S/2002/1146

الأمم المتحدة

Distr.: General
16 October 2002
Arabic
Original: French



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إلى بيان رئيس المجلس المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/39)، الذي مدد مجلس الأمن بموجبه ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لمدة ستة أشهر. وقد طلب المجلس إلى فريق الخبراء أن يقدم له في نهاية ثلاثة أشهر تقريرا مؤقتا يعقبه تقرير نهائي يقدمه في نهاية ولايته. وأشير أيضا إلى رسالة الرئيس المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/763) التي مدد مجلس الأمن بموجبها ولاية الفريق حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

ويشرفني أن أحيل لكم التقرير النهائي لفريق الخبراء الذي قدمه لي رئيسه، السيد محمود قاسم. ويتضمن هذا التقرير المستقل تقييما للحالة على أرض الواقع وملاحظات فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسأغدو ممتنا لو عرضتم هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي **عنان**

181002 181002 02-62177 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، موجهة إلى الأمين العام من رئيس فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]

وفقا لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2001/39) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ والرسالة المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الموجهة إليكم من رئيس مجلس الأمن، يسر فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يقدم لكم تقريره لإحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

(توقيع) محمود **قاسم**
رئيس، فريق الخبراء المعني
بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-١١	٤
ثانيا – التغيرات في الأساليب التي تتبعها شبكات النخبة	١٢-٢١	٥
ثالثا – المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة	٢٢-٦٤	٨
رابعا – المنطقة الخاضعة لسيطرة رواندا	٦٥-٩٦	١٩
خامسا – المنطقة الخاضعة لسيطرة أوغندا	٩٧-١٣١	٢٧
سادسا – التعاون بين الفريق ولجنة بورتر في أوغندا	١٣٢-١٣٨	٣٥
سابعا – المسائل المتعلقة بالتجارة العابرة والتجارة مع المستعملين النهائيين	١٣٩-١٤٨	٣٧
ثامنا – ملاحظات	١٤٩-١٥٤	٤٠
تاسعا – النتائج	١٥٥-١٦٠	٤١
عاشرا – التوصيات	١٦١-١٨٨	٤٢

المرفقات

- الأول – Companies on which the Panel recommends the placing of financial restrictions
- الثاني – Persons for whom the Panel recommends a travel ban and financial restrictions
- الثالث – Business enterprises considered by the Panel to be in violation of the OECD Guidelines for Multinational Enterprises
- الرابع – Countries visited and representatives of Governments and organizations interviewed
- الخامس – Abbreviations

أولا – مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في بيان من رئيسه مؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/39)، إلى الأمين العام أن يجدد ولاية فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لمدة ستة أشهر، وطلب إلى الفريق أن يقدم تقريرا مؤقتا وتقريرا نهائيا. ونصت الولاية الجديدة على أن تشمل هذه التقارير ما يلي:

(أ) تقرير مستكمل يحتوي على البيانات ذات الصلة وعلى تحليل للمعلومات الإضافية المستقاة من جميع البلدان المعنية، بما في ذلك بصفة خاصة البلدان التي لم تقم حتى الآن بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة؛

(ب) تقييم للتدابير الممكنة التي يستطيع المجلس اتخاذها، بما في ذلك التدابير التي أوصى بها الفريق في تقريره (S/2001/357) وفي إضافة هذا التقرير (S/2001/1072)، للمساعدة في وضع حد لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة ما لهذه التدابير من آثار على تمويل الصراع وآثارها المحتملة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛

(ج) توصيات بشأن تدابير محددة يمكن اتخاذها من جانب المجتمع الدولي، دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالعمل عن طريق المنظمات والآليات الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة، لمعالجة القضايا التي وردت في التقرير وإضافته؛

(د) توصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب بلدان العبور وكذلك المستخدمين النهائيين من أجل المساهمة في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢ - وشدد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لاستمرار الفريق في التعاون رفيع المستوى مع جميع الجهات المعنية في الكونغو، الحكومية وغير الحكومية معا، في جميع أنحاء إقليم البلد.

٣ - وقدم الفريق إلى مجلس الأمن تقريرا مؤقتا (S/2002/565) مؤرخا ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢. وبناء على طلب المجلس، رد الفريق كتابة على الأسئلة والتعليقات الواردة من أعضاء المجلس فيما يتعلق بالتقرير المؤقت والأعمال التي يقوم بها الفريق. وقبل أن يقدم الفريق تقريره المؤقت، وبناء على طلب رئيس بعثة مجلس الأمن إلى منطقة البحيرات الكبرى، سافر الفريق إلى بريتوريا في ٢٨ نيسان/أبريل لاطلاع أعضاء البعثة على ذلك.

٤ - ومن أجل توجيه أعمال الفريق في إطار ولايته الحالية، وضع الفريق خطتي عمل متعاقبتين، تمت إحالتهما إلى المجلس. وبموجب هاتين الخطتين، ركزت جهود تقصي الحقائق على الماس والذهب والكولتان والنحاس والكوبالت والأخشاب ومحميات الحياة البرية والموارد الضريبية والتجارة بصورة عامة.

٥ - وقرر الفريق ضرورة أن ينصب محور مركزي لعمله على جمع المعلومات بشأن الجماعات القوية سياسيا واقتصاديا المشتركة في أنشطة الاستغلال، التي كثيرا ما تجرم إلى حد بعيد. ونتيجة لذلك، وضع الفريق مفهوما مركزيا لشبكة النخبة (المجملة في الفرع الثاني) كفرضية للعمليات.

٦ - ومن أجل تنظيم تحقيقاته، قسم الفريق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ثلاث مناطق هي: المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، والمنطقة التي تسيطر عليها رواندا، والمنطقة

التي تسيطر عليها أوغندا. وتقوم هذه الأوصاف على أساس هوية الجهات الناشطة التي تشكل الشبكات الرئيسية الثلاث التي تشترك في الاستغلال. وخلص الفريق أيضا إلى أن كل منطقة من هذه المناطق الثلاث، في حين تتفق مع فهم الفريق لشبكات النخبة، تتسم بتفاوتات موضوعية.

٧ - وحصل الفريق على معلومات من مجموعة كبيرة من المصادر، بما في ذلك الحكومات (الممثلين المدنيين والعسكريين) والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والأعمال التجارية وأفراد خاصين. ونظرا لطبيعة ولايته، كان من الصعب الحصول على المعلومات. ومع ذلك، جمع الفريق معلومات مدعومة جيدا وتم التحقق منها بصورة مستقلة وذلك من مصادر متعددة. وقد قدمت هذه المصادر العليمة وثائق و/أو ملاحظات شهود عيان. وهذا هو نوع المعلومات - الذي يتألف في معظمه من أدلة وثائقية - الذي اعتمد عليه الفريق في تقريره.

٨ - وقد عمل الفريق في إطار دليل قياسي معقول، دون اللجوء إلى سند قضائي لاستدعاء الشهود للمثول أمامه أو لطلب وثائق. وهو يحصل على المعلومات من مصادر على أساس طوعي تماما. وعلاوة على ذلك، بذل الفريق كل جهد من أجل تقييم المعلومات التي جمعها تقييما نزيها وموضوعيا.

٩ - وطوال عمل الفريق، أولى اهتماما وثيقا لتطور عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي المجاورة أيضا. واستخدم اتفاق لوساكا بشأن وقف إطلاق النار لعام ١٩٩٩ واتفاق أروشا للسلام والمصالحة لعام ٢٠٠٠ كنقطتين مرجعيتين هامتين لعمله. وقد استرشد الفريق أيضا في عمله باتفاقي صن سيتي، بريتوريا، ولواندا.

١٠ - ويتشكل الفريق الحالي من الأفراد التالية أسماؤهم:

السفير محمود قاسم (مصر) رئيسا

جيم فريدمان (كندا)

ميل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية)

برونو شيسمكي (بلجيكا)

مصطفى تال (السنغال).

١١ - وعمل في الفريق أيضا مستشاران تقنيان غير متفرغين هما، جلبر بارت (سويسرا)، وباتريك سميث (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الفريق موظفان للشؤون السياسية، وموظف إداري وسكرتير.

ثانيا - التغيرات في الأساليب التي تتبعها شبكات النخبة

١٢ - تضاءلت حدة الصراع الإقليمي الذي اجتذب جيوش من سبع دول أفريقية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أنه استمرت الصراعات الصغيرة المتداخلة التي أججتها. ويجري خوض هذه الصراعات من أجل المعادن والمنتجات الزراعية والأراضي بل والإيرادات الضريبية. وقد استفادت جماعات إجرامية ترتبط بجيوش رواندا وأوغندا وزمبابوي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من الصراعات الصغيرة. ولن تنحل هذه الجماعات عن طواعية حتى وإن واصلت القوات العسكرية الأجنبية انسحابها. وقد شيدت اقتصاد حرب ذاتي التمويل يتركز على استغلال المعادن.

١٣ - وقد أدى اتفاقا بريتوريا ولواندا، اللذان قامت جنوب أفريقيا وأنغولا بجهود لتيسير التوصل إليهما، إلى سحب القوات مؤخرا من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن عمليات الانسحاب هذه تحظى

بالترحيب، لا يرجح أن تؤدي إلى تغيير إصرار أفراد من أوغندا ورواندا وزمبابوي على ممارسة السيطرة الاقتصادية على أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليس من شأن رحيل قواتها أن يقلل كثيرا من ممارسة سيطرتهم الاقتصادية، أو سبل تحقيقها، حيث أن استخدام الجيوش الوطنية ليس سوى وسيلة واحدة من عدة وسائل للقيام بذلك. وقد ترقبت البلدان الثلاثة جميعها اليوم الذي ستؤدي فيه ممارسة ضغط من المجتمع الدولي إلى تعذر استمرار وجود قوات كبيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد اعتمدت حكومتا رواندا وزمبابوي، فضلا عن أفراد أقوياء في أوغندا، استراتيجيات أخرى لاستمرار آليات لتوليد الدخل، ينطوي الكثير منها على الاضطلاع بأنشطة إجرامية، بمجرد رحيل قواتهم.

١٤ - وواصلت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تأجيج الصراع الإثني، كما فعلت في الماضي، ومن الواضح أنها تدرك أن القلاقل في إيتوري ستتطلب استمرار وجود حد أدنى من أفراد قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ولدى الفريق أدلة تشير إلى أن ضباطا رفيعي المستوى في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية قد اتخذت خطوات لتدريب ميليشيا محلية على العمل كقوة شبه عسكرية، تحت إمرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية مباشرة أو سرا، وستكون قادرة على أداء ذات المهام التي تضطلع بها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ولن يطرأ أي تغيير كبير على السيطرة التي يمارسها الأوغنديون الآن على تدفقات التجارة والموارد الاقتصادية. وحيث أن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تواصل تسليح الجماعات المحلية، وإن كان ذلك بصورة أقل وضوحا عن ذي قبل، لا يرجح رحيل القوات المسلحة الأوغندية إلى تغيير الأنشطة الاقتصادية التي يضطلع بها هؤلاء الأفراد الأقوياء في الشمال الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - وقد بدأت رواندا، شأنها في ذلك شأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، الانسحاب، بعد أن مارس الضغط عليها أوثق حلفائها. وقد استعدت للانسحاب بأن أقامت آليات للسيطرة الاقتصادية لا تعتمد على وجود الجيش الوطني الرواندي صراحة. واستعاضت عن المديرين الكونغوليين للكيانات شبه الحكومية برجال أعمال من كيغالي لكفالة استمرار الحصول على الإيرادات من مرافق المياه والطاقة والنقل. واستعاضت عن العملة المحلية بالعملة الرواندية. وما زالت كتائب الجيش الوطني الرواندي المتخصصة في أنشطة زرع الألغام موجودة، وإن كانت قد كفت عن ارتداء زي الجيش الوطني الرواندي، وستواصل الاضطلاع بالأنشطة تحت ستار تجاري. وقد ذكرت مصادر الفريق أن الجيش الوطني الرواندي قد قام مؤخرا بعملية للحصول على عدد كبير من جوازات السفر الكونغولية من أجل إعطاء هوية مناسبة لضباط الجيش الوطني الرواندي الذين ما زالوا متمركزين في مواقع هامة استراتيجيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦ - وقد علم الفريق باتباع أساليب أخرى لإخفاء الوجود المستمر لقوة مسلحة موالية لرواندا. وقد أبلغت مصادر موثوق بها عن مبادرة اتخذها الميجور سيلفان مبوكي، رئيس أركان الجيش الوطني الكونغولي، لإعادة تنظيم قوات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما من أجل استيعاب أعداد كبيرة من جنود جمهورية الكونغو الديمقراطية داخل وحدات الجيش الوطني الكونغولي وقوات الدفاع المحلية التي تشكلت من عناصر موالية لرواندا. وقد ظلت قيادات الجيش الوطني الرواندي تقود معظم وحدات الجيش الوطني الكونغولي لبعض الوقت، والآن بعد إعادة تنظيمها على هذا النحو، سيدمج عدد كبير من جنود الجيش الوطني الرواندي في صفوف الجيش الوطني الكونغولي. وبدلا من الرحيل عن رواندا، قدم لعدد كبير من

الهوتو الروانديين الذين يخدمون في الجيش الوطني الرواندي أزياء جديدة ونقلوا إلى ألوية تابعة للجيش الوطني الكونغولي بوصفهم هوتو كونغوليين. وقد حولت رواندا الانتباه عن هؤلاء الجنود الذين مكثوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن لفتت الانتباه بصورة خاصة إلى من رحلوا عنها. وقد أقيمت مراسم احتفالات في نقاط إعادة الدخول. وفي الواقع، لا يشكل عدد الجنود الذين غادروا جمهورية الكونغو الديمقراطية سوى جزءا يسيرا من مجموع عدد قوات الجيش الوطني الرواندي الموجودة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تقدر مصادر شتى للفريق أنها تتراوح ما بين ٣٥ ٠٠٠ و ٥٠ ٠٠٠ جندي. وفي الوقت الذي انسحبت فيه القوات التابعة للجيش الوطني الرواندي، قام المسؤولون الروانديون بإعادة توطين آلاف اللاجئين من توتسي الكونغو بالإكراه من مخيمات حول إقليمي بايومبا وكيبويي في رواندا، إلى كيفو الشمالية. وقد ظلت المدارس في المخيمات الرواندية مغلقة وأضرمت النيران في بعض هياكل المخيمات لتشجيع عودة المزيد من اللاجئين. وقد أشارت أيضا جميع مصادر الفريق إلى أن هذا النقل قد يشكل جزءا من الأساليب الجديدة للإبقاء على وجود رواندا في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وعلى الرغم من أن قوات دفاع زمبابوي، ظلت ضامنا رئيسيا لأمن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الخصوم الإقليميين، فقد اكتسب كبار ضباطها ثروات كبيرة من الموجودات المعدنية في البلد بذريعة ترتيبات اتخذت لتسديد خدمات عسكرية لزمبابوي. وتنشئ قوات دفاع زمبابوي الآن شركات جديدة وتتخذ ترتيبات تعاقدية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية في الأجل الأطول إذا قامت قوات دفاع زمبابوي بالانسحاب الكامل. وقد تم توقيع اتفاقات تجارة وخدمات جديدة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي قبل انسحاب قوات دفاع زمبابوي المعلن مباشرة من مركز ماس مبوجي مايي في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٢.

١٨ - وصوب نهاية ولاية الفريق، تلقى الفريق نسخة من مذكرة مؤرخة آب/أغسطس ٢٠٠٢، من وزير الدفاع، سيدني سيكرامايي إلى الرئيس روبرت موغابي، يقترح فيها إنشاء شركة مشتركة بين زمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في موريشيوس لإخفاء استمرار المصالح الاقتصادية لقوات دفاع زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد جاء في المذكرة: ”تدركون سعادتكم موجة الدعاية السلبية والانتقاد السلبي الذي تعرضت له المشاريع المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي، التي تنحو إلى إبلاغ تحقيقات فريق الأمم المتحدة الحالية بأنشطتنا الاقتصادية“. وتشير المذكرة أيضا إلى خطط إنشاء شركة عسكرية زمبابوية خاصة لحماية الاستثمارات الاقتصادية لزمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانسحاب المخطط له لقوات دفاع زمبابوي. وقد ذكرت أن هذه الشركة قد شكلت للعمل إلى جانب شركة عسكرية جديدة تملكها جمهوية الكونغو الديمقراطية.

١٩ - وفي الوقت نفسه، كملت الميليشيا المحلية والسياسيون المحليون الدور الذي كانت تؤديه من قبل الجيوش الحكومية لكفالة الوصول إلى الموارد القيمة والسيطرة عليها وتحويل إيرادات الدولة. وقد استعيض عن النهب الذي كانت تقوم به الجيوش أنفسها من قبل بشبكات منظمة للاختلاس والتدليس الضريبي والابتزاز واستخدام خيارات الأسهم كرشوة وتحويل أموال الدولة الذي تقوم به جماعات تشبه كثيرا المنظمات الإجرامية.

٢٠ - لقد أصبحت هذه الأنشطة ملحوظة بشكل متزايد في التقنيات المتبعة في الاستغلال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد تبين الفريق ثلاث مجموعات منفصلة تقوم

بهذه الأنشطة في ثلاث مناطق مختلفة، وهو يشير إليها بوصفهم شبكات النخبة. وشبكات النخبة هذه تسيطر على طائفة واسعة من الأنشطة التجارية التي تنطوي على استغلال الموارد الطبيعية، وتحويل إيرادات الضرائب لأغراض أخرى، وغير ذلك من أنشطة توليد الإيرادات في المناطق الثلاث المنفصلة التي تسيطر عليها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وأوغندا على التوالي.

٢١ - كما حدد الفريق العناصر التالية المشتركة بين جميع شبكات النخبة والتي تعتبر أساسية لفهم طبيعة الاستغلال الذي تقوم به هذه الشبكات في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

- تتكون الشبكات من مجموعة أساسية صغيرة من الشخصيات السياسية والعسكرية البارزة ورجال الأعمال، وفي حالة المناطق المحتلة، تتكون من مجموعة مختارة من زعماء المتمردين وكبار المسؤولين الإداريين . ويحتل بعض أعضاء شبكات النخبة هذه مناصب رئيسية في الحكومات أو جماعات المتمردين التي ينتمون إليها.
- يتعاون أعضاء هذه الشبكات في توليد الإيرادات، وفي حالة رواندا، توليد الأرباح المالية للمؤسسات.
- تكفل شبكات النخبة استمرارية الأنشطة الاقتصادية من خلال السيطرة على القوات العسكرية وقوات الأمن الأخرى التي تستخدمها في التخويف والتهديد بالعنف أو القيام بأعمال عنف معينة.
- تحتكر هذه الشبكات الإنتاج والتجارة والمهام الضريبية.
- تعمل شبكات النخبة تحت ستار إدارات المتمردين في المناطق المحتلة من أجل توليد الإيرادات العامة، التي تقوم فيما بعد بتحويلها إلى الشبكات، مما يؤدي إلى استنفاد الخزينة العامة.
- تجني شبكات النخبة المرابح المالية من خلال مجموعة متنوعة من الأنشطة الإجرامية، بما فيها السرقة والاختلاس وتحويل الأموال "العامة"، وتقييم البضائع بأقل من قيمتها، والتهريب، والتزوير في تحرير الفواتير، وعدم دفع الضرائب، وابتزاز الموظفين الحكوميين ورشوهم.
- تنشئ شبكات النخبة شركات تجارية أو مشاريع مشتركة تكون بمثابة واجهة يمارس أعضاء الشبكات من خلفها أنشطتهم التجارية.
- تستمد شركات النخبة الدعم لأنشطتها الاقتصادية من خلال الشبكات و "الخدمات" (النقل الجوي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ومعاملات تتصل بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية) التي توفرها جماعات الجريمة المنظمة أو عبر الوطنية.

ثالثا - المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة

٢٢ - تسعى شبكة النخبة للمصالح السياسية والعسكرية والتجارية للكونغو وزمبابوي إلى تشديد قبضتها على الموارد المعدنية الرئيسية، مثل الماس والكوبالت والنحاس والجرمانيوم، في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. فقد قامت هذه الشبكة خلال السنوات الثلاث الماضية بتحويل ملكية أصول لا تقل قيمتها عن ٥ بلايين دولار أمريكي من قطاع التعدين التابع للدولة إلى شركات خاصة تخضع لسيطرتها، دون أن يعود ذلك على خزانة الدولة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بأي تعويضات أو فوائد.

٢٣ - وتستفيد هذه الشبكة من عدم الاستقرار السائد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأذكى ممثلوها في حكومة

كينشاسا وقوات دفاع زمبابوي نيران عدم الاستقرار من خلال دعم الجماعات المسلحة المعارضة لرواندا وبوروندي.

٢٤ - وحتى لو أدت الحركة الحالية نحو السلام إلى الانسحاب السريع والتام لقوات زمبابوي، فستستمر قبضة الشبكة على أثمن الأصول المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وما يتصل بها من أعمال تجارية. ووقعت النخبة السياسية - العسكرية الزمبابوية ستة اتفاقات هامة في مجالي التجارة والخدمات في آب/أغسطس ٢٠٠٢ مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت مصادر موثوقة فريق الخبراء عن وجود خطط لإنشاء شركات قابضة جديدة لتمويه العمليات التجارية المتواصلة لقوات دفاع زمبابوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركة عسكرية خاصة خاضعة لقوات دفاع زمبابوي لنشرها في البلد من أجل حماية تلك الأصول.

شبكة النخبة

٢٥ - تتكون شبكة النخبة في المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة من ثلاث دوائر للسلطة هي: المسؤولون الحكوميون في حكومتي الكونغو وزمبابوي ورجال الأعمال الذين يعملون لحسابهم الخاص. ومن الشخصيات الرئيسية في الفرع الكونغولي للشبكة: وزير الأمن القومي، مونزي كونغولو، من حملة الأسهم وسمسار الصفقات في كل من مشروعي الماس والكوبالت؛ ووزير الرئاسة والوزارات، أوغسطين كاتومبا موانكي، وكان موظفا سابقا في شركة بيتمان للتعدين في جنوب أفريقيا وهو وسيط قوي رئيسي في صفقات التعدين والدبلوماسية، ورئيس شركة الماس الحكومية، شركة باكوانغ للتعدين (MIBA) جان شارل أوكوتو، ووزير التخطيط ونائب سابق لوزير الدفاع، الجنرال ديني كالومي نومبي، وهو من حملة الأسهم في صفقة الماس المكسبة ''سنغامين''، وفي شركة ''كوسليغ'' (COS-LEG)؛ ويومبا مونغا، المدير العام للشركة العامة للمقالع والمناجم ''جيكامين''، وهو شخصية محورية في تيسير قيام عدة مشاريع لاستلاب الأصول مشتركة بين شركة التعدين الحكومية وشركات خاصة.

٢٦ - كما أن الفرع الكونغولي يتضمن أعضاء ناشطين ولكن أقل ظهورا للعيان. ففريديريك تشينو كاباسيلي هو مدير لثلاثة مشاريع مشتركة مع زمبابوي تستخدم مجموعة شركات ''كوسليغ''، وهي الشركة التجارية للمعادن التي تتاجر بالماس (MBC)، وشركة استثمار الأخشاب (SO-CEBO)، وفرع الكونغو لمصرف ''فيرست بانكينغ كوربوريشن'' (First Banking Corporation). ويخضع العديد من العمليات التجارية الخاصة لرقابة مدير وكالة الاستخبارات الوطنية، ديدييه كازادي نييمبوي، وقد أفادت عدة مصادر بارتباطه بتوريد الأسلحة لجماعات المعارضة في بوروندي وجماعات ماي ماي في مانييما وجنوب كيفو. ولا تزال ''كوسليغ''، وهي شركة أموال كونغولية - زمبابوية مشتركة، أداة رئيسية في التجارة التي تدعمها القوات العسكرية والتي تشمل خصوصا الماس والمصارف والخشب في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. والمدير الفني لشركة ''كوسليغ''، مفوني كازادي، متخصص في تحرير عقود المشاريع المشتركة لتيسير المصالح الخاصة بشبكة النخبة.

٢٧ - أما المخطط الاستراتيجي الرئيسي لفرع زمبابوي لشبكة النخبة فهو الناطق باسم البرلمان ووزير الأمن القومي السابق، إمرسون دامبودزو منانغاغوا. ولقد اكتسب السيد منانغاغوا، تأييدا قويا من كبار الضباط العسكريين وضباط الاستخبارات لاتباعه سياسة عنيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحليفه الرئيسي هو قائد لقوات دفاع زمبابوي، الرئيس التنفيذي لشركة كوسليغ، الجنرال فيتاليس موسونغا غافا زفينافاشي. وكان الجنرال وأفراد عائلته ضالعين في

تجارة الماس وعقود التوريد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والمارشال الجوي بيرينسي شيري، وهو حليف الرئيس موغابي منذ زمن بعيد، قد ضلع في عمليات شراء عسكرية وفي تنظيم الدعم الجوي للجماعات المسلحة الموالية لكينشاسا التي تحارب في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو أيضا من المقربين جدا لتجار الماس من قوات دفاع زمبابوي الذين حولوا هراري إلى مركز كبير للاتجار غير المشروع بالماس.

٢٨ - ومن الأعضاء البارزين الآخرين في الشبكة من زمبابوي البريغادير جنرال سيبوسيسو بوسي مويو، وهو المدير العام لـ ''كوسليغ''. وقد عمل البريغادير مويو مستشارا في كل من شركتي ''تريمالت'' (Tremalt) و ''أوريكس'' (Oryx) للموارد الطبيعية، اللتين تمثلان المصالح المالية العسكرية الخفية لزمبابوي في المفاوضات مع شركات التعدين الحكومية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والعميد الجوي مايك تيشافا كاراكادزاي هو نائب أمين عام ''كوسليغ''، ويدير السياسة العامة والمشتريات. وأدى دورا رئيسيا في ترتيب صفقة الكوبالت والنحاس لشركة ''تريمالت''. والكولونيل سيمسون سيكوليله نياتي هو مدير سياسة الدفاع لـ ''كوسليغ''. ووزير الدفاع الحالي ووزير الأمن السابق، سيدني سيكيرامايي، ينسق مع القيادة العسكرية، وهو من حملة الأسهم في شركة ''كوسليغ''. وتوجد بحوزة الفريق نسخة من رسالة واردة من السيد سيكسرامايي يشكر فيها المدير التنفيذي لشركة ''أوريكس'' للموارد الطبيعية، السيد تامر بن سعيد أحمد الشنفري، لما قدمه من دعم مادي ومعنوي خلال الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠. وهذه المساهمات تنتهك قانون زمبابوي.

٢٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تناهت إلى علم الفريق معلومات عن عملية سرية جديدة لاستخراج الماس تقوم بها قوات دفاع زمبابوي في كالوبو في غرب كاساي وتديرها شركة ''دوبه أسوشييتس'' (Dube Associates). وهذه الشركة مرتبطة، وفقا لمستندات مصرفية، من خلال الكولونيل تشينغا دوبه، من شركة صناعات الدفاع لزمبابوي، بتاجر الماس والسلاح الأوكراني ليونيد مينيم المتهم حاليا بعمليات تهريب في إيطاليا. وتجرى عمليات تعدين الماس في سرية تامة.

٣٠ - ومن بين رجال الأعمال الأعضاء في شبكة النخبة، المواطن البلجيكي جورج فورست، الذي كان رائدا في إبرام اتفاقات المشاريع المشتركة الاستغلالية بين الشركات الخاصة وشركة ''جيكامين''. ويعزى التفوق التجاري للسيد فورست إلى صلاته الوثيقة طويلة الأمد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم إحدى شركاته بإنتاج وتسويق المعدات العسكرية. ومنذ عام ١٩٩٤، وهو يملك ١٠٠ في المائة من شركة ''نيو لاشوسيه'' (New Lachaussee) في بلجيكا، وتأتي هذه الشركة في مقدمة الشركات المنتجة لعبوات الطلقات، والقنابل اليدوية، والأسلحة الخفيفة، وقاذفات الصواريخ. وفي حالة صارخة لتضارب المصالح، عُيِّن السيد فورست رئيسا لشركة ''جيكامين'' من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى آب/أغسطس ٢٠٠١، في الوقت الذي تفاوضت فيه شركاته الخاصة على عقود جديدة في عزم واضح على استخدام أصول ''جيكامين'' لمكاسبه الشخصية. وخلال ذلك الوقت، بنى أوسع شركة تعدين خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهو يحظى بدعم كبير من بعض الأوساط السياسية في بلجيكا حيث توجد مقار بعض شركاته. ولقد تعرضت عملياته لنقد شديد (أشارت إحدى الرسائل الدبلوماسية البلجيكية إلى أن السيد فورست يتبع ''استراتيجيات الإنهاك'' في قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وتعرض مؤخرا لفحص دقيق

من جانب مجلس الشيوخ في بلجيكا في إطار التحقيق في استغلال الموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣١ - وكرر جون أرنولد بريدنكامب والسيد الشنفري، وهما رجلا أعمال تدعمهما زمبابوي، استخدام نفس الطرق التي اتبعها السيد فورست. والسيد بريدنكامب، الذي تقدر ثروته الشخصية الصافية بما يزيد على ٥٠٠ مليون دولار، ذو خبرة واسعة في إنشاء الشركات السرية وعمليات التهرب من الجزاءات المفروضة. والسيد الشنفري كسب امتياز الوصول إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والحصول على امتيازات الماس فيها في مقابل جمع رؤوس الأموال من أصحاب المشاريع ذوي النفوذ في منطقة الخليج، مثل عيسى الكواري الذي يدير ثروة أمير قطر المخلوع. ومن العاملين أيضا مع قوات دفاع زمبابوي، نيكو شيفر، وهو مجرم محكوم عليه بالسجن في جنوب أفريقيا، ورتّب عملية تدريب ضباط من زمبابوي على تقدير قيمة الماس في جوهانسبرغ. وتملك شركة السيد شيفر 'تاندان هولدينغز' (Tandan Holdings)، ٥٠ في المائة من أسهم شركة ثورنتري إندستريز (Thorntree Industries)، وهو مشروع مشترك لتجارة الماس مع قوات دفاع زمبابوي.

٣٢ - والمواطن الزمبابوي، بيلي روتنباخ، ترأس المشروع المشترك لشركة تعدين الكوبالت، وشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة ''جيكامين'' من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ إلى آذار/مارس ٢٠٠٠. ورغم تجريده من امتيازات الكوبالت في كاتانغا، قال السيد روتنباخ للفريق إن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عرضت حقوق التعدين لشركته ''ريدجبوينت'' الدولية على امتيازات ''جيكامين'' في شينكولوبوي، التي تتضمن ترسبات كبيرة من اليورانيوم والنحاس والكوبالت. وقال ممثلو السيد روتنباخ إن أي اتفاق جديد سيخضع لمدونة التعدين الجديدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وستفتح أي عمليات تعدين لليورانيوم لعمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٣ - ولا يمكن تحقيق هذه المستويات المرتفعة في استغلال المعادن لولا تواطؤ مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى يوفرون رخص التعدين وأذون التصدير مقابل أرباح خاصة. وقد وثّق الفريق هذه التسهيلات باستفاضة. فعلى سبيل المثال، عرضت الشركة الكندية ''فيرست كوانتوم مينيرالز'' (First Quantum Minerals)، في سعيها لشراء الحقوق من شركة ''كولويزي تيلينغز'' (Kolwezi Tailings)، دفعة على الحساب إلى الدولة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، ومبالغ نقدية وأسهم تحفظ في صناديق استئمانية لمسؤولين حكوميين. وبناء على وثائق موجودة في حوزة الفريق، تشمل قائمة المدفوعات مويتريه كونغولو، وزير الأمن القومي، وديديه كازادي نييمبوي، مدير وكالة الاستخبارات الوطنية، ويومبا مونغا، المدير العام لشركة ''جيكامين''، وبيير فيكتور مبويو، وزير شؤون الرئاسة السابق. وقد استند عرض الأسهم الذي قدمته شركة ''فيرست كوانتوم مينيرالز'' (First Quantum Minerals) إلى هؤلاء المسؤولين على الارتفاع الشديد الذي سيطرأ على سعر أسهمها بمجرد الإعلان عن أنها ضمنت بعضا من أكثر الامتيازات المعدنية قيمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٤ - وبحوزة الفريق وثائق تبين أن ثلاث ''عائلات'' من أصل لبناني تملك شركات مرخصة لتجارة الماس في أنتورب، اشترت ماسا من جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠٠١ بقيمة ١٥٠ مليون دولار، وذلك عبر كينشاسا مباشرة أو عبر الوكالات التجارية في جمهورية الكونغو. وهذه ''العائلات'' الثلاث - أحمد، ونصّور، وخنافر - تشكل منظمات إجرامية منفصلة تعمل على الصعيد الدولي. وأنشطتها، المعروفة لدى دوائر الاستخبارات ودوائر الشرطة، تشمل التزوير، وغسل الأموال، وتهريب الماس.

وذكرت عدة مصادر موثوقة أن هذه ''العائلات'' أيضا صلات بأمل وحزب الله. ومن الشركات التي تتعامل مع هذه ''العائلات'' شركة ''سييرا جم داياموندز'' (Sierra Gem Diamonds) و ''آسا ديام'' (Asa Diam)، و ''تريبل أي دايامونديز أند إيكوجم'' (Triple A Diamonds and Echo-gem). وثمة مجموعة مرتبطة بعمليات ''العائلات'' توفر الدولارات الأمريكية المزورة لجنرالات سابقين من فترة حكم الرئيس موبوتو، يحاولون قلب نظام الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الاستراتيجيات ومصادر الإيرادات

٣٥ - تمكن الفريق من تبيان خمس استراتيجيات تتبعها شبكة النخبة لتوليد الإيرادات عن طريق شركات استخراج الماس والنحاس والكوبالت. وتقوم الشبكة، في سبيل در أقصى قدر ممكن من الإيرادات، بتنسيق ما تنفذه من عمليات في إطار الأجنحة السياسية والعسكرية والتجارية.

سلب أصول شركات التعدين الحكومية

٣٦ - بدأ تحويل أغنى المناجم التي يمتلكها القطاع العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأكثرها يسرا على الاستغلال إلى مشاريع مشتركة تسيطر عليها الشركات الخاصة التابعة للشبكة. وتبلغ قيمة ما تسرقه الشركات من الثروات المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية جراء عمليات التحويل هذه التي تجري بموجب عقود سرية وتسيطر عليها شركات خاصة خارجية عدة بلايين من الدولارات. والمستفيدون الرئيسيون من هذه الترتيبات يضمون نحو ٣٠ فردا من رجال الأعمال والسياسيين والضباط في الجيش. وتحاول شبكة النخبة أن تجعل عمليات السرقة هذه التي تنفذها الشركات أمرا شرعيا وأن تسوق هذه المناجم لإضفاء الصفة القانونية على شركات التعدين الدولية.

٣٧ - وتوجد حاليا بين أيدي الفريق وثائق تثبت أن شركة أوريكس للموارد الطبيعية التي يملكها السيد الشنفري تستخدم كواجهة لقوات الدفاع الزمبابوية والشركة العسكرية التابعة لها المسماة ''عملية السيادة الشرعية''. وتدعي شركة SENGAMINES أن لديها امتيازا لاستغلال أرض تبلغ مساحتها ٨٠٠ كيلومتر مربع تقع بالضبط جنوبي منطقة مبوجي مايي، واقتطعت من الأرض التي تمتلك شركة باكونغوا للتعدين امتياز استغلالها. ووفقا لمسؤولي الشركة، فإن قيمة الماس الذي يمكن أن تستخرجه شركة SEN-GAMINES بموجب الامتياز الذي تمتلكه تصل إلى ما لا يقل عن بليوني دولار، إذا ما بلغ الإنتاج أقصاه.

٣٨ - وأكدت شركة SENGAMINES أنها أعادت هيكلة أسهمها بعد فشل محاولتها في تسجيل اسمها في بورصة لندن في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، على النحو التالي: ٤٩ في المائة لشركة أوريكس للموارد الطبيعية، و ٣٥ في المائة لشركة COMIEX-CONGO، و ١٦ في المائة لشركة باكوانغا الحكومية للتعدين. وعلم الفريق أن عملية البيع المزعومة هذه لم تحدث قط. واستخدم هذا الأمر كحيلة لإخفاء التعاون الوثيق القائم بين شركة SENGAMINES وقوات الدفاع الزمبابوية ولخداع المستثمرين الدوليين. وتمتلك قوات الدفاع الزمبابوية عن طريق شركة OSLEG (عملية السيادة الشرعية) ما نسبته ٤٩ في المائة من أسهم شركة SEN-GAMINES التي تدعي الحق فيها علنا شركة ORYX. وأثناء اجتماع عقد في ١ آب/ أغسطس ٢٠٠٠، رشحت شركة OSLEG شركة ORYX لامتلاك نسبة ٤٩ في المائة من أسهم شركة SENGAMINES وتمتلك شركة COMIEX-CONGO نسبة ٣٥ في المائة؛ في حين أنه خصص لشركة باكوانغا الحكومية للتعدين ما نسبته ١٦ في المائة.

٣٩ - وتمتلك شركة Tremalt المحدودة، التي يمثلها السيد بردنكامب، الحق في أن تستغل على مدى ٢٥ عاما ستة

امتيازات تمتلكها شركة GECAMINES وتشتمل على أكثر من ٢,٧ مليون طن من النحاس و ٣٢٥ ٠٠٠ طن من الكوبالت. و لم تدفع شركة Tremalt إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلا ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، مع أن القيمة المقدرة لهذه الامتيازات الستة تتجاوز البليون دولار. والمشروع المشترك الذي يدير هذا الامتياز هو شركة كابابنكولا للتعدين التي تملك شركة Tremalt ما نسبته ٨٠ في المائة من أسهمها مقابل ٢٠ في المائة لشركة Gecamines. وعلم الفريق أن شركة Gecamines لا تكسب بموجب هذا الاتفاق أي أرباح مالية مباشرة. وعلى الرغم من أن ممثلين عن شركة Tremalt أبلغوا الفريق أنهم استثمروا حتى تاريخه ما قيمته ١٥ مليون دولار، فإن ما من دلائل إلى أن مبالغ كبيرة استثمرت في هذه الامتيازات، ولا إلى أنه قد وردت إلى شركة Gecamines أي برامج استثمارية في شكل خطة تجارية.

٤٠ - وعلى غرار شركة Oryx، تصر شركة Tremalt على أن ليس لعملياتها أي صلة بقوات الدفاع الزمبابوية أو بحكومة زمبابوي. غير أن الفريق حصل على نسخة من اتفاق سري يتعلق بتقاسم المكاسب تحتفظ شركة Tremalt بموجبه بما نسبته ٣٢ في المائة من صافي الأرباح، وتتعهد بدفع ٣٤ في المائة من صافي الأرباح إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٣٤ في المائة إلى زمبابوي. وأرسل وزير الدفاع السيد سيكيريمايي إلى الرئيس موغابي في آب/أغسطس ٢٠٠٢ مذكرة سرية تناول فيها موضوع اتفاق تقاسم الأرباح هذا. كما تتعهد شركة Tremalt بتزويد العسكريين الكونغوليين والزمبابويين بالمركبات المزودة بمحركات، والشاحنات والحافلات والأموال السائلة عند الاقتضاء. وتحسم هذه التكاليف من حصة البلدين من الأرباح. وأنشئ منتدى يضم شركة Tremalt وقوات الدفاع الزمبابوية لوضع استراتيجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية و ''الاهتمام بمصالح سكان زمبابوي''. ويعقد هذا المنتدى اجتماعا شهريا، ويضم في عضويته اللواء زفينافاش، والعميد مويو، والعميد في القوات الجوية كاراكادزي، والسيد بريدنكامب، والمدير الإداري لشركة كابانغولا كولن بلاثيوود، ومديرها غاري وبستر.

٤١ - وأبلغ مسؤولون في شركة Gecamines الفريق بأن وزير الأمن القومي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مونيزي كونغولو مارس ضغطا على المفاوضين باسمهم للموافقة على العقد المتعلق بالمشروع المشترك، على الرغم من الآثار السلبية التي يخلفها في الأوضاع المالية للشركة الحكومية. ويختبئ أصحاب شركة Tremalt والمستفيدون منها الحقيقيون خلف شبكة من شركات الائتمان والشركات القابضة الخاصة المسجلة في جزر فيرجن البريطانية وجزيرة إيل أوف مان التي لم يسمح للفريق الاطلاع مباشرة على سجلاتها.

مراقبة المشتريات والحسابات

٤٢ - تشكل الرقابة الإدارية عاملا ضروريا في الاستراتيجية التي تتبعها شبكة النخبة لاستدرار أقصى قدر ممكن من الإيرادات من المشاريع المشتركة. وقدر كبير من الإيرادات التي تدرها المشاريع المشتركة لا يقيد في البيانات المالية باعتباره عقودا من الباطن وترتيبات شراء مبالغ في تقدير قيمتها يتم التوصل إليها مع الشركات والأفراد الذين لهم علاقات مع الشبكة. ويعلن أكبر مشروعين مشتركين وهما مشروع زمبابوي - جمهورية الكونغو الديمقراطية - مشروع Sengamines وشركة كابابنكولا للتعدين - عن تكبد خسائر هائلة.

شركة فورست مالطا العامة ومجموعة جورج فورست

٤٣ - تدير مجموعة جورج فورست حاليا بالشراكة مع مجموعة OM التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها إحدى

أكثر عمليات التعدين ربحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعود على شركة التعدين المعدنية بأقل الأرباح الهامشية. ومن خلال هذا المشروع، تمكنت شركة Scories du Terril de Lubumbashi (STL) المعروفة أيضا باسم Big Hill Project، والسيد فورست ومجموعة OM من أن تضمن لنفسها الحصول على مخزون النحاس والكوبالت الاحتياطي الذي يحتوي على أكثر من ٣ ٠٠٠ طن من الجيرمانيوم، وهو معدن نادر الوجود يستخدم في صناعة الألياف البصرية وعدسات الأشعة دون الحمراء وسواتل الاتصالات السلكية واللاسلكية. وهذا الاحتياطي الذي كانت تملكه سابقا شركة Gecamines تبلغ قيمته في السوق حاليا ما يربو على بليوني دولار. وعلى الرغم من أن الأسهم في مشروع STL موزعة بين مجموعة OM (٥٥ في المائة) ومجموعة جورج فورست (٢٥ في المائة) وشركة Gecamines (٢٠ في المائة)، فإن الشركة الحكومية تستبعد بشكل جلي من الإفادة من الإيرادات التي يدرها استخراج الجيرمانيوم.

٤٤ - ويشكو مسؤولو شركة Gecamines من تجاهل مجموعة OM ومجموعة جورج فورست عمدا للخطة التقنية المتفق عليها بالنسبة لمشروع STL، والتي نصت على بناء مصفاتين تعملان بالطاقة الكهربائية وتوفير محوِّل وذلك في جوار احتياطي النحاس والكوبالت. وكان سيؤدي هذا الأمر إلى استخراج الجيرمانيوم داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى أحقية شركة Gecamines في الحصول على حصة من الإيرادات. وبدلا من ذلك، تشحن المعادن الخام نصف المعالجة إلى المعمل التابع لمجموعة OM في فنلندا حيث يستخرج الجيرمانيوم. ورفض الرئيس السابق لشركة Gecamines، السيد فورست، الذي تولت شركات التشييد التي يملكها بناء مشروع STL التدخل في هذا الأمر بالنيابة عن الشركة الحكومية. ورفضت شركة Gecamines عرضا قدمته مجموعة OM بالتخلي للشركة الحكومية عن نسبة ٥ في المائة بالضبط من الإيرادات التي يدرها استخراج الجيرمانيوم في فنلندا.

٤٥ - ووفقا لعدة مصادر موثوقة، استغل السيد فورست موقعه في شبكة النخبة لمحاولة السيطرة على قطاع التعدين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فعلى سبيل المثال، سعت الشركة الكندية Kinross Gold إلى استثمار مبلغ يصل إلى بليون دولار في عمليات استخراج النحاس والكوبالت. غير أن تدخلات السيد فورست وكبار المسؤولين الحكوميين حالت دون ذلك. فعادت هذه الشركة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر عام ٢٠٠١ كجزء من شركة Kinross-Forrest المحدودة، وهي شركة مسجلة في جزر فيرجن البريطانية. وحصلت شركة Madsa، وهي شركة أصغر منها وتتخذ من بلجيكا مقراً لها، على دعم مالي من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بلغ ٢٠ مليون دولار. كمساعدة إنمائية جامعة لبناء معامل لتحضير المعادن وتجهيزها تكون في خدمة قطاع التعدين؛ وإنشاء مصهر ومصنع أسيد ومصنع أسمنت. واعترض السيد فورست وحلفاؤه في الأعمال التجارية على هذا التطور، وذلك جزئيا، على ما يبدو، لأنه سيخفض الأرباح التي يجنوها من عقود الشراء الحالية المبالغ في تقدير قيمتها.

شركة Tremalt (جون بريدنكامب) المحدودة

٤٦ - إن امتلاك شركة Tremalt لـ ٨٠ في المائة من أسهم شركة كابابنغولا للتعدين تجعلها تسيطر على عملية تسيير الشؤون الإدارية اليومية وعلى القرارات الاستراتيجية الأطول أجلا المتعلقة باستثمار الامتياز. كما تتولى شركة Tremalt شراء المعدات لقوات الدفاع الزمبابوية والقوات المسلحة الكونغولية، وهي تقتطع تكاليفها من حصتي أرباحهما من شركة كابابانغولا للتعدين. وقد تمكنت شركة Ridgeponte

إنترناشيونال، التي يديرها السيد راوتنباخ، وهي شركة الاستثمار الأجنبية السابقة في امتيازات كابابنغولا، من تحقيق أرباح بلغت ٢٠ مليون دولار بعد ١٨ شهرا من إدارة الشركة، على الرغم من أنها اضطرت أن تسير أعمالها في معامل لتحضير المعادن وتجهيزها أسوأ حالا بكثير. وذكر محللون صناعيون أن ادعاءات شركة Tremalt بتكبد خسائر تزيد على ١٣ مليون دولار في الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ غير صحيحة.

السرقة المنظمة

٤٧ - اشترك ضباط القوات المسلحة الكونغولية وقوات الدفاع الزمبابوية الذين كانوا يتولون ضبط الأمن في مواقع المشاريع المشتركة الرئيسية، في عمليات سرقة كبيرة من أماكن إنتاج المعادن وفي تيسيرها. وأبلغت مصادر موثوقة الفريق أن مدراء عدة شركات يتواطأون في عمليات السرقة هذه بدعم يتلقونه من أعضاء شبكة النخبة.

٤٨ - وتقع شركة الماس باكوانجا الحكومية للتعدين ضحية السرقة من جانب إدارة تتغاضى عن عمليات سرقة واسعة الانتشار يقوم بها موظفون من داخل الشركة. فهناك ثلاث عصابات سرقة تعمل في مجمع الشركة الحكومية للتعدين المعروف باسم "المضلع". وتولى تنظيم أولى هذه العصابات وإدارتها ٤٨ جنديا من زمبابوي وزعوا على خمسة أماكن مختلفة في جميع أنحاء موقع التعدين الشاسع. ويسمح جنود الجيش الزمبابوي لمجموعات من الأشخاص بالدخول إلى "المضلع" والتنقيب عن الماس ويحصلون في مقابل ذلك على تعويض في شكل مالٍ أو ألماس".

٤٩ - أما عصابة السرقة الثانية، فتديرها فرقة المناجم الأمنية أي شرطة المقاطعة المسؤولة عن أمن المناجم المدربة لحراستها. وعاد آمر فرقة المناجم موشيتو إلى صفوف القوة بعد أن صرف سابقا من الخدمة بسبب السرقة. ولقاء تأمينه حماية المنجم، يتلقى آمر الفرقة أكياسا من الحصى الغنية بالماس. غير أن المنقبين عن الماس غالبا ما تحاصرهم النيران التي تتبادلها فرقة المناجم الأمنية والزمبابويون سعيا لضبط عمليات سرقة الماس.

٥٠ - لكن هذه الخسائر متواضعة مقارنة بالخسائر التي تتسبب فيها عصابة السرقة الثالثة التي تضم مدراء رفيعي المستوى من شركة التعدين الحكومية وتحدث داخل المرفق الذي تجري فيه عمليات تنظيف الماس وفرزه وتصنيفه. وتشمل عمليات السرقة هذه أحجار الماس وأحجار الماس التي قاربت الإنتاج. وتولد ٣ إلى ٤ في المائة من أحجار الماس وأحجار الماس التي قاربت الإنتاج حوالي ٥٠ في المائة من جميع إيرادات الشركة. وقدر الانخفاض في الإيرادات جراء السرقات بحوالي ٢٥ في المائة من الإيرادات الإجمالية، أي زهاء ٢٥ مليون دولار سنويا. واضطرت شركات التعدين الحكومية، بفعل ضغوط مارسها عليها دائنوها، إلى الاستعانة بخدمات شركة أمن خاصة هي خدمات الأمن الخارجية التي أكدت أن هناك "نقابة إجرامية" تعمل أثناء عملية تصنيف الأحجار.

استخدام الشركات كواجهة لتغطية الأنشطة الإجرامية

٥١ - إن لبعض أعضاء شبكة النخبة الذين يديرون مشاريع مشتركة صلة بتهريب المعادن والأحجار الكريمة والاتجار بالأسلحة والمتاجرة غير القانونية بالعملات الأجنبية وغسل الأموال. وحصل الفريق على وثائق كثيرة وإفادة مباشرة توضح الآليات التي تتبع في هذه العمليات الإجرامية.

٥٢ - وتلجأ شركة Sengamines إلى زيادة إيراداتها عبر غسل الأموال التي تدرها التجارة بالماس المهرب من أنغولا وسيراليون. كما أن هذه الشركة تهرب الماس الذي يخصها إلى خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية. واطلع الفريق على معلومات تتعلق بحالات تهريب محددة وأوقاتها وأماكنها

والأشخاص الضالعين فيها. فعلى سبيل المثال، أصدر السيد الشنفري في آذار/مارس ٢٠٠١ إلى المسؤول الأمني التابع له تعليمات بتهريب أحجار من الماس استخرجت بموجب امتياز Sengamines إلى جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا وتسليمها إلى الرئيس التنفيذي لشركة Serengetti Diamonds، كين روبرتس.

٥٣ - كما أدت شركة Sengamines دور الواجهة لعمليات صرف عملات أجنبية بشكل غير قانوني، مستخدمة طرقا عدة لإدخالها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإخراجها منها. واشتملت معظم هذه العمليات على خرق قوانين صرف العملات الأجنبية في البلد والإفادة من موازنة سعر الصرف بين سعري الصرف المختلفين لدولار الولايات المتحدة - الفرنك الكونغولي في كينشاسا وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية على التوالي. ففي إحدى المرات، قام مسؤولون في شركات Oryx في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٠، بتحميل طائرة في كنشاسا يملكها السيد بردنكامب بثمانية صناديق من الفرنكات الكونغولية لشحنها إلى هراري. وحصل الفريق أيضا على وثائق تعزز المعلومات التي تفيد بأن أحد العاملين في شركة Oryx كان ينقل بانتظام طرودا من دولارات الولايات المتحدة (خمسمائة ألف دولار في كل مرة) كانت تُسحب من حساب شركة Oryx في مصرف هامبروس، في لندن، إلى كينشاسا بدون التصريح بها إلى السلطات الكونغولية؛ وكانت الأموال تحوَّل إلى فرنكات كونغولية في كينشاسا وتنقل إلى هراري وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكر عاملون في شركات Oryx أنه طُلب منهم أن يدفعوا إلى السيد منانغاغوا عمولة على هذه المعاملات التي تخالف قانون زمبابوي. وعلى الرغم من ادعاءات ممثلي السيد بردنكامب بأن ليس لديه أي علاقة عمل مع السيد الشنفري، حصل الفريق على وثيقة مؤرخة كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وقعها كلا السيد بردنكامبا والسيد الشنفري - تمنح فيها شركة Python Service المحدودة إلى شركة Oryx للموارد الطبيعية قرضا بقيمة ١,٥ مليون دولار.

إيرادات التعدين والقوات المسلحة

٥٤ - تعتبر مشتريات المعدات والخدمات العسكرية من المصادر الهامة لإيرادات شبكة النخبة. وهناك عدة مشاريع مشتركة لشركات التعدين لديها صلات قوية بشركات توريد اللوازم العسكرية التي تيسر عملياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والفريق في حوزته معلومات تفيد أن إيرادات الماس استخدمت لدفع قيمة مشتريات من الأسلحة من أجل قوات الدفاع الكونغولية، واستخدمت بشكل غير مباشر لتمويل مساهمة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مدفوعات رواتب قوات الدفاع الزيمبابوية. وتلقى الفريق وثيقة تسجل تحويل أموال من شركة باكوانغا للتعدين طلبه العميد فرانسوا أولنغا لشراء الأسلحة من أجل القوات المسلحة الكونغولية.

٥٥ - وتقيم شركة أوريكس للموارد الطبيعية علاقة عمل وثيقة مع شركة طيران أفينت (Avient)، وهي شركة عسكرية تزود قوات الدفاع الزيمبابوية والقوات المسلحة الكونغولية بالخدمات والمعدات. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، توسطت شركة طيران أفينت في بيع ست طائرات هجوم عمودية إلى حكومة كينشاسا. وتبين السجلات المصرفية وجود عدة معاملات بين شركة أفينت والمهرّب المتهم ليونيد مينيم. وفي ظل إدارة أندرو سميث، وهو نقيب سابق في الجيش البريطاني، وجيري أوبراين ولويس كينغ، تم التعاقد مع شركة أفينت من أجل تنظيم غارات لقصف شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالقنابل في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، نظمت أفينت سوقيات ونقل معدات التعدين لشركة Sengamines،

وكانت تتمتع بتصريح أمني بوصفها شركة عسكرية تعمل مع قوات الدفاع الزيمبابوية. ولدى الفريق ما يثبت دفع مبلغ ٠٠٠ ٣٥ دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ من حساب شركة أوريكس بمصرف بلغوليز إلى أفينت ليمتد؛ وهي الشركة الشقيقة لشركة طيران أفينت ومقرها في المملكة المتحدة.

٥٦ - ويستثمر جون بريدنكامب، الذي له تاريخ في مجال المشتريات العسكرية السرية، أموالا في شركة الخدمات الاستشارية للطيران (ACS). وقد تأكد الفريق، على نحو مستقل عن السيد بريدنكامب، أن هذه الشركة تمثل شركة بريتش إيروسبيس (British Aerospace) البريطانية، وشركة دورنييه (Dornier) الفرنسية، وشركة أوغاستا (Agusta) الإيطالية في أفريقيا. وليس السيد بريدنكامب مستثمرا سلبيا في شركة الخدمات الاستشارية للطيران كما يدعي ممثلو شركة تريمالت، بل أنه يسعى بنشاط إلى الحصول على عمليات باستخدام اتصالات سياسية رفيعة المستوى. وقد عرض على جمهورية الكونغو الديمقراطية التوسط في مبيعات المعدات العسكرية لشركة بريتش أيروسبيس في مناقشات مع كبار المسؤولين. وادعى ممثلو السيد بريدنكامب أن شركاته تطبق الجزاءات المفروضة من الاتحاد الأوروبي على زيمبابوي. بيد أنه تم توريد قطع غيار من شركة بريتش إيروسبيس من أجل الطائرات النفاثة من طراز هوك لقوات الدفاع الزيمبابوية في أوائل عام ٢٠٠٢. وذلك، مخالفة لتلك الجزاءات. ويسيطر السيد بريدنكامب أيضا على مؤسسة ريسفيو انتربرايزس (Raceview Enterprises) التي تزود قوات الدفاع الزيمبابوية بالخدمات السوقية. وقد حصل الفريق على نسخ من فواتير بتاريخ ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١ مقدمة من مؤسسة ريسفيو إلى قوات الدفاع الزيمبابوية، مقابل تسليم ما قيمته ٣,٥ مليون دولار من الأقمشة المستخدمة في التمويه والبطاريات وأنواع الوقود، وزيوت التشحين، والأحذية الواقية والحصص الغذائية. وفي حوزة الفريق أيضا نسخا من فواتير تتعلق بقطع غيار الطائرات من أجل القوات الجوية الزيمبابوية قيمتها ٣ مليون دولار أخرى.

دراسة حالة إفرادية لسلسلة تجارية تتعلق بالماس

٥٧ - تمثل شركة تجارة المعادن، وهي مشروع مشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي، مصالح زيمبابوي في تجارة الماس المربحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تقوم بشراء وتسويق الإنتاج من شركة Sengamines، وهي مشروع مشترك، وحاولت إخفاء صلاتها بقوة الدفاع الزيمبابوية. وتستخدم شركة تجارة المعادن النفوذ العسكري والسياسي لزيمبابوي للتهرب من الشروط القانونية التي وضعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتجنب دفع رسوم الترخيص المكلفة. وقد أدى رفض شركة تجارة المعادن الوفاء بالتزاماتها قبل الخزانة العامة إلى تقديم شكاوى رسمية من وزارة المناجم تطالب الشركة بالامتثال لقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أفاد مسؤولو شركة تجارة المعادن أن الكيانات الزيمبابوية ليست ملزمة بالامتثال لقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٨ - وتسمح شركة تجارة المعادن لعدد محدود من شركات الماس الأخرى بالاستفادة من الوضع المتميز الذي تتمتع به في كينشاسا. وشركة Sandrian Mining التي يوجد مقرها في كينشاسا، لديها علاقة تعاقدية مع شركة تجارة المعادن. كما أبرمت شركة Thorntree Industries، وهي مشروع مشترك بين مجموعة Nico Shefer's Tandan ومقرها في جنوب أفريقيا، وقوة الدفاع الزيمبابوية، عقودا مع شركة تجارة المعادن، كما فعلت شركة Mixen Trading، التي لديها مكاتب في زيمبابوي. وتقوم شركة تجارة المعادن بالبيع إلى شركة Flashes of Color ومقرها الولايات المتحدة وشركة Ibryn & Associates المسجلة في سويسرا، وكذلك شركات

Jewel Impex و Gems Komal و Dragem، المسجلة في بلجيكا. وتعد شركة أباديام، ومقرها بلجيكا، من أهم الشركاء التجاريين لشركة تجارة المعادن، حيث تشتري من هذه الشركة وكذلك من Sengamines، بصورة مباشرة. وفي حوزة الفريق وثائق مصرفية مؤرخة أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تبين تحويلات تزيد قيمتها عن مليون دولار من الحساب البلجيكي لشركة أوريكس للموارد الطبيعية إلى شركة أباديام.

انهيار القطاع العام؛ والصراع المسلح وعواقبه الإنسانية المترتبة على ذلك

كاساي الشرقية وكاساي الغربية

٥٩ - ساهم تحويل الأموال من الشركات المملوكة للدولة والخزانة العامة، عن طريق الغش أو بحجة "المجهود الحربي"، في القضاء على الأموال المتاحة للخدمات العامة. واختفى القطاع الخاص في إقليمي كاساي بالفعل. فمن المحطات الخمس لإنتاج المياه في كاساي الشرقية، توقفت أربع محطات عن العمل. ويقال إن محطة خامسة، كانت في مبوجي مايي، تعمل بأقل من ٢٠ في المائة من قدرتها. ومن المحطات الست لإنتاج المياه الموجودة في كاساي الغربية، توقفت خمس محطات عن العمل، وتعمل السادسة الموجودة في مدينة كاناننغا، بنسبة ١٠ في المائة من قدرتها، على أحسن الفروض.

٦٠ - ويرى المسؤولون الحكوميون أن الحرب مسؤولة عن الانخفاض الحاد في الإنفاق العام. فالجزء الأكبر من الجنود لا تدفع رواتبهم ويتحولون إلى سلب المجتمع، ويمولون أنشطتهم عن طريق السرقة والنهب ويعيشون باستغلال المجتمع الذي عليهم القيام بحمايته، ولا تبذل الحكومات المحلية جهدا كبيرا في إحباطهم. ومع ذلك تزايدت الضرائب ورسوم الترخيص، وكذلك الاستيلاء بالقوة على موارد المشاريع المملوكة للدولة باسم "المجهود الحربي". ولذلك استفادت الحكومة من حالة الحرب باتخاذها ذريعة لتبرير الزيادة في مطالباتها من السكان لتعزيز إيرادات الحكومة، وكذلك لتبرير النقص في الإنفاق. ولا يعتبر انعدام الأمن في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة سوى جزءا ضئيلا من العقبات المترتبة على دعم القوات العسكرية في الحرب. بل إنه، على الأرجح، نتيجة للإهمال المتعمد للقوات العسكرية، التي توجه أسلحتها نحو السكان، نتيجة لهذا الإهمال.

٦١ - وقد أدت حجة الحرب وزيادة الضرائب الحكومية، والمرتبات غير المدفوعة، وغياب الخدمات الحكومية، مجتمعة، إلى التعجيل بانهيار اقتصادات المناطق الحضرية في مبوجي مايي وكاناننغا، وكذلك في لومومباشي، بدرجة أقل. فقد أوقفت المصارف تقديم القروض في مقاطعتي كاساي. وأدى غياب القروض المحلية وتدهور النقل البري إلى اضطرار أغلب الصناعات المحلية في كاناننغا أن تغلق أبوابها.

كاتانغا

٦٢ - تعاني منطقتي لومومباشي وكاتانغا الجنوبية، بصورة عامة، من وجود رواندا في الشمال. وقد أدى احتلال جيش رواندا الوطني للجزء الشمالي من مقاطعة كاتانغا في السهول الزراعية الغنية، حول نايونزو وكونغولو إلى قطع الجزء الجنوبي من منطقة كانت تعتبر سلة خبز لكاتانغا، في وقت من الأوقات.

٦٣ - وفي دراسة حديثة أجرتها منظمة أطباء بلا حدود في كيلوا، وهي مدينة اتخذت مثالا لجنوبي كاتانغا، تقع جنوب خط الجبهة، وعدد سكانها ٣٥٠ ٠٠٠ نسمة، وجد أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يبلغ ٣,٢ لكل ١٠ ٠٠٠ من السكان، يوميا. ويعني هذا أن ١٢ في المائة من جميع الأطفال، دون سن الخامسة، سيموتون على مدى السنة، وأن طفل واحد من كل ٤ أطفال يموت على مدى

فترة سنتين. ومن الجدير بالملاحظة أن الوفيات لا يرجح أيها إلى العنف بل إنها نتيجة للمرض - الملاريا والزحار وهما حالتان وثيقتا الارتباط بسوء التغذية وعدم وجود المرافق الطبية.

٦٤ - والملاريا والزحار من الأمراض القابلة للعلاج. وتحاول المنظمات غير الحكومية الدولية - في هذه الحالة، المنظمة الدولية للرؤية العالمية ومنظمة أطباء بلا حدود - العمل في المناطق التي توقفت فيها المرافق الحكومية عن الأداء. غير أن الارتفاع المذهل في معدل الوفيات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حول انكورو وكيوا ودوبي ولوانزا، لا سيما في الأماكن التي ينعدم فيها وجود المرافق الطبية والتي لا يتقاضى فيها الموظفون الطبيون الفنيون التابعون للدولة مرتبات، تعتبر من دلائل الإهمال الحكومي. وتعد معدلات سوء التغذية والوفيات المذكورة معيارا لهذا الإهمال، وترجع، جزئيا، إلى تحويل موارد الدولة من الشركات المملوكة للدولة مثل شركة Gécamines إلى الحسابات الخاصة لأفراد من زيمبابوي، وغير ذلك من المصالح الخاصة والأفراد الكونغوليين.

رابعا - المنطقة الخاضعة لسيطرة رواندا

٦٥ - تبرر ادعاءات رواندا بشأن أمنها، استمرار وجود قواتها المسلحة، التي يتمثل الغرض الحقيقي طويل الأجل من وجودها في ''تأمين الممتلكات''، باستخدام العبارة المستعملة في مكتب الكونغو التابع للجيش الوطني الرواندي. لقد نجح زعماء رواندا في إقناع المجتمع الدولي بأن وجودهم العسكري في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية يحمي البلد من الجماعات المعادية الموجودة هناك، والتي تعمل بنشاط لتنظيم غزو ضدهم.

٦٦ - والفريق في حوزته أدلة كثيرة تثبت خلاف ذلك. وعلى سبيل المثال، فالفريق لديه رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٠، من جان بيير أوندكان، النائب الأول للرئيس، ورئيس القيادة العسكرية العليا للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، يحث فيها جميع وحدات الجيش على إقامة علاقات حسنة ''مع إخواننا من انتراهاموي وماي ماي'' وكذلك على ''السماح لهم باستغلال ما تحت التربة من أجل بقائهم، إن لزم الأمر''.

٦٧ - وقد بدأ أعضاء بارزون من جماعة من الهوتو الكونغوليين، هي جماعة بنيموغابوهوموي، في الآونة الأخيرة، تشجيع الهوتو المقيمين في جمهورية الكونغو الشعبية، وبعضهم من جماعات المعارضة، على العمل من أجل صالح رواندا في البلد، بدلا من ذلك. وذكر أن أوجين سيروفولي، حاكم مقاطعة شمال كيفو للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وهو نفسه من الهوتو، قام بالترويج لمنظمة غير حكومية هي منظمة التجمع من أجل السلام والديمقراطية، التي تهدف إلى استنفار الهوتو من جميع الطوائف السياسية للانضمام إلى الروانديين. وهدف المنظمة، كما ورد في رسالة دورية معنونة يقظة شمال كيفو (Nord Kivu Reveil) ومؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ هو ''التعبير عن الولاء لرواندا بالانضمام إلى ما تبذله من جهود في سبيل السيطرة على شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية''.

٦٨ - وقد وصف أحد المقاتلين التابعين لانتراهاموي، عمره ٣٠ سنة؛ ويعيش في منطقة بوكافو الحالة في مقابلة مسجلة مع أحد ضباط الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٢، الحالة كما يلي:

> إننا لم نقاتل كثيرا مع القوات الوطنية الرواندية خلال السنتين الأخيرتين ونعتقد أنهم تعبوا من الحرب مثلما تعبنا. وعلى أي حال، فهم هنا في الكونغو، لا لأجل طردنا كما يدعون. وقد شاهدت ما يقومون به من استخراج الذهب

والكولتان من المناجم هنا. ونشاهد كيف يسرقون السكان. وهذه هي دواعي وجودهم هنا. فتأتي القوات الوطنية الرواندية وتطلق الرصاص في الهواء وتهاجم منازل أهل القرى. لكنهم لا يهجمون علينا الآن. فإذا كنت حسن الحظ، وكان لك أخا أكبر في القوات الوطنية الرواندية، قد يتمكن من الحصول على بعض الأغذية والذخيرة من أجلك.

٦٩ - واستنادا إلى تحليل الفريق لوثائق كثيرة وإلى الشهادات الشفوية، يرى الفريق أن الأساس المنطقي لوجود رواندا هو زيادة عدد الروانديين الموجودين في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتشجيع الذين استوطنوا هناك على العمل متحدين من أجل دعم ممارسة رواندا للسيطرة الاقتصادية. ولا ينبغي تفسير رحيل القوات في الآونة الأخيرة على أنه علامة على استعداد رواندا للحد من مشاركتها الكبيرة في إجلاء الموارد القيمة، أو خفض مستوى الصراع المسلح أو التقليل من الأزمة الإنسانية الموجودة في المنطقة. وسيستمر الاستغلال الاقتصادي، مع الاعتماد على قوات مسلحة أقل ظهورا واستراتيجيات بديلة للاضطلاع بأنشطة استغلالية.

شبكة النخبة

٧٠ - تجري إدارة عمليات شبكة النخبة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مركزيا، من مكتب الكونغو التابع للقوات الوطنية الرواندية، والذي يقوم بربط الأنشطة التجارية والعسكرية للقوات الوطنية الرواندية. ووصف الفريق هذه المهمة بالتفصيل إلى حد ما في تقاريره السابقة، ويستمر تلقي الفريق لوثائق عن الطرق التي تمول بها إيرادات الجناح التجاري للقوات الوطنية الرواندية الوجود المسلح. كمثال لذلك، حصل الفريق، مؤخرا، على وثائق تبين أنه يجري التفاوض بشأن مبيعات الكولتان عن طريق كبار المسؤولين بمكتب الكونغو. وتوجد، لدى الفريق نسخ من رسائل مرسلة عن طريق الفاكس من مكتب الرائد دان مونيوزا بالقوات الوطنية الرواندية باسم شركة مانيما للتعدين، ورسالة أخرى مرسلة عن طريق الفاكس من مكتب اللواء جيمس كابيريبي، رئيس الأركان، بالقوات الوطنية الرواندية.

٧١ - وتُحفظ إيرادات ونفقات مكتب الكونغو، على ضخامتها، بشكل منفصل تماما عن الميزانية الوطنية لرواندا. واحتسب مصدر موثوق به على علاقة بالمكتب هذه الإيرادات وأفاد أنها غطت نسبة ٨٠ في المائة من جميع نفقات الجيش الوطني الرواندي في عام ١٩٩٩. ورُصد في الميزانية الرسمية لرواندا لعام ١٩٩٩ مبلغ ٨٠ مليون دولار للجيش. وإذا كان هذا الرصيد المخصص من الميزانية الرسمية والبالغ ٨٠ مليون دولار يشكل نسبة ٢٠ في المائة والتي أشار إليها مصدر فريق الخبراء بأنها تشكل الجزء من النفقات العسكرية الذي لا يغطيه مكتب الكونغو، فهذا يعني أن مجموع الميزانية العسكرية المتأتي من جميع هذه الموارد يبلغ ٤٠٠ مليون دولار تقريبا. ويشكل هذا المبلغ نسبة ٢٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي لعام ١٩٩٩ وما يناهز نسبة ١٥٠ في المائة من النفقات المتكررة من ميزانية ذلك العام. وعليه، فإن مساهمة مكتب الكونغو في النفقات العسكرية لرواندا قد تكون بلغت ما يناهز ٣٢٠ مليون دولار. وللأنشطة التي تمولها الإيرادات المتأتية من مكتب الكونغو تأثير قوي على رسم السياسة الخارجية لرواندا وانعكاس مباشر على صنع القرار السياسي في عدد من المجالات. إلا أن هذه العمليات هي بمنأى عن التدقيق الذي تقوم به المنظمات الدولية.

٧٢ - وتقيم أوساط النخبة علاقات تجارية وثيقة مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية ومن بينها شبكات فكتور بلوت وسان جيفان روبرا وريتشارد موامبا نوزي.

وتُستخدم طائرات فكتور باوت لعدد من الأغراض من بينها نقل الكولتان وحجز القصدير، ونقل الإمدادات إلى مواقع المناجم ونقل القوات والمعدات العسكرية. وخلال الحملة العسكرية الرئيسية التي شُنت على بويتو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، استُعملت طائرات فيكتور باوت لنقل أفراد الجيش الوطني الرواندي إلى المنطقة.

٧٣ - ومع أن سانجيفان روبرا عمل في أكثر الأحيان ضمن المنظمة الإجرامية التابعة لفيكتور باوت إلا أنه حافظ على علاقة مستقلة مع مكتب الكونغو في كيغالي. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢ أُوقف السيد روبرا في بلجيكا للاشتباه به في التخطيط لتزويد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بستة ملايين بالعملة الورقية لزائير الجديدة - التي لا تزال صالحة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية - وذلك بتمويل من تجار الماس المتمركزين في بلجيكا. وقد اضطلع رئيس التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما أدولف أونوسومبا الذي تربطه بالسيد روبرا علاقات تجارية وقربى، بدور رئيسي في عملية التزوير هذه. وتقدم أيضا مجموعة أخرى، عملية التزوير التي قام بها موابا نوزي، فرنكات كونغولية مزورة إلى التجمع الديمقراطية من أجل الديمقراطية - غوما. ولهذه المجموعة قاعدة عمليات إقليمية في نيروبي، تقوم فيها بطبع كميات ضخمة من الفرنكات الكونغولية المزورة وتوزعها في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأبلغ مسؤولون في المصرف المركزي بكينشاسا فريق الخبراء بأن لأنشطة التزوير التي يقوم بها السيد موابا نوزي دوافع سياسية تهدف بشكل متعمد إلى زعزعة الاستقرار الحالي عن طريق إضعاف العملة الوطنية.

استراتيجيات ومصادر الإيرادات

الكولتان

٧٤ - لم تأت نهاية احتكار شركة التعدين في منطقة البحيرات الكبرى (SOMIGL) للكولتان في نيسان/أبريل ٢٠٠١ نتيجة لانخفاض أسعار الكولتان بقدر ما كانت نتيجة لتصميم رواندا على استيفاء نصيب أكبر من الإيرادات التي كانت إدارة متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما تسوفيها بشكل ضرائب. وقد سمح إنهاء الاتفاق مع شركة SOMIGL للجيش الوطني الرواندي بتقويض جهود التجمع الكنغولي من أجل الديمقراطية - غوما الهادفة إلى زيادة إيراداته لأغراض خاصة به.

٧٥ - واستُخرج القسم الأكبر من الكولتان المصدَّر من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي ما ينهاز ٦٠ إلى ٧٠ في المائة، تحت الإشراف المباشر لمفرزات التعدين التابعة للجيش الوطني الرواندي، كما نُقلت بطائرات من مدارج طيران بالقرب من مواقع المناجم إلى كيغالي أو سيانغوغو مباشرة، وذلك دون دفع ضرائب. وتُستخدم طائرة عسكرية رواندية وطائرات تابعة لفكتور باوت وشركات طائرات صغيرة في نقل الكولتان. وبقي الجيش الوطني الرواندي مسيطرا على معظم مواقع الكولتان الغني بهذه الرواسب التي تحوي نسبة عالية من التنتالوم، التي يمكن الوصول منها إلى مدارج الطيران المحلية. وتُمارس في هذه المواقع الخاضعة لسيطرة مفرزات التعدين التابعة للجيش الوطني الرواندي أنظمة متعددة من العمل القسري يتعلق بعضها بجمع الكولتان وبعضها الآخر بنقله وبعض آخر لأداء خدمات متنوعة. ويفيد العديد من التقارير عن الاستعانة على نطاق واسع بسجناء أُوفِدوا من رواندا للعمل لفترة محددة.

٧٦ - وتشتري حصة أصغر حجما، تتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة من مجموع الكولتان المصدَّر، مكاتب يملكها روانديون وذلك عبر "تجار" محليين في مواقع الكولتان النائية أو من وكلاء مجموعات الدفاع المحلية. وفي معظم الأحيان يكون لهذه المكاتب التي يملكها ضباط من الجيش الرواندي، أو للمكاتب الوثيقة الصلة بالحكومة الرواندية مثل MHI أو Eagle Wings أو رواندا للمعادن، مواقع مناجم خاصة بها

وتستخدم عمالاً تابعين لها في استغلال هذه المواقع في ظروف صعبة للغاية.

٧٧ - وتشتري هذه الكمية الصغيرة من الكولتان المكاتب المتبقية المملوكة من الكونغوليين في إحدى مواقع استخراج الكولتان المتعددة في المناطق النائية. وقد تبين لمعظم أصحاب المكاتب الكونغولية أنه تستحيل منافسة المكاتب المملوكة من رواندا أو من الجيش الوطني الرواندي.

٧٨ - وتدنت حصة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما رغم ازدياد أرباح التعدين التي يجنيها مكتب الكونغو. ودرج مكتب الكونغو على أن يحرم شريكه الأصغر حجما، التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، من أي حصة قيمة من موارده ومكاسبه، وقد درج التجمع في المقابل على التذمر من هذا الأمر. وأشار القيمون على التجمع إلى أنهم كانوا عاجزين في معظم الأحيان عن تدبير شؤون جيشهم دون الحصول على إيرادات كافية. وبسبب الافتقار إلى الدعم المالي، بدأت ألوية الجيش الوطني الكونغولي بنهب سكان القري في جميع أنحاء شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. فسرق اللواء الثالث أعدادا كبيرة من الماشية في محيط كاليمي واستولى اللواء الأول على الماس من أوبالا. ولدى فريق الخبراء مجموعة كبيرة من الوثائق عن هذه الأنشطة. ويخضع معظم قوات المتمردين لإمرة ضباط من الجيش الوطني الرواندي. وهم لا يترددون لحظة، لدى تلقيهم تعليمات بذلك، في الهجوم على مجموعات محلية تدافع عن نفسها بنفسها تعوق عملياتها التجارية، وفي القضاء على أعداء محددين وتوفير الأمن في المناطق الغنية بالذهب والكولتان والماس، والاضطلاع بدور الشرطة في المدن والإبقاء، من وقت إلى آخر، على قوة مرابطة على طول خطوط الجبهة. ونظرا إلى أن قوات الجيش الوطني الكونغولي لا يتقاضون أجراً وغير منظمين، فهم يستخدمون أسلحتهم في قهر السكان ويعمدون في مناسبات عدة إلى حرق قرى بأسرها للاستيلاء على ممتلكات والحصول على غذاء.

دراسة حالة عن سلسلة تجارية تتعلق بالكولتان

٧٩ - مكتب Eagle Wings Resources International للكولتان في بوكافو هو فرع للشركة الدولية Trinitech التي مقرها أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية. ولمكتب Eagle Wings مكاتب فرعية في رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتربط مدير مكتب Eagle Wings في كيغالي علاقات وثيقة بالنظام الرواندي. ونتيجة لذلك فإن Eagle Wings يعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية كمكتب خاضع للرقابة الرواندية مع كل ما يرافق ذلك من امتيازات. لذا فهو غير ملزم الوفاء بجميع مسؤولياته تجاه الخزانة العامة الخاضعة لإدارة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وعلى غرار مكاتب الكولتان الخاضعة للرقابة الرواندية، يتعاون مكتب Eagle Wings مع الجيش الوطني الرواندي للحصول على معاملة مميزة من أجل الوصول إلى مواقع الكولتان وأسر أشخاص بغية تشغيلهم.

٨٠ - ويُنقل نحو ٢٥ في المائة من كولتان مكتب Eagle Wings من كيغالي إلى معمل أولبا الفلزّي التابع لشركة NAC كازا تومبروم في كازاخستان. وتباع نسبة أخرى تبلغ ٢٥ في المائة إلى الشركة الأم إيغل وينغز، شركة Trinitech الدولية في الولايات المتحدة، التي تتدبر أمر المبيعات إلى كل من أولبا والمنشأة الصينية المعالجة للمعادن في مصهر المعادن غير الحديدوزية في نينغخيا (NNMS). وتشتري شركة H.C.Starck المتمركزة في ألمانيا والتي هي فرع من شركة Bayer A.G. عبر الوطنية نحو ١٥ في المائة من كولتان مكتب إيغل وينغز. وقد نفت شركة H.C.Starck في مناسبات عدة حصولها على كولتان مصدره أفريقيا الوسطى. وفي بيان صحافي صدر في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ أكدت من جديد

شركة H.C.Starck أنها لم تشترِ معادن مصدرها أفريقيا الوسطى منذ آب/أغسطس ٢٠٠١. وفي حوزة فريق الخبراء وثائق تثبت العكس. وفي البيان الصحافي نفسه تدّعي شركة H.C.Starck أن ما تحصل عليه من كولتان مصدره "موردون من الفلاحين" لا مجموعات المتمردين. غير أن الواقع يدل أن لا كمية كولتان تخرج من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن تستفيد منها مجموعة المتمردين أو الجيوش الأجنبية.

٨١ - وفي إحدى الحالات التي يملك فريق الخبراء وثائق بشأنها، قدمت شركة موزامبيق للأحجار الكريمة وثائق مزورة تبين أن موزامبيق هي بلد المنشأ لشحنة من الكولتان مصدرها رواندا وعابرة عن طريق جنوب أفريقيا. ثم باعت شركة موزامبيق للأحجار الكريمة الشحنة إلى شركة AMC Africa المحدودة للتجارة والاستشارة، مركزها جنوب أفريقيا، التي قامت لاحقا ببيع الشحنة إلى شركة H.C.Starck المحدودة في رايونغ، تايلند، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ثم أرسلت شركة H.C.Starck خطاب اعتماد بشأن هذه الشحنة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢ إلى شركة شيمي فارماسي Chemie Pharmacie Holland (CPH) التي أشرفت على إتمام هذه العملية، وهي شريك تجاري لمكتب Eagle Wings تقدم له الخدمات السوقية والمالية. ومكتب Eagle Wings هو المصدر الوحيد من الكولتان لشركة شيمي فارماسي. ولا عمليات لمكتب Eagle Wings في موزامبيق.

٨٢ - وأجرى فريق الخبراء أيضا اتصالات مباشرة مع المنشأة الصينية لمعالجة المعادن NNMS لمعرفة ما إذا كانت تستخدم كولتانا مصدره شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفت شركة NNMS نفيا قاطعا دخولها في عمليات تجارية مع "أي فرد أو أي كيان يمثّل شخصا أو كيانا ما في جمهورية الكونغو الديمقراطية". لكن، وفي الواقع، أبلغ عدد من وسطاء الاتجار بالكولتان الذي مصدره شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية فريق الخبراء ببيعهم كميات من هذا المعدن إلى شركة NNMS. وأفاد عرض دعائي أعدته شركة NNMS نفسها بأن قدرة الشركة على تقديم نواتجها بأسعار مخفضة تعزى إلى شراء الشركة كميات ضخمة من المعادن الخام بأسعار زهيدة من أفريقيا الوسطى. ويشير أحد تقارير شركة NNMS أن نسبة ٥٠ في المائة من جميع كميات الكولتان التي تشتريها الشركة للمعالجة مصدرها أفريقيا الوسطى. و لم ترد ردود على استفسارات المتابعة التي وجهها فريق الخبراء في أكثر من مناسبة إلى شركة NNMS.

الماس

٨٣ - شكّلت سوق الماس، الجائزة التي حاربت رواندا أوغندا من أجل السيطرة عليها. فبعد الاشتباك الذي شهدته كيسنغاني في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عمل الجيش الوطني الرواندي من خلال إدارة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما على تمرير جميع كميات الماس في كيسنغاني من خلال الرقابة التي يفرضها مكتب الكونغو. وتمثلت طريقة العمل المتبعة في إجبار جميع تجّار الماس المحليين على بيع بضاعتهم إلى مكتب رئيسي واحد يملك الحق الحصري في التصدير.

٨٤ - ومنح مكتب الكونغو عزيز نصور أول حق احتكار. بيد أن عزيز نصور لم يعد يحظى برضا مكتب الكونغو واستعيض عنه بتاجر ماس إسرائيلي هو فيليب سوروفيج. ويتذكر تجار الماس في كيسنغاني حقبة سوروفيج بأنها حقبة "تسلّط الإرهاب". ففي أكثر الأحيان ما أن يدخل بائعو الماس مكتب "مسيو فيليب" حتى كان يعترضهم أفراد تابعون للجيش الوطني الرواندي يحددون لهم سعرا زهيدا ويأخذون منهم الماس. ثم استبدل مكتب الكونغو السيد

سوروفيج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ بلبناني هو حمد خليل عَمِل من خلال مكتب باكايوكو في كيسنغاني.

٨٥ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أجرت إدارة الأراضي والمناجم والطاقة التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما دراسة عن أداء السيد حمد خليل في الشهر الأول من تسلمه مهامه. وحُددت له عتبة يبلغ حدها الأدنى ٥٠٠ ٠٠٠ دولار في الشهر. وقد تخطى السيد خليل عتبة تصدير الماس هذه بتسجيله مبلغ ٥٧٦ ٣٨٠ دولارا خلال فترة ٢٧ يوما. وكان هذا الأداء كافيا وإن كان أدنى بكثير من قدرة المبيعات الكامنة في كيسنغاني والتي تصل إلى مليوني دولار في الشهر. وأثار أداؤه الضعيف الارتياب بأن مكتب الكونغو كان يستخدم السيد خليل لتحويل إيرادات كان يمكن، بخلاف ذلك، أن تكون متوجبة لإدارة التجمع. وكشفت معاينة مماثلة لإنتاج الماس في منطقتي سانكورو ولودجا في كاساي الشمالية قبل أسبوع أن ضباطا من الجيش الوطني الرواندي كانوا ينقلون سرا كميات ضخمة من الماس من كاساي الشمالية إلى مكتب الكونغو في كيغالي مباشرة. واعتبر التجمع أن السيد خليل كان يبيع الماس بأسعار أدنى من قيمتها الحقيقية، مما يؤدي بدوره إلى خفض الضرائب المدفوعة للخزانة العامة التابعة للتجمع فضلا عن تحقيق هامش ربح أكبر للسيد خليل ومكتب الكونغو. وخلُصت الدراسة إلى أنه ''كان ينبغي أن تكون في الخزانة العامة أربعة أضعاف الإيرادات الحالية المتأتية من الماس لولا ممارسات الغش وبيع الماس بسعر أدنى من سعره الحقيقي''.

عمليات القطاع العام في الاستيراد وفرض الضرائب والمصادرة

٨٦ - تعمل شبكات إجرامية على تسويق ماس ''الصراعات'' المثير للجدل الذي مصدره كيسنغاني. ويجرى غسل عائدات المبيعات الإجرامية هذه عن طريق شراء كميات ضخمة من السلع المترلية في دبي، والسكر والصابون والثياب والأدوية التي تستورد عندئذ إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وتُعرض على الباعة المحليين بأسعار تشهد إقبالا كثيفا. ويستخدم باعة الجملة الروانديون هذه الأرباح بالفرنك الكونغولي لشراء دولارات وبالقيام، لإتمام هذه الدائرة التجارية، لشراء الماس.

٨٧ - لا تقتصر مصلحة الجناح التجاري للجيش الوطني الرواندي من وراء بيع الأصناف الاستهلاكية بأسعار مغرية على غسل الأموال الآتية من مبيعات الماس الإجرامية فحسب وإنما تشمل أيضا وضع اقتصاد كيسنغاني الذي كان مزدهرا من قبل تحت سيطرة رواندا. فالألبسة التي كانت تُصنع في مصنع سوتيكس للمنسوجات في كيسنغاني وكانت مشهورة في جودتها لم تعد في مستوى ينافس أرخص الأصناف المستوردة ولهذا باتت القوة العاملة في مصنع سوتيكس لا تتعدى الآن مائة عامل في حين كانت تصل إلى ٢ ٠٠٠ عامل. وكذلك لم يعد زيت النخيل الذي كان يُنتج محليا في معمل تملكه شركة يونيليفر قادرا على التنافس مع مثيله من الزيت المستورد الذي يباع في كيسنغاني بسعر يعادل ثلث سعر الزيت المنتج محليا. وباتت المعامل التي تملكها شركة يونيليفر في كيسنغاني عاطلة عن العمل عمليا. إن إضعاف الإنتاج المحلي يقوض الاقتصاد المحلي القائم على الصناعات التحويلية ويجعل سكان كيسنغاني محض مستهلكين إضافة إلى أنه ينقل اقتصاد الصناعات التحويلية في كيسنغاني إلى كيغالي.

٨٨ - وثمة استراتيجية أخرى لزيادة الإيرادات وهي استخدام القطاع العام التابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما واجهة لمصادرة أموال المؤسسات العامة. ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، أصدر الأمين العام لهذا التجمع - غوما، مرسوما صادر بموجبه جميع الإيرادات المتحصلة لدى مؤسسات المرافق العامة والمؤسسات شبه

الحكومية. وفي اليوم الذي تلا ذلك ألغى الأمين العام للتجمع جميع الاتفاقات الجماعية النافذة المتعلقة بالعمال في تلك المؤسسات. وطُبق المرسوم على جميع المؤسسات العامة، بما فيها مصلحة المياه، وهيئة المطارات ومصلحة الكهرباء، وهيئة الطرقات والنقل ومؤسسات أخرى. وأعلن التجمع - غوما أن عمليات المصادرة تلك اتخذت من أجل المصلحة العامة. وفي غضون شهر واحد، لم تعد لدى مصلحة المياه أموال كافية لشراء مواد كيميائية لتنقية المياه في كيسنغاني وبوكافو، وتوقفت محطات توليد الطاقة الكهربائية عن العمل لعدم إجراء التصليحات اللازمة لها. ومدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر يد العون، حيث قدمت ٦٠ طنا من المواد الكيميائية اللازمة لتنقية المياه ومولت عمليات التصليح الباهظة التكاليف لمحطة توليد الطاقة الكهربائية في تشوبو وذلك لتجنب انقطاع إمدادات المياه عن كيسينغاني ومنع انتشار وباء الكوليرا. وتوقفت شركة النقل شبه الحكومية عن العمل، وناشدت هيئة المطارات التجمع - غوما بإعادة جزء من الأموال المصادرة لتمكينها من دفع المرتبات التي لم تدفع منذ ستة أشهر.

٨٩ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، تم إصدار مرسوم فُرضت بموجبه ضرائب جديدة، ورُفعت معدلات جميع الضرائب السارية. فعلى مدى ١٨ شهرا منذ آخر مرسوم ضريبي صدر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ارتفعت ضريبة استهلاك الكهرباء بمعدل ٢٠٠ في المائة. وارتفع عدد تراخيص التجارة بالمنتجات الزراعية أربعة أضعاف ما كان عليه. وارتفعت الرسوم المفروضة على معظم التراخيص الممنوحة لمزاولة الأعمال التجارية بمعدل ضعفين أو ثلاثة ما كانت عليه. وارتفعت الضرائب المختلفة المحصلة في المنطقة الخاضعة لإدارة التجمع الكونغولي - غوما أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٩٨. ولا يُستخدم من هذه الإيرادات الضريبية أي مبلغ لتوفير الخدمات العامة.

الصراع المسلح وعواقبه

٩٠ - استنادا إلى شهادات العاملين في القطاع الصحي والكنائس والمنظمات غير الحكومية في مقاطعة كاتانغا الشمالية، تتصاعد حدة الفوضى بسرعة في كالايمي ويزداد استخدام الأسلحة على يد مجموعة واسعة من الجماعات بعضها مرتبط بالتجمع الكونغولي - غوما وبعضها غير مرتبط به. وانحصر نطاق القتال الذي نشب بين الجيش الوطني الرواندي والقوات المسلحة الكونغولية في عملية استيلاء رواندا على مقاطعة كاتانغا الشمالية والهجوم المعاكس الذي شنته الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وأسفرت تلك الصدامات عن نزوح أعداد كبيرة من السكان الموجودين في طريق تحركات الجنود. بيد أن الآثار الناجمة عن تلك الصدامات هي التي أسفرت عن نشوب الصراع المسلح المرير الدائر، فقد استولى الجنود الروانديون على مواد لتغذية حملاتهم. واستولى اللواء الثالث التابع للتجمع الكونغولي - غوما، وهو يحذو حذو الجنود الروانديين بالطريقة العشوائية التي اتبعوها، على المواد الغذائية والممتلكات ونشأت في صفوف السكان المحليين حركات مسلحة للدفاع عن النفس، وانضمت تلك الميليشيات المحلية أحيانا إلى مثيلاتها مكونة جماعات مسلحة أكبر. وتلقى الفريق من المحامين المحليين، ومن الكنيستين الكاثوليكية والبروتانتيسنية واتحاد المؤسسات الكونغولي، ومن غيرهم من المصادر، عددا كبيرا من الوثائق تبين بالتفصيل عمليات سرقة الماشية بما يتجاوز ١٥ مليون دولار، وسرقة ما تزيد قيمته على مليون دولار من سلع البيع بالمفرق وتدمير المعدات العائدة للشركة الوطنية للسكك الحديدية في الكونغو، أو بيعها بيعا احتياليا.

٩١ - وتحدثت الكنيسة الكاثوليكية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بجرأة عن عمليات السرقة وأعمال القتل والتعذيب والابتزاز والقرصنة التي ارتكبها في بحيرة تانجانيقا

أصلا الجيش الوطني الرواندي وسار على نهجها الجناح الوطني للتجمع الكونغولي - غوما والشرطة التابعة للتجمع الكونغولي - جناح غوما وميليشيات بانيا مواونغي. وقامت الكنيسة مؤخرا، برعاية القس كاليمي - كيرينغو تحديدا، بحملة لفضح تلك الإساءات. وكان رد مديري الأمن والمعلومات التابعة للتجمع الكونغولي - غوما على تلك الحملة التهديد بقتل زعماء الكنيسة البارزين. ونشرت الأسقفية الكاثوليكية في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٢ قائمة بتلك التهديدات.

٩٢ - وأدى تكاثر عدد القوات المسلحة واشتداد القتال في المنطقة الوسطى من البلد إلى تدمير الإنتاج الزراعي بأكمله تقريبا والقضاء على الزراعة في السهول الغنية في أواسط مقاطعة كاتانغا الشمالية. واتخذت التجاوزات التي ارتكبها الجيش الوطني الرواندي في مصادرة الموارد بحجة "المجهود الحربي" معيارا تحتذى به القوات المتمردة غير الانضباطية التابعة للجناح الوطني في سلوكها، وقد عصفت بالمناطق الريفية خرابا. ويتردد المزارعون في توظيف أموال في المحاصيل التي من المرجح أن تسرق على أي حال. ودفع الخوف أعدادا كبيرة من الناس إلى ترك منازلهم أو التخلي عن أراضيهم. وتشير تقديرات مكتب منسق الشؤون الإنسانية إلى أنه في منطقة كاتانغا الشمالية لوحدها نزح حوالي ٠٠٠ ٣٥٠ شخص عن منازلهم ويعيشون الآن عند جيرانهم أو في المدن أو في الأدغال.

٩٣ - والصراع المسلح الدائر على امتداد محور ماسيسي - واليكالي - غوما ناشئ عن التوترات بين أعداد كبيرة من أفراد الجيش الوطني الرواندي المرابطة هناك بهدف إدارة عمليات التعدين، من ناحية، والهوتو المتواجدين هناك بحكم استقدامهم أو تجنيدهم من قبل القوات الرواندية للاضطلاع بأعمال التعدين في ظروف إجبارية، من ناحية أخرى. وثارت خصومات شديدة بين فرادى الوكالات التجارية الرواندية بشأن الانتفاع من تلك المواقع. وشنت قوات الجيش الوطني الرواندي هجمات على القرى وأحرقتها بهدف الاستيلاء على الكولتان الذي استخرجته بعض جماعات الهوتو أو القرويون المحليون. واستمع الفريق إلى شهادات أدلى بها قرويون محليون أجبروا على مغادرة قراهم بعد الهجمات. ويتمثل هدف الأنشطة العسكرية، مع بعض الاستثناءات، في تأمين الانتفاع من مواقع التعدين أو في تأمين إمدادات من عمال السخرة.

٩٤ - ونزوح السكان ليس إلا نتيجة للصراع المسلح الذي ينشب من حين لآخر بما ينطوي عليه من نتائج متوقعة مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات في صفوف المشردين والمضيفين على حد سواء. ويقدر مكتب منسق الشؤون الإنسانية عدد المشردين في آذار/مارس ٢٠٠١ في المناطق التي تحتلها رواندا في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، ومانيميما وكاتانغا بـ ١,٥ مليون شخص أي ما يعادل ١٤ في المائة من السكان تقريبا. ويقدر أن ما يزيد على ثلاثة أرباع الأسر التي تعيش في المناطق الريفية قد أجبرت على الانتقال ما لا يقل عن مرة واحدة في السنوات الخمس الأخيرة. إن هذه الدرجة من الصراعات المسلحة تقوض السلطة المحلية وتشجع على قيام بيئة اجتماعية مؤذية. فالهياكل الأساسية العامة مدمرة. والالتحاق بالمدارس في شابندا قد انخفض بنسبة ٥٦ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٨. وصار الرجال يسيئون إلى النساء إلى حد مثير للدهشة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفرت المنظمات غير الحكومية الدولية تقارير شاملة عن أخذ جماعات من النساء رهائن وإخضاعهن للاستغلال الجنسي لفترات طويلة. وأصبح الأطفال أداة من أدوات الحرب وأجبروا على العمل في المناجم أو جُندوا في القوات المسلحة. وذكر مسؤولو الأمم المتحدة أن عدد الأطفال الجنود في جيوش المتمردين أعلى بكثير مما تُبلِّغ عنه إدارات

المتمردين، وأن ٥٠ في المائة من قوات الدفاع المحلية وجماعات الماي ماي هم من الأطفال.

سوء التغذية والوفيات

٩٥ - يتضح من دراسات سوء التغذية التي أجرتها المنظمات غير الحكومية في مقاطعة كاتانغا الشمالية ومقاطعتي كيفو أن ما لا يقل عن ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من مجموع الأطفال الذين هم دون سن الخامسة، في بعض الأماكن، يعانون من سوء التغذية. ويُعزى ذلك في أغلب الحالات إلى وجود أعداد كبيرة من المشردين الذين أجبروا على ترك إنتاجهم الزراعي ولجأوا إلى القرى المضيفة المجاورة. وأظهر عدد من الدراسات الرابطة الوثيقة بين ارتفاع معدلات سوء التغذية وارتفاع معدل الوفيات في المنطقة.

٩٦ - ومن النتائج التي توصلت إليها لجنة الإنقاذ الدولية نتيجة تقتبس بكثرة مفادها أنه لولا الحرب لما كان مليونان ونصف من الناس لقوا حتفهم منذ بدئها. وعلى الرغم من أن الدراسة تتصل مباشرة بالعينة من السكان البالغ تعدادها ١,٣ مليون شخص فإن لجنة الإنقاذ الدولية افترضت أن الظروف متشابهة في سائر المقاطعات الخمس في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حد يسمح بتطبيق معدلات الوفيات المستخلصة من عينات السكان على السكان عموما في المقاطعات الخمس بأجمعها. وتغطي الدراسة الفترة من آب/أغسطس ١٩٩٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولو افترضنا أن معدل الوفيات استمر على نفس المعدل، فإن ما يربو على ٣,٥ ملايين حالة وفاة أخرى كانت ستحدث منذ اندلاع الحرب لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وما حالات الوفاة هذه إلا نتيجة مباشرة لاحتلال رواندا وأوغندا للبلد. وارتفاع معدل الوفيات إلى هذا الحد العالي، وبخاصة فيما بين الأطفال، ليس إلا نتيجة لحلقة العدوان، وتكاثر عدد القوات المسلحة، واندلاع الصراعات بوتيرة أسرع وما يترتب على ذلك من نتائج وبخاصة التشريد. ولا عجب أن معدل وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة يبلغ ٣٥ في المائة في المناطق المتأثرة بشدة من الصراع.

خامسا – المنطقة الخاضعة لسيطرة أوغندا

٩٧ - يتمثل هدف شبكة النخبة في المناطق الخاضعة لسيطرة أوغندا في احتكار السيطرة على الموارد الطبيعية الرئيسية للمنطقة، وعلى التجارة عبر الحدود، والإيرادات الضريبية بهدف إثراء أعضاء الشبكة. وعلى الرغم من التقارب السياسي الحالي والزخم البادي صوب تطبيع العلاقات بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن شبكة النخبة تواصل إحكام قبضتها الاقتصادية على المنطقة.

شبكة النخبة

٩٨ - خلافا للشبكة العاملة خارج رواندا لا تتسم شبكة النخبة العاملة خارج أوغندا بطابع مركزي أو هرمي محكم. إذ تتكون نخبة أوغندا من مجموعة أساسية من الأعضاء، بمن فيهم ضباط ذوو رتب عليا في قوات الدفاع الشعبي لأوغندا، وتجار مستقلون، ونخبة من زعماء/مدراء المتمردين. ومن الشخصيات البارزة في تلك النخبة اللواء (المتقاعد) سالم صالح والعميد جيمس كازيني من قوات الدفاع الشعبي لأوغندا. وتضم أيضا أفرادا آخرين من بينهم رئيس الاستخبارات العسكرية العقيد نوبل مايومبو، والعقيدان كاهيندا أوتافير وبيتر كريم من قوات الدفاع الشعبي لأوغندا. وهناك عدد من المتعهدين المستقلين منهم سام إنغولا، وجاكوب مانو سوبا، وماناسي سافو، وأفراد من أسرة سافو. وهناك أيضا عدد من السياسيين والمديرين التابعين لحركات المتمردين منهم الاستاذ وامبا ديا وامبا، وروجر بومبالا، وجون تيباسيما، ومبوسا نياموسي، وتوما لوبانغا.

٩٩ - وتواصل الشبكة الاضطلاع بأنشطتها عبر شركات صورية مثل مجموعة فيكتوريا، وشركة ترنيتي للاستثمارات، وشركة LA CONMET وساغريكوف. وقد تركز كل منها على مجال تجاري أو أكثر لكنه يمكن أن يتغير في أي وقت. ويتمثل دور هذه الشركات في إدارة مجال الأنشطة الخاصة بها من خلال تعيين الموظفين وتدبير السوقيات والقيام أحيانا بتمويل هذه العمليات.

١٠٠ -وتجني الشبكة عائدات من تصدير المواد الأولية والتحكم بالأصناف الاستهلاكية والسرقة والاحتيال الضريبي. ويتوقف نجاح أنشطة الشبكة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على ثلاثة مقومات مترابطة هي: التخويف العسكري، والمحافظة على واجهة تابعة للقطاع العام في شكل إدارة لإحدى حركات المتمردين، والتلاعب بإمدادات النقد والقطاع المصرفي واستخدام العملات المزيفة والآليات الأخرى ذات الصلة.

١٠١ -وما برحت قوات الدفاع الشعبي لأوغندا وميليشيات المتمردين المرتبطة بها تُستخدم كأداة إنفاذ أوامر الشبكة، بحكم الأمر الواقع، على نحو يكفل مكانة تجارية بارزة للشبكة عبر التخويف أو التهديد بالقوة أو باستخدامها فعلا. وأقامت قوات الدفاع الشعبي لإوغندا والمليشيات المرتبطة بضباط أفراد من تلك القوات سيطرة فعلية على المناطق التي تحتوي موارد طبيعية مجدية تجاريا، والكولتان والماس، والأخشاب والذهب، وبسطت سلطتها في المناطق الحضرية الرئيسية والمراكز المالية، مثل وبانيا وبيني وبوتيمبو حيث تستخدم إدارة حركات المتمردين كواجهة تابعة للقطاع العام لجني الإيرادات، وبخاصة تحصيل الضرائب تحت ذرائع شتى تشمل رسوم إصدار التراخيص للمتعهدين التجاريين، وضرائب على الاستيراد والتصدير وعلى منتجات محددة.

١٠٢ -وقد وافقت أوغندا مؤخرا على سحب جميع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية باستثناء كتيبة معززة في بونيا وعدد صغير من الوحدات على سفوح جبال رويتروري. وتوقعا لهذا الانسحاب، يجري تدريب قوة شبه عسكرية خاضعة للسلطة الشخصية للفريق صالح التي يُتوقع لها، استنادا إلى مصادر فريق الخبراء، أن تواصل تسهيل الأنشطة التجارية لضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وذلك بعد رحيل هذه القوات. وتستعين هذه المجموعة العسكرية بمنشقين عن حركة التحرير الكونغولية التابعة لجان - بيير بيمبا، وبأفراد من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو الذي تدعمه أوغندا، بما في ذلك قادته البروفيسور كين كي مولومبا كابانغا بابادي، وبآخرين من شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين كانوا يدعمون قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الماضي. وذكر أن الفريق صالح يقدم سرا الدعم المادي لهذه الجماعة المتمردة الجديدة. وقد أشارت مصادر فريق الخبراء إلى أن هيكي هورن، وهو المدير الإداري لشركة سراسين أوغندا المحدودة، وشريك رئيسي مع الفريق صالح في دعم هذه الجماعة الشبه عسكرية، وأن الفريق صالح نفسه يملك ٢٥ في المائة من شركة سراسين. كما يقدم مدير سراسين الإداري التدريب العسكري والأسلحة لأفراد هذه الجماعة. وفي مقابلة مع أعضاء فريق الخبراء، أنكر مدير شركة سراسين المحدودة الإداري نفيا قاطعا أي اشتراك مع أنشطة الفريق صالح في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠٣ -وتفيد مصادر فريق الخبراء بأن الفريق صالح والسيد هورن قد استشارا الرئيس جوزيف كابيلا بقصد الحصول على التأييد لهذه العملية السرية. والأهداف الرئيسية هي إحلال روجر لومبالا محل مبوسا نياموسيي كرئيس للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيسانغاني - حركة التحرير بقصد ضمان الوصول إلى المناطق الغنية بالماس المحيطة بمنطقتي

بوتا وإيزيرو اللتين تسيطر عليهما جماعة السيد لومبالا المتمردة، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الجناح الوطني. وقد تحققت هذه الأهداف إلى حد كبير. بيد أن هدفهم على المدى الأبعد هو العمل على إسقاط جان بيير بيمبا، وذلك بإضافة عدد المنشقين المتزايد بين صفوف السيد بيمبا إلى الحركة المتمردة الجديدة والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - الكونغو. ومع ازدياد عددهم وتدريبهم، سيكونون في وضع يمكّنهم من مواجهة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ورواندا.

١٠٤ -وأعضاء الشبكة الأوغندية معفون عادة من الضرائب. ولدى فريق الخبراء وثائق تبين أن الشبكة تستخدم سيطرتها على إدارة المتمردين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية كيسانغاني - حركة التحرير كي تطلب إعفاء من الضرائب بالنسبة لمستوردات السلع العالية القيمة. ومنح العديد من حالات الإعفاء من الضرائب للعقيد أوتافيره التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية بين أواخر عام ٢٠٠١ ومطلع عام ٢٠٠٢ هو حالة من حالات عديدة. فالعقيد أوتافيره لم يستفد ماليا فحسب، بل إنه كان من شأن عمليات الإعفاء من الضرائب هذه إجبار المنافسين المحليين على الخروج من أسواق بونيا وبيني، تاركين تجارة البترول إلى حد كبير تحت سيطرة الشبكة.

١٠٥ -بيد أن العاملين في التجارة المحلية يُطلب منهم دفع رسوم استيراد وتصدير كبيرة. وقد يحظى هؤلاء العاملين بصفقات خصم لمدفوعات الضرائب، وذلك على شكل ترتيبات التمويل الأولي، بيد أن دفع الضرائب بالنسبة للعاملين في التجارة المحلية إلزامي وتتضمن ترتيبات التمويل الأولي أن يقوم المستورد بدفع مدفوعات الضرائب المخصومة مقابل المدفوعات المالية المقدمة إلى أحد السياسيين أو الإداريين المتمردين المانح للإذن. ولا يستخدم أي من هذه المدفوعات المقدمة لإدارة المتمردين في تمويل الخدمات العامة.

١٠٦ -وتستخدم الشبكة نفوذها الاقتصادي للسيطرة على قطاع الصيرفة، وهذا يتيح بدوره للشبكة زيادة تحكمها في وصول العاملين في التجارة إلى رؤوس الأموال المستثمرة في المنطقة. ومن الناحية الاقتصادية، أصبحت هذه المنطقة منطقة أسيرة، حيث يجري التلاعب بأنواع المشاريع التجارية والسيطرة على حياة الأعمال التجارية المحلية. وعلاوة على ذلك، تقوم الشبكة بضبط تدفق المال عن طريق المتاجرة بالعملات وإدخال الفرنك الكونغولي المزيف على نطاق واسع.

١٠٧ -وكما كان الحال في الماضي، ما برحت الشبكة تتعاون مع جماعة فيكتور بوت الإجرامية عبر الوطنية. فقد اشترى السيد بوت مؤخرا شركة الخطوط الجوية أوكابي غير العاملة التي مقرها أوغندا. و أتاح شراء هذه الشركة للسيد فيكتور بوت استخدام ترخيص أوكابي. وقد أعيدت تسمية الشركة في وقت لاحق فأُطلق عليها اسم أوديسا. ولدى فريق الخبراء قائمة بالرحلات الجوية المنطلقة من أوغندا منذ عام ١٩٩٨ حتى مطلع عام ٢٠٠٢ انطلاقا من مطار عنتيبه الدولي، تثبت أنشطة العمليات الجوية التابعة للسيد بوت انطلاقا من أراضي أوغندا. وتشاطر حاليا طائرات السيد بوت ساعات الطيران والوجهات المقصودة مع شركة ''Planet Air''، التي تملكها زوجة الفريق سالم صالح والتي تُسهل أنشطة السيد بوت بإعداد خطط الطيران لطائراته.

استراتيجيات ومصادر الإيرادات

الكولتان

١٠٨ -ما برح الكولتان يُستغل استغلالا واسعا في المقاطعة الشرقية من قبل جماعات مسلحة مختلفة تحت حماية قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقد تم تنسيق عدد من عمليات الكولتان، وخاصة تحت إشراف العقيدين موزورا وبورونـدي التابعين لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية باسم الشركة

الوهمية،'' استثمارات الثالوث'' حيث يمثل اللواء كازيني التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية الشخصية الرئيسية فيها. وتقوم جماعات مسلحة، غالبا ما تؤيد الميليشيات الخاضعة لأمرة ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، بإدارة أماكن في مواقع بعيدة يدفع فيها المنقبون رسما يوميا لاستغلال المنطقة.

دراسة حالة عن السلسلة التجارية التي تضم الكولتان

١٠٩ - خلال آذار/مارس ٢٠٠٢، قابل أعضاء الفريق فلنتينا بيسكونوفا التي، إلى جانب زوجها أناتولي بيسكونوف، تُمثل وتشغيل شركة لاكونمت من مقرها في كمبالا. وخلال المناقشات مع الفريق، أوضحت السيدة بيسكونوفا أن أسعار المعدن في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية قد هبطت هبوطا كبيرا بسبب انهيار سوق الكولتان الدولية. بيد أن السيدة بيسكونوفا أخبرت الفريق أن الاهتمام الدولي المستمر بمعدن الكولتان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هو بسبب تكاليف اليد العاملة ''المنخفضة جدا'' في استخراج المعدن. ولذلك ما برحت الشركة تشتري الكولتان من مكتبها في بوتيمبو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضافت قائلة إن سعر شراء الكولتان، الذي يحتوي على ٣٠ في المائة من التنتلوم، هو ١٠ دولارات للكيلو غرام الواحد. ومن ثم يباع الكولتان نفسه بسعر ١٧ دولار للكيوغرام الواحد.

١١٠ - وواصلت السيدة بيسكونوفا حديثها مع أعضاء الفريق فأخبرتهم أن معدن الكولتان لدى الشركة يُنقل برا عبر الحدود بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا عند كاسندي إلى مطار عنتيبه الدولي حيث يُنقل جوا بطائرة بوينج ٧٠٧؛ عن طريق الشارقة في الإمارات العربية المتحدة، بتكلفة قدرها ٠٠٠ ١٤٠ دولار لكل رحلة جوية، وذلك إلى أولبا في كازاخستان لتحضيره.

١١١ - وبالإضافة إلى الأرباح الناجمة عن بيع معدن الكولتان، توفر شركة لاكونمت المال أيضا عن طريق منحها ''إعفاء كاملا'' بالنسبة لجميع الأنشطة المتعلقة باستغلال منطقة بيني - يوبيرو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، بما في ذلك الإعفاء من دفع الرسوم المالية والجمركية. والوثيقة التي تمنح هذا الإعفاء هي في حوزة الفريق؛ وقد وقعها في كمبالا مبوسا مياموبيسيي، الذي كان آنئذ مفوضا عاما للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسانغاني، وذلك في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وهي تُعرِّف سليم صالح من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على أنه مالك شركة لاكونمت وتُسمي ممثليه ''المجموعة الروسية لاكونمت''.

الماس

١١٢ - تقوم الشبكة بتنسيق جميع عناصر تجارة الماس: بيوت الشراء المحلية، والمصدرون اللبنانيون، والحماية العسكرية من قوات الدفاع الشعبية الأوغندية والميليشيات المتفرقة، والإعفاء من ضرائب القطاع العام، وحلقات الوصل اللبنانية في مدينة آنتفيرب، وذلك تحت راية الشركة الوهمية، ''مجموعة فيكتوريا''. وتشير أدلة كثيرة متوفرة لدى الفريق إلى إسمي شخصين لبنانيي المولد، هما خليل ناظم إبراهيم وآخر يعرف باسم السيد عباس، على أنهما مركزا التنسيق الحالي في كمبالا بالنسبة لعمليات الماس المتعلقة بشركة فيكتوريا. ولدى الفريق أدلة موثوقة على أن خليل ناظم إبراهيم قد استخدم رأسمال هيمانغ نانال شاه، وهو مالك شركة مجوهرات نامي في آنتفيرب، وخدماته التسويقية. والفريق صالح معروف لدى مصادر فريق الخبراء في بونيا وكيسانغاني وكمبالا على أنه مؤسس ''مجموعة فيكتوريا'' ومديرها وأنه العقل المدبر وراء عملياتها.

١١٣ - كما يعتبر الأفراد اللبنانيون، إلى جانب عائلاتهم، الذين غالبا ما ترد أسماؤهم فيما يتعلق بمجموعة فيكتوريا،

بوصفهم على علاقات وثيقة بالعائلتين اللبنانيتين خنافر وأحمد. فقد ورد اسم خنافر نعيم على وجه الخصوص كشخصية رئيسية في عمليات ''مجموعة فيكتوريا''. وهو معروف جيدا لدى عدد من منظمات الشرطة والاستخبارات الوطنية بإنتاج العملات المزيفة، وغسل الأموال، وتهريب الماس، بالنيابة عن عُمداء بارزين في عهد الرئيس موبوتو لا يزال يهمهم العودة إلى السلطة. واستخدام مجموعة فيكتوريا العملة الأمريكية المزيفة في بونيا لشراء الذهب من مكاتب الصيرفة هو أمر معروف على نطاق واسع.

الغش في الضرائب ومصادرة الأرصدة.

١١٤ - التحكم في المستوردات هو عمل مدر للربح بقدر احتكار الصادرات. فالإعفاء من الرسوم المفروضة على المستوردات يمنح الشبكة ميزة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للمستوردين المحليين الذين يدفعون الرسوم والضرائب. فالإعفاء الشامل أعلن مؤخرا في بروتوكول الاتفاق الصادر عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/ كيسانغاني - حركة التحرير في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ويضمن للعاملين في التجارة الأوغنديين إعفاء كاملا من جميع الضرائب في المناطق الخاضعة لسيطرتهم.

١١٥ - بيد أن ما يقدمه ازدياد هوامش الربح من المستوردات المعفاة من الضرائب هو جزء ضئيل فقط من المنافع. فما يعادل ذلك إدرارا للربح هو الوصول إلى الضرائب ذاتها، الذي تحتكره الشبكة التي تستخدم واجهة خزينة عامة لإدارة المتمردين والجباة التابعين لها للحصول على إيرادات من رجال الأعمال المحليين والسكان بوجه عام. ويُستورد كل شهر مئات الحاويات إلى مناطق بوتيمبو وبيني وبونيا حيث يجبر المستوردون على دفع مبلغ ٨٠٠٠ دولار وسطيا عن كل حاوية. ويمكن أن تكون الإيرادات من رسوم الاستيراد هذه كبيرة. كما تُحول بعض الإيرادات عن وجهتها من خلال ترتيبات التمويل الأولي، التي تقدم خصما في رسوم الاستيراد مقابل رشاوى تدفع للسياسيين المتمردين. وتُصر مصادر الفريق على أن الإيرادات المتولدة عن رسوم المستوردات وترتيبات التمويل الأولي تُحول إلى ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، وأنه لا يستعمل منها شيء من أجل الخدمات العامة.

١١٦ - وتقوم شركات النقل المحلية في بونيا التابعة ''لاستثمارات الثالوث''، ومنها مجموعة عائلة سافو، بنقل المنتجات الزراعية والأخشاب والماشية من بونيا إلى كامبالا معفاة من أتاوة الحواجز التي تقيمها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ومن ضرائب التصدير. كما تعمل ''استثمارات الثالوث'' مع شركة وهمية أخرى تحمل اسم ساجركوف في نقل الأخشاب عن طريق الغش من كيفو الشمالية إلى منطقة إيتوري. وقد أُغير على مزارع الأشجار في منطقتي ماهاجي وجوغو على طول الحدود الشمالية الشرقية مع أوغندا. وقد تحدد عن طريق المواطنون الذين يساورهم القلق والأبحاث التي تجريها المنظمات غير الحكومية المحلية أن العقيد بيتر كريم والعقيد أوتافيره، بالإضافة إلى عضو البرلمان الأوغندي سام نغولا هم الشخصيات الرئيسية في عمليات قطع الأشجار غير المشروعة ونقل الأخشاب عن طريق الغش.

١١٧ - وعدد كبير من الماشية التي صودرت أُخذت عنوة من القرى التي تعرضت لهجمات ميليشيا عشيرة هيما التي تدعمها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وقد تلقى فريق الخبراء تقارير من أصحاب المزارع في المناطق الواقعة إلى جنوب بونيا وكذلك إلى شمال ماهاجي تذكر بالتفصيل قيام قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بمصادرة أعداد كبيرة من الماشية. كما أبلغ ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في بونيا عن آخر ممارسات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية المتمثلة في تقديم الحماية لأصحاب المزارع من الهجمات التي

يقومون هم أنفسهم بتنظيمها، وذلك مقابل مدفوعات منتظمة من الحيوانات. كما طلبت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من الجزارين المحليين أن يسلّموها جلود الحيوانات التي تُذبح محليا، ومن ثم تنقل هذه الجلود إلى كامبالا حيث تُباع لشركة تصنيع أحذية باتا، الأمر الذي يعرفه الجميع.

الاستغلال الاقتصادي والصراع الإثني

١١٨ -يعود الصراع المسلح الدائر الآن بين أفراد عشيرتي هيما وليندو، جزئيا، إلى المحاولات التي يقوم بها رجال الأعمال والسياسيون المتنفذون من عشيرة هيما لزيادة المنافع التي يحصلون عليها من الأنشطة التجارية لشبكة الصفوة عن طريق شركتيهما الوهميتين، ''مجموعة فيكتوريا'' و ''استثمارات الثالوث''، في منطقة إيتوري.

١١٩ -وقد برر أفراد عشيرة هيما، وعلى وجه الخصوص أفراد فخذ العشيرة جيجيري، شراء الأسلحة وتدريب الميليشيات التابعة لهم بضرورة الدفاع عن أنفسهم ضد أعدائهم التقليديين وهم عشيرة الليندو. صحيح أن النزاع المستعر منذ أمد طويل بسبب الأراضي قد أسفر عن الشقاق بين الجماعتين. بيد أن العداوة التقليدية بسبب الأراضي والحقد المستمر بين الجماعتين قد أخذت عشيرة هيما تستعمله مؤخرا كمبرر، وخاصة الفخذ المتطرف منها جيجيري، من أجل استيراد الأسلحة وتدريب الميليشيات التابعة لها وذلك من أجل الهدف النهائي غير المعلن المتمثل في توطيد نفوذها الاقتصادي في المنطقة.

١٢٠ -ويؤدي فخذ العشيرة جيجيري دورا هاما في عمل شبكة الصفوة. إذ أن معظم شركات النقل والتجار المحليين في بونيا ينتمون لهذه الجماعة. فجاكوب مانوسوبا، وماناسي سافو وغيرهم من أفراد عائلة سافو، هم بين الذين يُموِّنون قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة والذين يقدمون النقل والخدمات التموينية والصلات التجارية المحلية. فقد أقاموا صلات وثيقة مع سلسلة من قواد وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة ويعملون معهم بشكل وثيق في المتاجرة عبر الحدود.

١٢١ -وعشيرة هيما تملأ زاوية هامة في عمل المشاريع الإجرامية، وذلك كأصحاب شاحنات ورجال أعمال. فهم ينقلون شحنات المنتجات الأولية من إيتوري عبر الحدود إلى أوغندا تحت حماية قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ويرجعون محمّلين بالبنزين والسجائر والأسلحة، وكلها معفاة من الضرائب. كما يستفيدون من التجارة وهوامش الربح السخية، ومن ارتباطهم بأرباب نعمتهم الأوغنديين المتمثلين في ''مجموعة الثالوث''. بيد أن زاويتهم هذه ما برحت هامشية. فهم أنفسهم لا يسيطرون على شيء من صادرات المنتجات الأولية. بل يبقون ثانويين بالنسبة للتحالف القائم بين قادة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/ كيسانغاني - حركة التحرير، وأرباب نعمتهم الأوغنديين، وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وما المؤامرة لإحلال السيد لوبانغا محل السيد نيامويسي، التي باتت الآن أمرا واقعا في بونيا، إلا جزء من المحاولة التي يقوم بها تجار عشيرة هيما هؤلاء لضمان قدر أكبر من السيطرة على الغنائم المتاحة للأفراد المقربين من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/ كيسانغاني - حركة التحرير.

١٢٢- وقد أوجدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية الظروف التي تقتضي أن يكون لقواتها وجود ومشاركة مستمرة في العمليات التجارية. واستلزم هذا توفير الأسلحة لطرفي الصراع العرقي، وهما طائفتا ليندو وهيما. وأدى التصاعد الناجم عن ذلك في القتال العرقي إلى حث قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على المساعدة في دفع عملية السلام في بونيا قدما. وقد اكتسبت هذه المهمة طابعا رسميا عن طريق مذكرة اتفاق رسمية تم توقيعها في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢ بين مبوسا نياموسي، بوصفه رئيس التجمع

الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني - حركة التحرير، وجون تيباسيها، بوصفه نائب الرئيس، من جهة، والعقيد نوبل ميومبو، بوصفه ممثلا رسميا للحكومة الأوغندية، من جهة أخرى. وقد أناط بروتوكول الاتفاق هذا بقوات الدفاع الشعبية الأوغندية المسؤولية الرسمية عن التخفيف من حدة ''الصراعات المسلحة العرقية في إيتوري''، والمساعدة في ''عودة السلام''، عن طريق نشر وحدة تتولى المراقبة والتفاوض من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل في نهاية المطاف. وفي مقابل ذلك، وُعِدت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية بالحصول على راتب شهري قدره ٢٥ ٠٠٠ دولار من الخزانة العامة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني - حركة التحرير، وإعفاء جميع المؤسسات الأوغندية المعتمدة من جانب قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من جميع الرسوم والضرائب المستحقة لإدارة المتمردين. وقد منح هذا قوات الدفاع الشعبية الأوغندية غطاء شرعيا لمواصلة دعمها العسكري للأنشطة التي تضطلع بها شبكة النخبة في المنطقة.

١٢٣- وقد وُقّع بروتوكول الاتفاق هذا بعد أسبوع من مشاركة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في سلسلة من الهجمات ضد أهالي القرى في غيتي، في الفترة من ١١ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وذكرت مصادر الفريق بشأن هذه المسألة أن هذه الهجمات قد مولها رجال أعمال من طائفة هيما في بُونيا. وقد أُلقِي مزيد من الضوء على دوافع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في معرض اجتماع عُقد مع رؤساء إدارات التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية/كيسنغاني - حركة التحرير في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عندما أُفيد أحد أعضاء الفريق بأن رجال الأعمال المعنيين من طائفة هيما كانوا يسعون إلى السيطرة على رواسب الذهب في منطقة غيتي، وبأن الصراع العرقي لم يكن إلا مسألة هامشية.

الصراع المسلح وعواقبه

١٢٤- أسهمت العمليات العسكرية التي اضطلعت بها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في تسليح أعداد كبيرة. وقد دربت هذه الأعداد المليشيا التابعة لحلفائها في التجارة من إيتوري، وهم طائفة هيما، كما دفعت هذه العمليات ضحايا الهجمات التي شنتها الطائفة المذكورة إلى الدفاع عن أنفسهم. فقامت قرى طائفة ليندو بحشد القوات المحلية الخاصة بها، وأخذت بدورها تُغير بشكل متكرر على قرى طائفة هيما. ويُعد تشكيل مجموعات محلية للدفاع عن النفس نمطا مألوفا فكثيرا ما تقوم الجماعات العرقية المحلية بحشد جماعات مسلحة للدفاع عن قراها أو تجمعاتها.

١٢٥- وقد استشرى الصراع المسلح في كافة أوساط المجتمع، بعد أن أصبح الأمن الاقتصادي والشخصي منعدما بصورة بالغة. فالشباب ينضمون بأعداد كبيرة إلى مجموعة مسلحة أو أخرى لانعدام أي وسيلة أخرى أمامهم للحصول على الغذاء أو الدواء، أو لعدم وجود من يعتني بهم. ويعمل هؤلاء الشباب في صفوف الجيش الوطني الكونغولي بلا أجر، إلا أنهم يتلقون السلاح والزي الرسمي، مما يوفر لهم الأدوات اللازمة لتهديد الآخرين. وتسود هذا النشاط المسلح الواسع النطاق مواجهات نفعية وفوضوية، يقتل في أثنائها الأطفال، وتُبتر أعضاء الضحايا من البالغين، وتغتصب النساء، وتنهب الممتلكات، وتحرق المنازل، وتدمر الكنائس، وتخرب الهياكل الأساسية القائمة.

١٢٦- وفي المدن، يستهدف الشباب المرتدون الزي العسكري والمزودون بالبنادق المؤسسات التجارية والمنازل والكنائس. أما في الريف، فتستهدف الجماعات المسلحة قرى بأكملها. ومن أمثلة هذه الهجمات الهجوم الذي تعرضت له قرية مبينجي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. فقد تعاونت جماعة صغيرة من أفراد مايي - مايي

مع مجموعة يدعي أفرادها أهم أعضاء في المعارضة المنتمية لطائفة الهوتو، في وضع حاجز لاعتراض الطريق من بوتيمبو إلى كانيابايونغا. وعندما لفت هذا الحاجز انتباه الجيش الوطني الكونغولي، انسحبت جماعة مايي- مايي غربا إلى قرية مبينجي للاحتماء داخلها. وتبعتها قوة من الجيش الوطني الكنغولي هاجمت القرية بأكملها، ودمرت المنازل وأشعلت فيها النيران، وخربت الكنائس، ودكت المدرسة والمستوصف، وأجبرت السكان على الفرار. وقد كانت السمة المميزة للعدوان المسلح هي استهداف قُرى بأكملها بأعمال العنف، واغتصاب السكان وقتلهم بوحشية، والاستيلاء على الماشية والأغذية وغير ذلك من الممتلكات، وتشتيت السكان. ويلتمس جزء من السكان الفارين الحماية في القرى المجاورة فيهجرون الأنشطة الإنتاجية التي كانوا يضطلعون بها في قريتهم الأصلية، ويصبحون عالة على موارد السكان المضيفين.

١٢٧- ويحتمي جزء من السكان المشردين في المناطق الحضرية التي يجدون فيها إلى حد ما قدرا أفضل من الأمن، إلا أن سبل البقاء التي تتاح لهم هناك تكون ضئيلة للغاية، إن وجدت. فمعدلات البطالة في المدن والبلدات تصل إلى ٩٠ في المائة في كثير من الأحيان. وقد وجدت دراسة استقصائية للدخل أجرتها جماعات المجتمع المدني في بوتيمبو أن ٩٠ في المائة من السكان يعيشون على بضعة سنتات قليلة في اليوم ولا يتناولون يوميا أكثر من وجبة واحدة. ويتفرق أفراد الأسر المقيمة في الحضر للبحث عن سبل العيش بطرق مختلفة. فتعمل النساء بالبغاء، وقد يعود المسنون إلى ما تبقى من قراهم أو مواقع المناجم، ويلتحق الشباب بجيش المتمردين، مما يزيد من أفراد قواتها، ومن أعداد صغار الأولاد الحائزين للسلاح وإن كانوا يفتقرون إلى سبل العيش.

١٢٨- وفي آذار/مارس ٢٠٠١، أشارت تقديرات مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية إلى وجود ٠٠٠ ٦٢٠ من المشردين في شمال كيفو، وهو ما يمثل ١٦ في المائة من إجمالي عدد السكان. وتشمل المساحة التي تغطيها الدراسة الاستقصائية للمكتب كلا من المناطق التي تسيطر عليها أوغندا والمناطق التي تسيطر عليها رواندا، بيد أن الظروف التي جرى استقصاؤها تمثل المناطق التي تسيطر عليها أوغندا. وبالنظر إلى تكرار النزوح في هذه المنطقة، فإن هذا يعني أن ٤ من كل ٥ من سكان الحضر قد تعرضوا للتشريد القسري في وقت أو آخر منذ عام ١٩٩٨. ويمثل هذا أعلى رقم تم تسجيله في أفريقيا على الإطلاق. وقد تأكدت هذه الأرقام بالنسبة لمناطق معينة أجرت المنظمات غير الحكومية الدولية دراسات استقصائية عليها.

١٢٩- ومن العواقب الأخرى التي تمخض عنها انتشار الصراع المسلح على نطاق واسع استشراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحول أعداد كبيرة من الأطفال إلى جنود، وتعرض النساء للاغتصاب. والكثير من الجنود مجرد أولاد صغار لا يكاد يبدو في وسعهم التعامل مع الأسلحة التي يحملونها. وقد أثيرت مسألة الجنود الأطفال عندما اكتشف وجود ٧٠٠ من المجندين الصغار من منطقة بونيا في أحد معسكرات التدريب التابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في تشاكوانزي في أوغندا، وكانت أعمار ١٦٥ من هؤلاء المجندين تتراوح بين ١٤ و ١٦ سنة. وقد نال برنامج تسريح هؤلاء الأطفال البالغ عددهم ١٦٥ طفلا، منهم بنتان، قدرا كبيرا من الاهتمام. كما حظيت هذه المسألة بالاهتمام مؤخرا عندما كشف حاكم بونيا، جان بيير مولوندو عن أن ٦٠ في المائة من المجندين الذين يجري تدريبهم للالتحاق بالميليشيا المتطرفة التابعة لطائفة هيما، يقل سنهم عن ١٨ سنة.

سوء التغذية والوفيات

١٣٠- يؤثر تشريد السكان تأثيرا مباشرا على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي ومستويات سوء التغذية. ويهدد هذه المنطقة خطر التعرض للهجمات وعمليات التشريد إلى حد أن أسر المزارعين تتبع استراتيجيات في الزراعة تقلص إلى أدنى حد من الخسائر التي يمكن التعرض لها في ظل الظروف التي يعوزها الأمن بشدة. فقد توقفت عن تربية الحيوانات بسبب سهولة سرقتها. وقل عدد أسر المزارعين التي تزرع البقول الغنية بالبروتينات، نظرا لأن هذه المحاصيل تحتاج إلى عناية طوال دورة نموها، وهو ما يتعذر تحقيقه إلا فيما ندر. ويؤدي سوء التغذية بدوره إلى زيادة كبيرة في تعرض السكان للأمراض التي تهدد حياتهم.

١٣١- وتوفر الدراسات الاستقصائية التي أجرتها لجنة الإنقاذ الدولية أشمل البحوث التي أجريت عن الوفيات في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن العينات التي أخذت للمناطق الصحية في الدراستين الاستقصائيتين الرئيسيتين للجنة لم تكن أي منها في المناطق التي تسيطر عليها الآن أوغندا، فإن نمط الصراع المسلح وتشريد السكان وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الذي يسود المناطق التي تسيطر عليها أوغندا، يشابه النمط الذي يفسر الارتفاع الشديد في معدلات الوفيات في المناطق الصحية السبع التي أجري عليها البحث. وقد رأى فريق اللجنة أن أوجه التشابه القائمة، تكفي كمبرر لتعميم النتائج التي تم التوصل إليها في المناطق التي أخذت منها عينات في كيفوس، على المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية برمتها، بما في ذلك المناطق الواقعة تحت سيطرة أوغندا. ويوافق الفريق على هذا، إذ يمكن توقع نفس التفاوت في معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات، من نحو ٣٠ في المائة سنويا في المناطق التي تفتقر بشدة إلى الأمن ولا توجد بها مرافق صحية، إلى ٧ في المائة في المناطق الأقل تعرضا لانعدام الأمن والتي تتمتع ببعض الخدمات. ويمكن أن يقدر عدد حالات الوفاة الإضافية التي تعزى مباشرة للاحتلال الرواندي والأوغندي بين السكان الذين يزيد عددهم عن ٢٠ مليون نسمة في الأقاليم الخمسة الواقعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتراوح بين ٣ ملايين نسمة و ٣,٥ ملايين نسمة.

سادسا - التعاون بين الفريق ولجنة بورتر في أوغندا

١٣٢- أحيانا ما كان التوتر يشوب العلاقات بين الفريق وبين لجنة التحقيق القضائية التي يرأسها القاضي دافيد بورتر (لجنة بورتر) في أثناء فترة ولاية الفريق السابقة. بيد أن الفريق، بتشجيع من الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء في مجلس الأمن، قام بإرساء علاقة عمل ودية مع اللجنة. وتعتبر هذه العلاقة فريدة في تاريخ أفرقة الخبراء المنشأة بتكليف من المجلس، بالنظر إلى درجة وطابع التعاون الذي نشأ بين الهيئتين.

١٣٣- وأجرى أفراد الفريق مناقشات متواترة مع لجنة بورتر. ومنذ البداية، كان القاضي بورتر ينتقد نوعية التقارير التي يعدها الفريق ومصداقية مصادره. وزعم في الوقت نفسه أن السبب في إحباط التحقيقات التي تجريها اللجنة، والتي ما زالت مستمرة منذ ما يزيد على سنة، يعزى بصورة رئيسية إلى "مؤامرة الصمت" القائمة داخل قوات الدفاع الشعبية الأوغندية. ويخول قانون لجنة التحقيق هذه اللجنة القيام بعمليات التفتيش والإلزام بتقديم الوثائق والإدلاء بالشهادة.

١٣٤- وقد أتاح الفريق للجنة الأدلة التي توصل إليها، بما في ذلك نسخ من ١٢ رسالة، وبيان من أحد الشهود، بالإضافة إلى ٥ أشرطة صوتية أصلية تتضمن شهادة أحد المصادر الرئيسية. ولا تمثل هذه المواد إلا عينة بسيطة من

الوثائق التي جمعها الفريق بشأن تورط كبار العسكريين والموظفين الحكوميين الأوغنديين. وتوفر هذه المواد أدلة على النشاط الإجرامي لهذه السلطات الأوغندية الرفيعة المستوى. فهي تظهر هؤلاء المسؤولين وهم يبتزون مبالغ من حركات المتمردين الكونغوليين ويطالبونها بإعفاءات من الضرائب، بما في ذلك رئيس أركان قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وهو يطالب بالسماح بعبور مركبته التي تنقل الكولتان عبر الحدود دون دفع رسوم التصدير. كما رتب الفريق لأحد مصادره الإدلاء بالشهادة أمام اللجنة في جلسة خاصة على الرغم من وجود خطر من انكشاف هذا المصدر. وفي مقابل هذا، قدمت لجنة بورتر للفريق نسخا من الشهادة التي أدلى بها بعض كبار الضباط العسكريين، والمسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال من القطاع الخاص وغيرهم من الأفراد الذين مثلوا أمام اللجنة.

١٣٥- وفي أغلب الأحيان، قوبلت الجهود الكثيرة التي بذلها الفريق لإرساء علاقة بناءة مع اللجنة بمحاولات للاستخفاف بمصداقيته. فقد طعنت اللجنة في أصالة الرسائل التي قدمها إليها الفريق، والتي تظهر تلقي ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية لمبالغ كبيرة من ميزانيات حركات المتمردين، حتى عندما شهد بعض الشهود الموثوق بهم بصحة هذه الرسائل. فقد قدمت اللجنة وثائق أخرى موقّعة من كبار المسؤولين لتحليل خطها، واستخدمت هذا التحليل لتلمح إلى أن الرسائل قد تكون مزورة. بيد أن تحليل هذه الوثائق يشير إلى أن المحتمل أن تكون التوقيعات أصلية. وفي أثناء إحدى الجلسات التي رتبت خصيصا لإثبات صحة بعض الوثائق التي قدمها الفريق، أخضعت لجنة بورتر أحد مصادر معلومات الفريق لاستجواب شديد العدوانية بهدف ترويعه والتشكيك في شهادته.

١٣٦- وعندما استدعت اللجنة اللواء جيمس كازيني في أيار/مايو ٢٠٠٢ لاستجوابه بناء على الوثائق التي قدمها الفريق، اعترف هذا القائد العسكري التابع لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية أخيرا بأن التوقيعات التي تحملها الوثائق هي بالفعل توقيعاته، وأقر بأن الوثائق تتصل بإجراءات اتخذها بصفته القائد السابق لعمليات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلق القاضي بورتر في أثناء الاستجواب قائلا إن اللواء كازيني، الذي أصر بعد أدائه لليمين على إنكار أي تورط من جانبه في عمليات الاستغلال الاقتصادي غير المشروعة هذه، قد حنث مرارا بقسمه، سواء في هذه الجلسة أو في الشهادة الأصلية التي أدلى بها أمام اللجنة في العام السابق. وأقر رئيس اللجنة أيضا، وفقا لمحاضر الجلسة، بأن "ادعاءات" الفريق بشأن تورط اللواء كازيني في أنشطة الاستغلال، بما في ذلك ما يتصل منها بتجارة الماس وإيرادات الضرائب، "كانت صحيحة بالفعل". وأكد القاضي بورتر هذه الملاحظات عند اجتماعه بالفريق، مقرا مرة أخرى بأن الاستنتاجات التي توصل إليها الفريق في تقاريره السابقة بشأن تورط هذا الضابط وتورط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الاستغلال غير المشروع كانت "سليمة". وفي رسالة إلكترونية مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٢، كتب القاضي بورتر إلى رئيس الفريق عن الأدلة الموثقة التي قدمها وعن مثول اللواء كازيني في المرة الثانية أمام اللجنة. وأعرب عن تقديره للفريق قائلا، "إننا نرى، ونأمل في أن توافقونا على ذلك، أننا بمساعدتكم قد تمكنا على الأقل من أن نتغلب على ما وصفناه بأنه مؤامرة للصمت داخل صفوف قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، على الأقل فيما يتصل بالماس و"مدفوعات الأمن"، ونحن ممتنون لكم أشد الامتنان لأنكم قد أتحتم لنا ذلك".

١٣٧- وفي أثناء الاجتماع الأخير للفريق مع اللجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في كمبالا، أوضح القاضي بورتر أن أي توصية من اللجنة بإحالة شخص ما للمحاكمة الجنائية

نتيجة للتحقيقات التي تجريها لا بد أولا وأن تحظى بموافقة وزير الخارجية والرئيسي موسيفيني. وسيقتضي الأمر عندئذ إجراء تحقيق جنائي قبل أن تبت السلطات فيما إذا كانت توجد مسوغات للمحاكمة. كما فهم الفريق أنه على الرغم من سلطات التحقيق الواسعة التي تتمتع بها اللجنة، فإن اختصاصاتها تقصر نطاق هذه التحقيقات على أنشطة الأفراد العسكريين. وهي غير مخولة في الحصول على السجلات والوثائق العسكرية من وزارة الدفاع. كما أنها لا تستطيع أن تقوم بمراجعة حسابات فرادى الضباط.

١٣٨- وقد تم الآن تمديد ولاية لجنة بورتر لتستمر بعد انتهاء ولاية الفريق، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، مما يتيح لها فرصة التعليق على تقرير الفريق. وفي حالة تجاهل اللجنة للوثائق المقدمة أو رفضها لصحتها أو قيمتها كأدلة إثبات، أو في حالة محاولتها التشكيك مرة أخرى في أعمال الفريق، يطلب رئيس الفريق إلى مجلس الأمن أن يأذن للفريق بالرد على تقرير اللجنة في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن يجري تعميمها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

سابعا - المسائل المتعلقة بالتجارة العابرة والتجارة مع المستعملين النهائيين

بلدان المرور العابر

١٣٩- قام الفريق بتحديد ١١ دولة أفريقية يحتمل أن تمر عبر إقليمها سلع قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبعض هذه الدول ضالع في الصراع، وبخاصة أوغندا وبوروندي ورواندا وزيمبابوي. أما البلدان السبعة المتبقية فهي جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا والكونغو وكينيا وموزامبيق. وطرح الفريق أسئلة على البلدان الأحد عشر جميعها وعقد مباحثات موضوعية مع ممثلين حكوميين عن خمسة من هذه البلدان. وطلب الفريق معلومات عن التشريعات ذات الصلة، وعن التحقيقات في تدفق هذه السلع الأساسية، والتدابير المتخذة لوقف هذه التدفقات، وعن غيرها من التدابير الممكنة التي ينبغي اتخاذها وعن احتياجات هذه الحكومات من المساعدة. ورفضت خمسة من هذه البلدان، وهي جمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي والكونغو وموزامبيق ونيجيريا، الرد على استفسارات الفريق. وتمكّن الفريق لاحقا من تحديد نيجيريا كنقطة أخرى تعبر منها مادة الكولتان المستخرجة من مناجم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلب تقديم معلومات عن هذه التجارة. بيد أنه لم يرد أي رد على ذلك. ولم يقم أي بلد تقريبا من البلدان التي ردت على أسئلة الفريق بإجراء تحقيقات أو اتخاذ أي إجراءات محددة للتعرّف على ما يعبر من سلع قادمة من جمهورية الكونغو الديمقراطية على تفتيش تلك السلع. وأفادت السلطات الأوغندية باحتجاز حمولة من العاج المهرّب. وأكد المسؤولون في جنوب أفريقيا عن احتجاز شحنة سرية كبيرة من الماس القادم من جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيد أنها لم تقدم أي تفاصيل عن ذلك. ولم تشر السلطات في أي من هذه البلدان إلى وجوب أو إلى إمكانية اعتبار الموارد الكونغولية المتاجر بها عبر أقاليمها سلعا مؤججة للصراع. ولم يقم أي بلد تقريبا باقتراح تدابير معقولة للمساعدة على الحد من الاتجار بالسلع الأساسية القادمة من الجمهورية والتي تشوبها الجريمة والتسليح. بيد أن كينيا اقترحت إعادة فتح طريق الممر الشمالي في إطار سلطة تنسيق النقل العابر، وبمساعدة المجتمع الدولي.

١٤٠- وبلغ إلى علم الفريق من مصادر موثوقة أن الأحجار الكريمة القادمة من مبوجي مايي في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشكل جزءا كبيرا من الزيادة الهائلة في كمية الماس الذي يعبر دبي في السنوات الأخيرة. وقد زادت صادرات الإمارات العربية المتحدة إلى أنتويرب لتبلغ ١٤٩,٥ مليون دولار في عام ٢٠٠١ بعد أن كانت ٤,٢

مليون دولار في عام ١٩٩٨ وفقا لإحصاءات المجلس الأعلى للماس. وأفيد الفريق بوجود رحلات جوية مباشرة بين مبوجي مايي ودبي ووجود طرق أخرى عن طريق دار السلام تمت من خلالها عمليات غير مشروعة لتصدير الماس. وبالمثل، أصبحت دبي نقطة عبور للكولتان القادم من المناطق التي تراقبها أوغندا وللماس القادم من كيسنغاني في المنطقة التي تسيطر عليها رواندا. ويقوم فيكتور بوت، مهرب الأسلحة والماس، باستخدام الإمارات قاعدة دائمة له، حيث تربض تسع من طائراته في مطار رأس الخيمة الدولي.

بلدان الاستخدام النهائي

١٤١- وقام الفريق، سعيا لتحديد التدابير التي يمكن أن تتخذ في مستوى الاستخدام النهائي لمراقبة الاتجار بموارد جمهورية الكونغولية الديمقراطية وقطع صلته بالصراع المسلح، باستقصاء ١٧ بلدا من بلدان الاستخدام النهائي في آسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. ويشكل كثير من هذه البلدان نقاط عبور ثانوية ومراكز للتجهيز وكذلك أسواق كبيرة للاستهلاك. وتشمل هذه البلدان الاتحاد الروسي وإسرائيل وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وبلجيكا وتايلند وسويسرا والصين وفرنسا وكازاخستان ولبنان وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والهند وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان. وشدّد الفريق، في طلباته، على أن هدفه لا يتمثل في إعاقة التجارة، بل في الوقوف على الآليات أو الممارسات التي من شأنها أن تمنع ما يترتب من حروب وتكاليف في الأرواح البشرية على استخراج الموارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتجار بها. وأشار الفريق، في سعيه للحصول على آراء البلدان، إلى طائفة من المبادرات التي يمكن اتخاذها، تاركا المجال مفتوحا أمام إمكانية الابتكار على أساس الدروس المستفادة من حالات الصراع الأخرى. و لم ترد أي ردود عن أربعة بلدان وهي الإمارات العربية المتحدة وكازاخستان وماليزيا والهند. وأبدى عدد قليل من البلدان التي قدمت الردود تعليقات واضحة على الدور الذي تقوم به تجارة هذه السلع الأساسية في تأجيج الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٤٢- وأشارت الردود مع ذلك إلى أن الجهود يجري تكثيفها لمواجهة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وأن الوعي يزيد بالمسؤوليات الأخلاقية التي يطرحها الاتجار في السلع الأساسية بدافع الصراع. وأكدت إسرائيل وتايلند وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على كفاءة ما هو قائم من شهادات المنشأ أو نظم لشهادات المنتجات في وقف الاتجار غير المشروع، بما فيها خطة لشهادات الماس يجري حاليا تنفيذها بموجب عملية كمبرلي. كما شدّد الاتحاد الروسي، شأنه في ذلك شأن الصين، على أن مشاركته في هذه العملية تهدف إلى المساعدة على قطع الروابط بين الاتجار غير المشروع بالماس الخام والصراع المسلح، وبخاصة في أفريقيا. وذكرت ألمانيا أنه ينبغي للشركات الموجودة في بلدان العبور وبلدان الاستخدام النهائي أن تتوقف عن ممارسة جميع الأنشطة في مجال التجارة والنقل المتصلين بالاتجار بالموارد القادمة من المنطقة، "ما لم يتمكن نظراؤها من توفير شهادات منشأ موثقة توثيقا واضحا". و لم يقم أي من الردود بتقييم أوجه النجاح والإخفاق النسبية لنظم إصدار الشهادات في مواجهة السلاسل التجارية التي تتسم أكثر فأكثر بالإجرام أو بعدم الوضوح. وترى سويسرا أنه ما لم يبدأ نفاذ خطة إصدار الشهادات في إطار عملية كمبرلي وما لم يحصل من وراء تنفيذها قدر أكبر من الخبرة، فإنه سيكون من السابق لأوانه التعليق عن استخدام مثل هذه النظم في تنظيم الاتجار بالسلع الأساسية القادمة من بعض المناطق. و لم يقم أي بلد من بلدان الاستخدام النهائي على وجه التحديد بدعوة البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل أوغندا

وبوروندي وجمهورية الكونغو ورواندا، التي تتاجر هي كذلك بالماس الخام، إلى الانضمام إلى عملية كمبرلي. وذكر لبنان أنه يمكن، من خلال الهيئة أو الهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، وضع شهادات موحدة وإلزامية بالنسبة لبعض السلع الأساسية الثمينة.

١٤٣- وحذر الاتحاد الروسي من مغبة أن تتسبب الإجراءات المقترحة لوقف الاتجار المتصل بالصراع في إعاقة الاتجار المشروع بالسلع الأساسية الأولية أو في "وضع أعباء مفرطة على كاهل البلدان التي تشارك في هذا الاتجار". ولاحظ كثير من أعضاء الاتحاد الأوروبي، بمن فيهم فرنسا وهولندا، أنه ينبغي أن تُتّخذ الإجراءات التي تؤثر على تدفق التجارة في إطار الاتحاد الأوروبي وتنظيماته التجارية. وشددت بلجيكا والمملكة المتحدة على ضرورة أن تقوم الشركات الخاصة قبل غيرها بمسؤولية كفالة الشفافية في التدفقات التجارية والمالية أو في سلاسل المزودين، وعلى ضرورة أن تقوم هذه المسؤولية إما على تدابير طوعية أو على المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات. وأبدت ألمانيا موقفا مشابها حيث أفادت بأنها وجهت نداء للشركات الألمانية بأن تلتزم في أنشطتها التجارية في المنطقة بهذه المبادئ التوجيهية وبمبادئ الكتاب الأخضر بشأن المسؤولية الاجتماعية الذي أعدته لجنة الاتحاد الأوروبي، وبالاتفاق العالمي للأمم المتحدة. كما شجعت ألمانيا الفريق على مواصلة جهوده الرامية إلى زيادة شفافية سلسلة المتاجرين بالموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة من خلال تكثيف حواره مع الشركات الخاصة. ولم تقم سوى بلجيكا باقتراح إمكانية فرض جزاءات محددة الهدف على الدوائر التجارية أو الأشخاص الذين يحققون أرباحا من الاتجار بالبضائع المؤججة للصراع. وأعربت هولندا عن رأي مفاده أن التحقّق من السلع الأساسية سيكون أمرا أقل صعوبة وأقل تكاليف لو نُفّذ منذ بداية السلسلة التجارية.

١٤٤- كما قامت ألمانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية بالتأكيد على ضرورة أن تستعيد الدولة سلطتها عبر أرجاء إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبار ذلك أمرا ضروريا لمكافحة الاستغلال غير المشروع، وعلى ضرورة بناء القدرات من أجل المساعدة على تحقيق ذلك الهدف. وبالمثل، أفادت لبنان بضرورة تعزيز إدارة الجمارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مراقبة الحدود ورصد التدفقات التجارية ومنع التهريب بقدر أكبر من الفعالية.

المنظمات الدولية والإقليمية

١٤٥- اتفقت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع بعض دول الاستخدام النهائي في الرأي بأن شهادات المنشأ القائمة كافيةٌ لإثبات أن المنتجات وقع إنتاجها وحيازتها بشكل قانوني. ولا يزال العمل جاريا في صلب هذه الجماعة على بناء قدرة الجمارك في مجال الاستخبار والتحقيق لمكافحة التهريب. ومع تقدم هذه العمليات، ستتعين معالجة مسائل بناء القدرات وتبادل المعلومات في المنطقة.

١٤٦- وأبلغت منظمة الجمارك العالمية الفريق بأنها قامت، من أجل تيسير تبادل المعلومات والتعاون داخل الإقليم، بإنشاء شبكة من المكاتب الإقليمية للاتصالات الاستخبارية وكلفت كل مكتب من هذه المكاتب بعدد من البلدان. وألحقت جمهورية الكونغو الديمقراطية وكثير من البلدان الفرانكوفونية الموجودة في المنطقة المجاورة بمكتب الاتصال في دُوَلاَ بالكاميرون. ولاحظت منظمة الجمارك العالمية أن استخدام الدول الأعضاء في منطقة دولا لهذه المكاتب ولشبكة الإنفاذ الجمركي التابعة للمنظمة والموجودة على الإنترنت لا يزال أمرا محدودا. وشددت المنظمة على أن

وقف التجارة الاحتيالية بالسلع الأساسية عبر منطقة من المناطق أمر يعتمد على الاتصال الفعال بين البلدان المعنية.

١٤٧- وفيما يتصل بتدفق التجارة، أوضحت منظمة التجارة العالمية في ردها على الفريق أن حكمين من أحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، الذي يشكل عنصرا مكوّنا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية، يسمحان للأعضاء باتخاذ تدابير قد لا تتماشى والقواعد التي ينص عليها الاتفاق/المنظمة. وتحظر هذه القواعد بصورة عامة التضييق والتمييز ضد التجارة. وتتناول المادتان ٢١ (ج) و ٢٠ الأوضاع والأهداف المتصلة بالسياسات التي تسمح باتخاذ إجراءات استثنائية. وتشير أولى هاتين المادتين، التي تنص على الحكم للمتصل بالاستثناء الأمني، إلى حالات استثنائية تتصل بوفاء دولة من الدول بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولاحظت منظمة التجارة العالمية أن هذا الأمر قد يشكل مبررا بالنسبة للدول الأعضاء التي تتخذ تدابير من أجل الامتثال لقرار من قرارات مجلس الأمن المعنية بإحلال السلام والأمن. وإذا ما اتخذت هذه التدابير وفقا لواحدة أو أكثر من السياسات العامة الواردة في الفقرات الفرعية للمادة فإنه يمكن الاحتجاج بالمادة ٢٠ التي تنص على الحكم المتعلق بالاستثناءات العامة. فعلى سبيل المثال، تشير الفقرة الفرعية (ب) إلى اتخاذ تدابير لازمة لحماية الحياة البشرية.

١٤٨- واتفقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة مع بلجيكا في الرأي بأن "الجزاءات الذكية" ينبغي أن تشكل جزءا من الحل الرامي إلى إنهاء الاتجار غير المشروع. وأضافت اللجنة أن حكومات البلدان المعنية ينبغي كذلك أن "تتحمل المسؤولية عن الأنشطة غير القانونية للأشخاص و/أو الشركات وكذلك المصارف التي تعمل في بلدانها منذ أن أصبحت تخضع لسلطتها في التنظيم".

ثامنا - ملاحظات

١٤٩- يشكل الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والوضع الإنساني المتردي بعض النتائج التي ترتبت على أربع سنوات من الحرب وعلى غياب حكومة مركزية ذات سلطة وقدرة على حماية المواطنين والموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥٠- ويعد سحب القوات الأجنبية خطوة هامة باتجاه إنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. بيد أن الشبكات اللازمة قد أصبحت متغلغلة على نحو يكفل استمرارها بمنأى عن الحضور الفعلي للجيوش الأجنبية.

١٥١- وثمة خطوة أخرى باتجاه وقف استغلال الموارد الطبيعية تتمثل في القيام في وقت قريب بإنشاء حكومة انتقالية تشمل كل الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما سيكفل استئناف سيطرة الحكومة المركزية وتمكين الإدارات المحلية القادرة على الاستمرار من حماية وتنظيم أنشطة الاستغلال لفائدة الجماهير. بيد أنه من الواضح أنه حتى مع إنشاء حكومة شاملة لجميع الأطراف، فإن ممارسة السلطة الفعلية على الإقليم وعلى الموارد الطبيعية ستتطلب فترة زمنية ولن تتحقق إلا في سياق إطار أوسع من بناء المؤسسات السليمة. وفي الأثناء، يرى الفريق أن استمرار الرصد والإبلاغ عن الاستغلال غير القانوني للموارد سيعمل على ردع هذه الأنشطة.

١٥٢- ويتصل أهم عنصر في الوقف الفعلي للاستغلال غير القانوني للموارد في الجمهورية بالإرادة السياسية للأطراف التي تدعم الشبكات وتحميها وتفيد منها. وهذا الأمر قد يشكل تحديا باعتبار العلاقات المعقدة التي أقامتها هذه الأطراف وباعتبار اعتمادها على الأرباح التي تجنيها من هذه الأنشطة. و يهيمن اقتصاد الحرب الذي تسيطر عليه شبكات النخبة الثلاث التي تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية

على الأنشطة الاقتصادية التي تنفذ في جزء كبير من منطقة البحيرات الكبرى. و مع ذلك، لا تعمل اتفاقات لوساكا وبريتوريا ولواندا على معالجة هذا العنصر البالغ الأهمية من الصراع.

١٥٣- و ينبغي كذلك للجهود الرامية إلى وقف الاستغلال أن تأخذ في الحسبان الجماعات المسلحة، سواء كانت أجنبية أم كونغولية، التي تفيد من أنشطة الاستغلال هذه. فسنوات من غياب القانون ووجود حكومة غير قادرة على حماية مواطنيها أتاحا للجماعات المسلحة سلب ونهب موارد البلد والإفلات من العقاب. ولئن كان بعضها يتذرع بأسباب سياسية، فإن جميعها يمارس هذه الأنشطة الاقتصادية غير القانونية في سبيل العيش. ومن المؤمل أن يتيح التقدم المحرز في عملية السلام، فضلا عن وجود برنامج فعّال لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وإعادة التوطين يستجيب للتطلعات، بدائل أفضل لهذه الجماعات. وهذا الأمر سيتطلب تقديم التمويل اللازم لبرامج إعادة الإدماج والضمانات الأمنية للأفراد غير المطلوبين في جرائم أو أعمال الإبادة الجماعية. وبذلك، يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة لهذه البرامج وأن يستثمر في نشرها على العموم وفي تشجيع الجماعات المسلحة على المشاركة فيها.

١٥٤- وفي ضوء التطورات السياسية العسكرية المشجعة الأخيرة، يأمل الفريق في أن يساهم التقرير الرابع في إحداث تحول في السياسات من شأنه أن يعود باستغلال الموارد إلى مستوى مقبول قانونا.

تاسعا – النتائج

١٥٥- يبدو أن فرض حصار أو وقف لتصدير المواد الخام التي منشؤها جمهورية الكونغو الديمقراطية هو وسيلة غير مجدية في المساعدة على تحسين وضع حكومة البلد أو مواطنيها أو البيئة الطبيعية للبلد. وسيتطلب الأمر تقديم مساعدة تقنية ومالية كبيرة لسكان الجمهورية من أجل تلافي أثر هذه التدابير التقييدية. ولكن في الوقت نفسه إذا لم يوص الفريق في تقريره الرابع باتخاذ إجراءات عقابية لوقف الاستغلال والاتجار غير القانونين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن ذلك سيشجع على استمرار المنظمات الإجرامية بأنواعها في هذا الاستغلال. وهذا الأمر سوف لن يؤدي إلا إلى تكثيف هذه الأنشطة. لذلك يجب أن يكون هنالك استمرار في الجهود المبذولة لردع الاستغلال غير المشروع وغير القانوني.

١٥٦ -غير أن الحاجة تستلزم اتخاذ تدابير تقييدية لتحجيم دور الشركات والأفراد المتورطين في توريد الأسلحة ونهب الموارد. والبعد الدولي والمتعدد الجنسيات الذي تنطوي عليه هذه الأنشطة غير القانونية بالغ الأهمية. وتتطلب مكافحة هذه الأنشطة غير القانونية انتهاج ممارسات تجارية أخلاقية شفافة.

١٥٧ -وينبغي مواكبة إنشاء حكومة انتقالية في كينشاسا بأربعة عناصر هي: نزع سلاح سائر الجماعات المتمردة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وانسحاب القوات الأجنبية على مراحل؛ ووضع تدابير تضيق بشدة من أبواب الاستغلال غير القانوني للموارد وتشجع جوانب استغلالها القانوني؛ والنهوض بدور بالغ التأثير بممارسة الضغط وتقديم الحوافز من خلال جهود متعددة الأطراف. ويجب أن تضاف إلى هذه العناصر عملية رصد دينمية، كما يجب أن يُنفذ كل هذا على مراحل في إطار مترابط متواصل الخطى. ومن شأن هذه الجهود المتكاملة الحيوية أن تدفع عجلة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وليس هذا فحسب، بل إنها ستؤدي أيضا إلى تسوية سلمية نهائية لمسألة استغلال الموارد بما يكفل الغلبة للسبل القانونية في هذا الشأن. ويبدو أن العنصرين الأولين قد ألفيا سبيلا إلى التنفيذ يسير على مراحل

مترابطة بفضل الاتفاقات الأخيرة الموقعة في بريتوريا، ولواندا. أما العنصر الثالث، فهو مرتبط في صلبه بالعنصر الرابع، أي النهوض بدور مؤثر بالترغيب والتثبيط.

١٥٨ -ولتقليم أظافر عمليات الاستغلال غير المشروع الراهنة وتشجيع أوجه الانتفاع المشروعة بما يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لجميع الأطراف، تلزم الاستعانة بمثبطات وحوافز قوية، وتتولى رصد التطبيق هيئة رصد فعالة. ولا يوجد حتى الآن ما يحفز بشدة أي من الأطراف المتورطة في عمليات الاستغلال غير القانوني على تغيير الوضع الاقتصادي الراهن. وعليه، يلزم إيجاد تدابير تبدد مخاوفها من فقدان إيراداتها. غير أن هذه التدابير لن تغدو فعالة ما لم تواكبها في الوقت نفسه عملية سياسية.

١٥٩ -والإعمار وإعادة توجيه مسار الاقتصادات في المنطقة مقومان أساسيان لإحلال السلام وبناء دعائمه. ويعتقد الفريق أن على المجتمع الدولي أن يبرز فوائد السلام في صورة حوافز اقتصادية لتعزيز التزام الأطراف باتفاقات السلام هذه وتشجيع بناء الثقة. كما يقترح الفريق في توصياته تفعيل مجموعة من المثبطات كوسيلة للضغط في حالة عدم الامتثال لهذه الاتفاقات.

١٦٠ -وقد ترددت أصداء الكثير من النتائج التي توصل إليها الفريق حول الجذور والعواقب الاقتصادية لهذا الصراع في الأفكار التي طرحت في معرض الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ولعل الاتفاقات الموقعة مؤخرا بشير مؤذن بقرب حين تنظيم هذا المؤتمر. وسوف يهيئ تنظيم مؤتمر من هذا القبيل منبرا مثاليا لتلبية الحاجة إلى إعادة توجيه مسار نظام التجارة الإقليمي بما يتفق مع حتميات مرحلة ما بعد الصراع وللتفاوض حول وضع إطار لاتفاق متعدد الأطراف لتنفيذ هذا المسعى. وسيتطلب هذا الضرب من إعادة توجيه مسار نظام التجارة توفير حوافز ووسائل لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، الذي سيهمش العمليات التجارية المنفذة على يد عناصر إجرامية وعسكرية ليفتح الطريق أمام أنماط مشروعة لتنمية التجارة تتسم بالشفافية وتنحو صوب النمو. ومن شأن مساندة التكامل الاقتصادي الإقليمي أن يساعد تدريجيا في التقريب بين البلدان المتورطة في الصراع وأن يحول في المستقبل دون نشوب صراعات عسكرية.

عاشرا – التوصيات

فوائد السلام

١٦١ -في ضوء الطاقات الدينمية الجديدة وجوانب التقدم التي تمخضت عنها الاتفاقات السياسية والعسكرية الموقعة في صن سيتي، بريتوريا، ولواندا، يرى الفريق ضرورة التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات أو المبادرات بشأن الإعمار والتنمية المستدامة لمعالجة البعد الاقتصادي في عملية لوساكا للسلام وتوفير حوافز لمواصلة التقدم. ويمكن توجيه المجموعة الأولى من المبادرات إلى الإسراع بتوزيع المساعدات على جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك بلدان منطقة البحيرات الكبرى الأخرى المتورطة في الصراع، وإلى برامج الإعمار وإصلاح الأضرار التي ترمي إلى توفير الوظائف وإعادة بناء البنية التحتية وتحسين أوضاع السكان المحليين، لاسيما في مجالات التعليم والصحة والمياه والتصحاح.

١٦٢ -ويمكن أن يُتخذ من التكامل الاقتصادي الإقليمي والتجارة محورا لاتفاق أو أكثر ينطلق من دوائر المناقشة الإقليمية، ومن بينها المؤتمر الدولي للسلام والأمن والتنمية المستدامة. وبوسع المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة النمو التي أبدت مساندة نشطة لتوقيع الاتفاقات الأخيرة، أن ينهض بدور قيادي في الدعوة إلى عقد المؤتمر.

الإصلاح المؤسسي

بناء قدرات المؤسسات الحكومية

١٦٣ - يمثل الإعمار وإصلاح المؤسسات الرسمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما قدرة الدولة على تأمين إقليمها وحدودها، الشق المناظر لانسحاب القوات الأجنبية. وينبغي أن يكون الغرض الأساسي من هذا تمكين الحكومة الانتقالية الشرعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من السيطرة على الموارد الطبيعية للبلد وحدوده دون تدخل أجنبي.

١٦٤ - ويلزم وضع برنامج سريع المسار لإعادة تدريب الجهاز الأمني الوطني بأكمله وتأهيله مهنيا، ويشمل هذا الجناح العسكري والاستخباراتي، والهيئات المكلفة بإنفاذ القانون والهيئات التنظيمية، مثل الجمارك، وهيئة الإيرادات، والوكالات المختصة بشؤون الهجرة والموارد الطبيعية. وسيتطلب هذا مساعدات دولية هائلة ورصد دقيق لجوانب التقدم المحرزة على مدار فترة زمنية متواصلة. وعلى الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، إلى جانب المجتمع الدولي، أن تنسق جهودها، وأن تعتمد على أفضل الممارسات التي تشكلت خلال الفترات الانتقالية التي أعقبت انتهاء الصراعات الأخرى وتشجيع مشاركة جميع قطاعات المجتمع الكونغولي.

١٦٥ - وفيما يلي بعض المجالات ذات الأولوية التي تتطلب الإصلاح وتعزيز المؤسسات الوطنية أو المركزية:

- مكافحة الأنشطة الإجرامية التي باتت ظاهرة متفشية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- تعزيز الرقابة والشفافية.
- توسيع دائرة المساءلة ورفع الحصانة التي يستظل بها كبار المسؤولين والموظفين المدنيين من جميع المستويات.
- بناء القدرة التنظيمية ووضع الضوابط.
- توفير التأهيل المهني للمؤسسات وموظفيها، بما يشمل تأمين استقلاليتها ونزاهتها.
- إصلاح إدارات الجمارك والإيرادات، مثل مكتب الجمارك والمكوس، والمديرية العامة للإيرادات الإدارية والقضائية والحكومية وإيرادات الاشتراكات.
- بناء قدرات الوزارات والهيئات المتخصصة المتعلقة بالموارد الطبيعية، مثل مركز التقييم والخبرات والتوثيق للمواد الثمينة، والمعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة.

بناء مؤسسات مدنية شرعية خاضعة للمساءلة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٦٦ - يوصي فريق الخبراء بوضع برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية شامل من أجل شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية للمساعدة على التحول إلى إدارة مدنية شرعية مزودة بجهاز كفء للأمن وإنفاذ القانون. ويمكن تمويل هذه البرامج جزئيا من المساعدات الكبيرة التي التزم بتقديمها كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

رشاد الحكم في جمهورية الكونغو الديمقراطية والالتزام باتفاقات السلام

١٦٧ - يعتبر الفريق سرعة توزيع المساعدات الإنمائية مقوما أساسيا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الملحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه يوصي أيضا بأن يصبح التوزيع مرهونا بالتزام حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتفاقات السلام التي وقعتها مع رواندا وأوغندا،

والتزام الحكومة بالسير على نهج الديمقراطية وتقدمها في الحد من عمليات الاستغلال غير القانوني لمواردها الطبيعية.

إصلاح قطاعات الموارد الطبيعية

١٦٨ - ينبغي أن يشمل إصلاح قطاعي التعدين والحراجة استعراض جميع الامتيازات الممنوحة والعقود الموقعة إبان كلا الحربين. ويمكن للقرار الذي اعتمد أثناء الحوار بين الأطراف الكونغولية، الذي أنشأ لجنة خاصة لفحص صحة الاتفاقات الاقتصادية والمالية، أن يشكل إطارا لهذه العملية. وبناء على النتائج التي توصل إليها الفريق، يمكن أيضا لهذه العملية أن تستهدف جميع الاتفاقات غير الرسمية المبرمة بشأن منح الامتيازات وتنفيذ العقود. ويمكن للمجتمع الدولي، ومن ضمنه البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن يتعاون تعاونا وثيقا مع اللجنة وأن يزودها بالدعم اللازم لأدائها لعملها على نحو دقيق موضوعي. ويمكن أن يشمل هذا تقديم المشورة من الخبراء وتوفير المساعدات التقنية، ويمكن توجيه قسم من ذلك لاجتذاب الاستثمارات الدولية الطويلة الأجل من أجل إصلاح قطاعي التعدين والحراجة وإدرار إيرادات مستدامة.

التدابير المالية والتقنية

١٦٩ - في حالة عدم الامتثال للاتفاقات الموقعة أخيرا ومواصلة الاستغلال غير المشروع المخالف للقانون للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوصي الفريق باتخاذ سلسلة من التدابير بشأن الأطراف المعنية.

دور الحكومات

١٧٠ - ينبغي لحكومات البلدان التي توجد بها مقار الأفراد والشركات والمؤسسات المالية المتورطة بانتظام ونشاط في هذه الأنشطة أن تتحمل نصيبها من المسؤولية، حيث إن لديها سلطة تنظيم أعمال هؤلاء الأفراد وتلك الكيانات وتوقيع الجزاءات عليهم. وبوسعها أيضا أن تطوع تشريعاتها الوطنية عند الاقتضاء من أجل إجراء تحقيقات فعالة ومقاضاة المتورطين في الممارسات التجارية غير المشروعة. ويضاف إلى ذلك أن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي توفر آلية تنبه حكومات الأوطان إلى المؤسسات التجارية التي تخرج على تلك المبادئ، والمقصود بحكومات الأوطان هو حكومات البلدان المسجلة فيها هذه المؤسسات. وما لم تتخذ الحكومة صاحبة الولاية القضائية على هذه المؤسسات تدابير تصحيحية تصبح هي نفسها متواطئة معها.

تخفيض المساعدات الإنمائية الرسمية

١٧١ - خلص الفريق، من خلال تبادل الآراء مع المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف، وكذلك من استعراضه للاتفاقات واجبة التطبيق، مثل اتفاقية كوتونو، إلى وجود دواع كثيرة تسوغ للمانحين الاستجابة لأي قرار لمجلس الأمن قد تدعو الضرورة إلى إصداره لاقتراح تخفيض معين للمساعدات الرسمية من أجل تعزيز السلام ورشاد الحكم.

١٧٢ - وينبغي أيضا اتخاذ تدابير للربط بين توزيع المساعدات على أوغندا، وبوروندي، ورواندا، وزمبابوي وامتثال تلك الدول إلى الاتفاقات ذات الصلة المبرمة في عملية لوساكا للسلام وكذلك باتخاذها لتدابير، يمكن التحقق من تنفيذها، لوقف الاستغلال غير القانوني وغير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف متعددة. وسوف يفضي عدم الامتثال تلقائيا إلى البدء في إجراء استعراض وخفض برامج المساعدة التي تقدم لهذه البلدان. ويشترط أن يطبق خفض دفع المعونة على الدعم المقدم إلى ميزانيات المؤسسات، أو الإقراض المحقق للاستقرار، أو الإقراض من أجل المشاريع، وليس على مخصصات قطاعات بعينها.

١٧٣ -وسيمضي التنفيذ قدما على ثلاث مراحل:

(أ) فترة سماح قصيرة تتيح التحقق من مدى امتثال جميع أطراف الصراع؛

(ب) فترة مبدئية يجري فيها خفض دفع المعونة بنسبة متواضعة في حالة عدم وفاء البلدان المعنية بأرقام الانسحاب المستهدفة؛

(ج) فترة تالية لذلك يجري خلالها على فترات منتظمة خفض المعونة بصورة تناسبية ما لم تف عمليات انسحاب القوات والامتثال لاتفاقات السلام بالمعايير المطلوبة.

فرض قيود على المؤسسات والأفراد العاملين في المجال التجاري

١٧٤ -وضع الفريق قائمة متوسعة تضم المؤسسات والأفراد العاملين في المجال التجاري الذين يوجد توثيق جيد لمشاركتهم في الأنشطة التجارية التي تمارسها شبكات النخبة الثلاث العاملة داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنه لا يركز في الوقت الراهن توصياته المتعلقة بالتدابير التقييدية إلا على عدد محدود من المؤسسات (المرفق الأول) والأفراد (المرفق الثاني) - المشار إلى عدد كبير منهم في هذا التقرير - نتيجة لثروة من المعلومات والأدلة الوثائقية التي جمعها الفريق بشأنهم.

١٧٥ -ومن خلال الإسهام في عائدات شبكات النخبة، تشارك هذه الشركات وأولئك الأفراد، بصورة مباشرة وغير مباشرة، في الصراع الدائر وفي الإساءات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وبشكل أكثر تحديدا، تنتهك هذه المؤسسات التجارية المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن المؤسسات متعددة الجنسية. لذا، يوصي الفريق مجلس الأمن بأن ينظر في فرض قيود معينة على عدد مختار من المؤسسات والأفراد العاملين في المجال التجاري والضالعين في عملية الاستغلال الجنائي وغير المشروع المعين في هذا التقرير. وتؤكد القائمة ضلوع عدد من المؤسسات الأجنبية فضلا عن عدد من رعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية الاستغلال الاقتصادي.

١٧٦ -ويمكن تحديد فترة سماح تتراوح بين أربعة وخمسة أشهر قبل تطبيق القيود المبينة أدناه، يتاح خلالها للكيانات والأفراد المستهدفين الفرصة لإثبات أنهم قد أوقفوا كامل ضلوعهم في أنشطة الاستغلال هذه. وتشمل الأنشطة التقييدية:

(أ) فرض حظر على سفر عدد مختار من الأفراد الذين يحددهم الفريق؛

(ب) تجميد الأصول الشخصية التي يمتلكها الأشخاص الضالعون في الاستغلال غير القانوني؛

(ج) منع عدد مختار من الشركات والأفراد من إمكانية الوصول إلى التيسيرات المقدمة من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية ومن تلقي الأموال وإنشاء الشراكات أو غير ذلك من العلاقات التجارية مع المؤسسات المالية الدولية.

مدى التزام المؤسسات التجارية بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٧٧ -وضع الفريق أيضا مسودة لقائمة أخرى تضم المؤسسات التجارية (المرفق الثالث) التي يرى الفريق أنها تنتهك المبادئ التوجيهية للمؤسسات متعددة الجنسيات التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتلتزم أدبيا البلدان الموقعة على هذه المبادئ التوجيهية وغيرها من البلدان بأن تكفل التزام مؤسساتها التجارية لهذه المبادئ التوجيهية والعمل بمقتضاه.

١٧٨ - وتقدم المبادئ التوجيهية للمنظمة مجملا للإجراءات الرامية إلى توجيه انتباه حكومات الدول المسجل بها هذه المؤسسات التجارية إلى ما تتعرض له المبادئ التوجيهية من انتهاكات. وتلتزم الحكومات المضيفة بكفالة ألا تخل المؤسسات الواقعة داخل ولايتها بمبادئ السلوك التي اعتمدتها تلك الحكومات في شكل قانون. وتعتبر متواطئة ما لم تتخذ التدابير العلاجية اللازمة. فسوف تسهم هيئة الرصد، المبينة أدناه، في تنفيذ هذه الإجراءات بالتحقق من قائمتها التي تضم المؤسسات التجارية التي تنتهك المبادئ التوجيهية للمنظمة واستكمال هذه القائمة وإحالة الدليل على هذه الانتهاكات إلى نقاط الاتصال الوطنية التابعة للمنظمة داخل الحكومات المضيفة لهذه المؤسسات.

التجارة العابرة والمنظمات الإقليمية

١٧٩ - تشجيعا لبرامج بناء السلام فيما بعد الصراع، يوصي الفريق بأن يؤيد المجتمع الدولي تدابير بناء الثقة التالية:

(أ) تشجيع جماعة شرق أفريقيا، المؤلفة من أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا كي تضم رواندا وبوروندي في عضويتها؛

(ب) المساعدة على إعادة تشغيل المسارات التجارية التاريخية والمشروعة، مثل إعادة فتح طريق العبور عبر الممر الشمالي أمام التجارة المشروعة فيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا وكينيا؛

(ج) مساعدة منظمات التجارة الإقليمية الأفريقية ذات الصلة على تحسين ما لديها من آليات الجمارك ورصد التجارة. ويمكن أن يشمل ذلك وضع مرافق لمراقبة الحدود بجوار بعضها البعض، وإحداث المواءمة بين الضوابط وتشجيع نظم واستخدام شهادة المنشأ والوجهة النهائية والمساعدة على وضع التشريعات الوطنية اللازمة لرصد التدفقات المالية المتصلة بالتجارة؛

(د) تحسين خدمات مراقبة الحركة الجوية داخل منطقة البحيرات الكبرى. ومن شأن برنامج التعاون التقني التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي تقديم المساعدة إلى الدول داخل المنطقة التي في حاجة إلى تحسين خدمات مراقبة الحركة الجوية لديها.

تنظيم تجارة السلع الآتية من مناطق الصراعات

١٨٠ - يمكن الطلب إلى المنظمات الصناعية المتخصصة من قبيل مركز تنتاليوم نيوبيوم الدولي للدراسات، والمجلس الدولي للذهب، والاتحاد الدولي للبن، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، رصد تجارة السلع الآتية من مناطق الصراعات. ومن شأن ذلك أن يتيح مجموعة موثوق بها من البيانات تضم معلومات تتصل بتحميل السلع، ونقاط العبور، عبر البلدان المجاورة، ومعلومات عن المستعملين النهائيين لعمليات تلك السلع. ويمكن أن يشكل ما يتم إعداده من بيانات أساسا لقيام الصناعة بمراقبة أولئك الأفراد، والشركات والمؤسسات المالية التي تتجر بالسلع الآتية من مناطق الصراعات. ويمكن أن تكون هذه البيانات مفيدة أيضا في حالة الدعوة لفرض وقف مؤقت للتجارة غير المشروعة بالسلع التي يكون منبعها جمهورية الكونغو الديمقراطية، مثل الكولتان.

عملية كمبرلي

١٨١ - ينبغي أن تنضم إلى عملية كمبرلي جميع الدول الأعضاء التي تجري داخلها تجارة الماس الخام. وسوف تجعل المشاركة العالمية من عملية كمبرلي أداة أكثر فعالية.

١٨٢ - وينبغي أن تطبق البلدان المنتجة للماس ضوابط داخلية بداية من الاستخراج حتى التصدير. كما ينبغي النظر في وضع مجموعة من المعايير المتفق عليها دوليا لهذه العملية. وثمة حاجة إلى تشكيل منظمة إنفاذ متخصصة داخل كل بلد

عضو يكون لديها القدر الضروري من السلطة والمعرفة والتدريب المتخصص لكفالة فعالية عملية كمبرلي.

١٨٣ -وينبغي إنشاء أمانة بموظفين دائمين تضطلع بمسؤولية تنسيق تنفيذ عملية كمبرلي.

حماية منتجات الأخشاب والغابات

١٨٤ -يوصي الفريق الدول الأعضاء بأن تؤيد بنشاط الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية على الصعيدين الدولي والإقليمي لوقف قطع الأخشاب غير المشروع ووضع تعريف دولي لمصطلح "الأخشاب المؤججة للصراعات".

الاتجار بالأنواع المعرضة للانقراض

١٨٥ -والاتجار بالأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية المأخوذة من المناطق المحمية شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية هو نشاط آخر ضالعة فيه عناصر الشبكات الاحتكارية الإجرامية. ومطلوب من الدول الأعضاء أن تدعم فرقة العمل المنشأة بموجب اتفاق لوساكا بشأن عمليات الإنفاذ التعاونية الموجهة إلى التجارة غير القانونية في الحيوانات والنباتات البرية من خلال (أ) إحكام تشريعاتها الوطنية لتعزيز صلاحيات التحقيق والملاحقة القضائية التي يضطلع بها أفراد فرقة العمل؛ (ب) كفالة أن تقوم مكاتبها الوطنية، المنشأة بمقتضى اتفاق لوساكا، بتكثيف ما تجريه من تحقيقات في حركة النقل الإجرامية للأنواع المعرضة للانقراض من الحيوانات والنباتات البرية على النحو المجمل في اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

عملية الرصد

١٨٦ -ثمة حاجة لوجود عملية رصد يتم من خلالها مواصلة فحص الحالة داخل منطقة البحيرات الكبرى بغرض كفالة كبح أنشطة الاستغلال إلى حد كبير. ومن شأن وجود هيئة للرصد، يمكن لمجلس الأمن النظر في إنشائها، تقديم تقرير إلى المجلس بشكل منتظم عما تتوصل إليه من نتائج، بما في ذلك تقديم توصيات عن المزيد من الإجراءات الرامية إلى وقف الأنشطة التي تمثل انتهاكا لقرارات المجلس. ومن شأن الخبرة التقنية لدى الفريق الإفادة في هذا الصدد.

١٨٧ -ويمكن أن تقدم هيئة الرصد إلى مجلس الأمن تقريرا عن أي دولة أو شركة تشترك في الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. ويمكن أن توصي هيئة الرصد المجلس بأن تستعرض وتخفض المؤسسات متعددة الأطراف والمانحون الثنائيون الرئيسيون برامج المساعدة المالية لأي دولة تشترك في هذه الأنشطة غير القانونية. ويمكن أن توصي المجلس بإضافة أي شركة يوجد أنها متورطة في الاستغلال الاقتصادي غير القانوني إلى قائمة المؤسسات الخاضعة لقيود مالية أو قيود سفر أو بإبقائها على هذه القائمة. وبالإضافة إلى هذا، يمكن أن تتعاون هيئة الرصد تعاونا وثيقا مع الموظفين الوطنيين، بما في ذلك موظفي البنك المركزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الجمارك والمكوس، والإدارة العامة للإيرادات الإدارية والقضائية والحكومية والاشتراكات (إدارة الإيرادات)، ووزارة المناجم والمواد الهيدروكربونية، ومؤسسات التعدين الحكومية وشركات التعدين، والمعادن الخاصة، من أجل استكمال المعلومات عن كيفية تأثير بناء القدرات والإصلاحات على أنشطة الاستغلال. ويمكن أن تنسق هيئة الرصد، من أجل الاضطلاع بهذه المهام، مع المؤسسات المالية الدولية، والاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٨٨ -ويوصي الفريق أيضا بأن تتبع هيئة الرصد، باستخدام الخبرة الفنية والموارد الملائمة، ما يلي:

(أ) إمكانية خفض مستوى الاستغلال غير القانوني؛

(ب) تنفيذ ما يمكن فرضه من حظر على السفر وتجميد الأصول؛

(ج) التحقيقات المستمرة في الاتجار غير المشروع بالمعادن، والأخشاب والأنواع المعرضة للانقراض من النباتات والحيوانات. ويمكن أن تتعاون هيئة الرصد أيضا في بعض هذه التحقيقات؛

(د) قطاعات الاقتصاد التي تأثرت بأنشطة الاستغلال؛

(هـ) الأثر الذي تعرضت له الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛

(و) خفض الصراع العنيف والمحافظة على النظام العام في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكذلك مدى صلاحية الإدارات والمؤسسات المحلية المتصلة بولاية هيئة الرصد التي قد يعتمدها المجلس.

(توقيع) محمود **قاسم**، الرئيس

(توقيع) جيم **فريدمان**

(توقيع) ميل **هولت**

(توقيع) برونو **شيمسكي**

(توقيع) مصطفى **تال**

(توقيع) باتريك **سميث**

Annex I

Companies on which the Panel recommends the placing of financial restrictions

	Name	*Address*	*Business*	*Principal officers*	*Comment*
1	AHMAD DIAMOND CORPORATION	ANTWERP BELGIUM	Diamond trading	Mr. AHMAD Imad	
2	ASA DIAM	ANTWERP BELGIUM	Diamond trading	Mr. AHMAD Ali Said	
3	BUKAVU AVIATION TRANSPORT	DRC	Airline company	Mr. BOUT Victor	
4	BUSINESS AIR SERVICE	DRC	Airline company	Mr. BOUT Victor	
5	COMIEX-CONGO	KINSHASA DRC		Mr. KABASELE TSHINEU Frederic	
6	CONGO HOLDING DEVELOPMENT COMPANY	DRC	Trading and exploitation of natural resources DRC	Mr. Félicien RUCHACHA BIKUMU Mrs. Gertrude KITEMBO	
7	CONMET	UGANDA and DRC	Coltan trading	Mr. Salim Saleh Mr. and Mrs. PISKUNOV	
8	COSLEG	ZIM and DRC	Joint-venture COMIEX and OSLEG	Mr. KABASELE TSHINEU Frédéric ZVINAVASHE Gava MUSUNGWA Vitalis	
9	EAGLE WINGS RESOURCES INTERNATIONAL	PO BOX 6355 Kigali, Rwanda	Exploitation coltan from the DRC	Mr. Alfred RWIGEMA Mr. Anthony MARINUS Mr. Ronald S. SMIERCIAK	Tel: +250.51.17.25
10	ENTERPRISE GENERAL MALTA FORREST		Exploitation Cobalt, Copper in DRC	Mr. George FORREST	

	Name	Address	Business	Principal officers	Comment
11	EXACO		Exploitation Cobalt, Copper in the DRC		
12	GREAT LAKES GENERAL TRADE	BP 3737 KIGALI, RWANDA	Mineral trading	Maj Dan MUNYUZA Mr. E. GATETE Mr. Steven K. AKHIMANZI	Tel/Fax: +250.78.792
13	GREAT LAKES METALS	Kigali, Rwanda	Mineral trading		
14	GROUP GEORGE FORREST		Exploitation Cobalt and Copper	Mr. George FORREST	
15	MINERALS BUSINESS COMPANY	Boulevard Du 30 Juin, Immeuble ex-SCIBE, Kinshasa, DRC	Mineral trading	Mr. KABASELE TSHINEU Frederic Lt General ZVINAVASHE Gava Musungwa Vitalis Mr. Charles DAURAMANZI	
16	OKAPI AIR ODESSA AIR	Uganda	Airline company	Mr. BOUT Victor	
17	OPERATION SOVEREIGN LEGITIMACY (OSLEG) Pvt Ltd	Harare, Zimbabwe	Commercial interests ZIM in DRC	Lt General ZVINAVASHE Gava Musungwa Vitalis	
18	ORYX NATURAL RESOURCES	DRC	Diamond exploitation in the DRC	Mr. AL-SHANFARI Thamer Said Ahmed	
19	RWANDA ALLIED PARTNERS	Kigali, Rwanda	Mineral trading	Mr. Hadji OMARI Mr. Simba MANASE	
20	RWANDA METALS	Kigali, Rwanda	Mineral trading		
21	SARACEN UGANDA Ltd	Uganda	Security Company	Lt General (Rtd) Salim Saleh Mr. Heckie HORN	

	Name	Address	Business	Principal officers	Comment
22	SIERRA GEM DIAMONDS	ANTWERP BELGIUM	Diamond trading	Mr. AHMAD Said Ali Mr. AHMAD Hassan Mr. AHMAD Nazem	
23	TANDAN GROUP	SOUTH AFRICA	Holding	Mr. Niko SHEFER	
24	THORNTREE INDUSTRIES (Pvt) Ltd		Provides capital to MBC	Mr. Niko SHEFER	
25	TREMALT Ltd		Exploitation cobalt and copper	Mr. John Arnold BREDENKAMP	
26	TRINITY INVESTMENT GROUP	DRC and UGANDA	Exploitation resources and tax fraud	Mr. NGOLA Sam General KAZINI	
27	TRIPLE A DIAMONDS	ANTWERP BELGIUM	Diamond trading	Mr. AHMAD Moussa Ahmad Mr. AHMAD Ahmad Ali	
28	TRISTAR	Kigali, Rwanda	Holding FPR		
29	VICTORIA GROUP	DRC and UGANDA	Exploitation resources and tax fraud	Lt General (Rtd) Salim Saleh Mr. KHANAFER Nahim	

Annex II

Persons for whom the Panel recommends a travel ban and financial restrictions

	Last name	First name	Alias	Date of birth	Passport number	Designation
1	AHMAD	Ali Said		01.03.1959		Businessman
2	AHMAD	Ahmad Ali		01.01.1929		
3	AHMAD	Imad				Businessman
4	AHMAD	Said Ali		09.04.1935		Businessman
5	AHMAD	Hassan		21.05.1957		Businessman
6	AHMAD	Moussa Ahmad				
7	AHMAD	Nazem		05.01.1965		Businessman
8	AKHIMANZA	Steven K.				Businessman
9	AL-SHANFARI	Thamer Said Ahmed		03.01.1968	00000999 (Oman)	Chairman & Managing Director ORYX Group and ORYX Natural Resources
10	BOUT	Victor Anatoljevitch	BUTT, BONT, BUTTE, BOUTOV, SERGITOV Vitali	13.01.1967 or ???	21N0532664 29N0006765 21N0532664 21N0557148 44N3570350	Dealer and transporter of weapons and minerals
11	BREDENKAMP	John Arnold		11.08.1940		Businessman
12	BURUNDI					Colonel UPDF
13	DAURAMANZI	Charles				Shareholder MBC
14	ENGOLA	Sam				Businessman
15	FORREST	George A.				Businessman
16	GATETE	Edward				Officer RPA; Operation Congo Desk
17	HORN	Heckie				Manager Saracen Uganda Ltd
18	KABANDA	Emmanuel				Officer RPA; Operation Congo Desk
19	KABAREBE	James				Chief of Staff RPA; Former Chief of Staff DRC; in charge of Congo Desk
20	KABASELE TSHINEU	Frédéric				Manager COMIEX, representative of COSLEG
21	KALUME NUMBI	Denis				General, shareholder SENGA SENGA
22	KARIM	Peter				Officer UPDF
23	KATUMBA MWANKE	Augustin				Minister of Presidency, DRC

	Last name	First name	Alias	Date of birth	Passport number	Designation
24	KAZADI NYEMBWE	Didier				Director Agence National de Renseignements DRC
25	KAZINI	James				Chief of Staff, Maj. General UPDF
26	KHANAFER	Nahim				Businessman
27	KIBASSA MALIBA					Politician, former Minister of Mines, shareholder SENGA SENGA
28	KITEMBO	Gertrude				Businesswoman
29	KONGOLO	Mwenze				Minister DRC, shareholder SENGA SENGA
30	MANASE SIMBA					Businessman
31	MAWAPANGA	Mwana Nanga				Ambassador DRC in Harare
32	MAYOMBO	Nobel				Chief Military Intelligence (CMI) in Uganda
33	MNANGAGWA DAMBUDZO	Emmerson				Speaker of Parliament ZIMBABWE
34	MOYO	Mike				Wing Commander ZDF
35	MOYO	Sibusio				Bd-Gen (Rtd) ZDF
36	MUAMBA NOZI	Richard	MWAMBA NOZY			Congolese diamond trader; Counterfeiter
37	MUNYUZA	Dan				Colonel RPA; In charge of security DRC (96-98)
38	MWENZE KONGOLO					Minister National Security, DRC
39	NUMBI KALUME	Denis				Minister of Planning and Reconstruction DRC
40	NZIZA	Jack				Officer RPA
41	OKOTO LOLAKOMBE	Jean-Charles				PDG MIBA
42	OMARI HADJI					Businessman
43	OTAFIRE KAHINDA					Colonel UPDF
44	MARINUS	Anthony				Manager Eagle Wings
45	PISKUNOV	Anatol				Businessman
46	PISKUNOVA	Valentina				Businesswoman
47	RUCHACHA BIKUMU	Felicien				Businessman
48	RUPRAH	Sanjivan	Samir Nasr Medhi Khan	09.08.1966	D-001829-00	Businessman
49	RWIGEMA	Alfred				Manager Eagle Wings
50	SALIM SALEH		AKANDWA NAHO Caleb			Lt General (Ret.) UPDF

	Last name	*First name*	*Alias*	*Date of birth*	*Passport number*	*Designation*
51	SHEFER	Niko	Nico	25.12.1950	7616225 (Israel) 6651101 (Israel)	Businessman
52	SMIERCIAK	Ronald S.				Manager Eagle Wings
53	YUMBA MONGA					Manager GECAMINES
54	ZVINAVASHE GAVA MUSUNGWA	Vitalis				Lt General ZDF, Rep. of COSLEG, shareholder MBC

Annex III

Business enterprises considered by the Panel to be in violation of the OECD Guidelines for Multinational Enterprises

	Name of company	*Business*	*Country*	*Country signatory of OECD Guidelines*
1	AFRICAN TRADING CORPORATION Sarl	Trading of natural resources from DRC	SOUTH AFRICA	NO
2	AFRIMEX	Coltan trading	UK	YES
3	AHMAD DIAMOND CORPORATION	Diamond trading	BELGIUM	YES
4	A.H. PONG & Sons	Import-Export	SOUTH AFRICA	NO
5	A. KNIGHT INTERNATIONAL Ltd	Assaying	UK	YES
6	A & M MINERALS and METALS Ltd	Trading minerals	UK	YES
7	ALEX STEWART (Assayers) Ltd	Assaying	UK	YES
8	AMALGAMATED METAL CORPORATION Plc	Trading coltan	UK	YES
9	AMERICA MINERAL FIELDS (AMFI)	Mining	USA	YES
10	ANGLO AMERICAN Plc	Mining	UK	YES
11	ANGLOVAAL MINING Ltd	Mining	SOUTH AFRICA	NO
12	ARCTIC INVESTMENT	Investment	UK	YES
13	ASA DIAM	Diamond trading	BELGIUM	YES
14	ASA INTERNATIONAL		BELGIUM	YES
15	ASHANTI GOLDFIELDS	Mining	GHANA	NO
16	AVIENT AIR	Private military company	ZIMBABWE	NO
17	BANRO CORPORATION	Mining	SOUTH AFRICA	NO
18	BARCLAYS BANK	Banking	UK	YES
19	BAYER A.G.	Chemical industry	GERMANY	YES
20	B.B.L.	Banking	BELGIUM	YES
21	BELGOLAISE	Banking	BELGIUM	YES

	Name of company	Business	Country	Country signatory of OECD Guidelines
22	CABOT CORPORATION	Tantalum processing	USA	YES
23	CARSON PRODUCTS	Commercialization of resources of the DRC	SOUTH AFRICA	NO
24	CHEMIE PHARMACIE HOLLAND	Financial and logistical support to EWRI	NETHERLANDS	YES
25	COGECOM	Coltan trading	BELGIUM	YES
26	C. STEINWEG NV	Freight Forwarders	BELGIUM	YES
27	DARA FOREST	Timber exploitation	THAILAND	NO
28	DAS AIR	Airline company	UK	YES
29	DE BEERS	Diamond mining and trading	UK	YES
30	DIAGEM BVBA	Diamond trading	BELGIUM	YES
31	EAGLE WINGS RESOURCES INTERNATIONAL	Exploitation coltan from the DRC	USA	YES
32	ECHOGEM	Diamond trading	BELGIUM	YES
33	EGIMEX		BELGIUM	YES
34	ENTREPRISE GENERALE MALTA FORREST	Construction, Mining, Trading	DRC	NO
35	EUROMET	Coltan trading	UK	YES
36	FINCONCORD SA	Coltan trading from DRC	SWITZERLAND	YES
37	FINMINING	Coltan trading from DRC	SAINT KITTS	NO
38	FIRST QUANTUM MINERALS	Mining	CANADA	YES
39	FLASHES OF COLOR	Diamond trading	USA	YES
40	FORTIS	Banking	BELGIUM	YES
41	GEORGE FORREST INTERNATIONAL AFRIQUE	Management	DRC	NO
42	HARAMBEE MINING CORPORATION	Mining	CANADA	YES
43	H.C. STARCK GmbH & Co KG	Processing coltan	GERMANY	YES
44	IBRYV AND ASSOCIATES LLC	Diamond trading	SWITZERLAND	YES

	Name of company	*Business*	*Country*	*Country signatory of OECD Guidelines*
45	INTERNATIONAL PANORAMA RESOURCES Corp	Mining	CANADA	YES
46	ISCOR	Mining	SOUTH AFRICA	NO
47	JEWEL IMPEX Bvba	Diamond trading	BELGIUM	YES
48	KABABANKOLA MINING COMPANY	Mining	ZIMBABWE	NO
49	KEMET ELECTRONICS CORPORATION	Capacitor manufacture	USA	YES
50	KHA International AG	Minerals trading and exploitation	GERMANY	YES
51	KINROSS GOLD CORPORATION	Mining	USA	YES
52	K & N	Project development	BELGIUM	YES
53	KOMAL GEMS NV	Diamond trading	BELGIUM	YES
54	LUNDIN GROUP	Mining	BERMUDA	NO
55	MALAYSIAN SMELTING CORPORATION	Coltan processing	MALAYSIA	NO
56	MASINGIRO GmbH	Minerals trading	GERMANY	YES
57	MELKIOR RESOURCES Inc	Mining	CANADA	YES
58	MERCANTILLE CC	Trading in natural resources from DRC	SOUTH AFRICA	NO
59	MINERAL AFRIKA Limited	Trading in natural resources from DRC	UK	YES
60	NAC KAZATOMPROM	Tantalum processing	KAZAKHSTAN	NO
61	NAMI GEMS	Diamond trader	BELGIUM	YES
62	NINGXIA NON-FERROUS METALS SMELTER	Tantalum processing	CHINA	NO
63	OM GROUP Inc	Mining	USA	YES (USA)
			FINLAND	YES (FINLAND)
64	OPERATION SOVEREIGN LEGITIMACY (OSLEG) Pvt Ltd	Commercial interests ZIMBABWE in the DRC	ZIMBABWE	NO

	Name of company	Business	Country	Country signatory of OECD Guidelines
65	ORION MINING Inc	Mining	SOUTH AFRICA	NO
66	PACIFIC ORES METALS AND CHEMICALS Ltd	Coltan trading	HONG KONG	NO
67	RAREMET Ltd	Coltan trading from DRC	SAINT KITTS	NO
68	SARACEN	Security company	SOUTH AFRICA	NO
69	SDV TRANSINTRA	Transport	FRANCE	YES
70	SIERRA GEM DIAMONDS	Diamond trading	BELGIUM	YES
71	SLC GERMANY GmbH	Coltan transport	GERMANY	YES
72	SOGEM	Coltan trading	BELGIUM	YES
73	SPECIALITY METALS COMPANY SA	Coltan trading	BELGIUM	YES
74	STANDARD CHARTERED BANK	Banking	U.A.E.	NO
75	SWANEPOEL	Construction	SOUTH AFRICA	NO
76	TENKE MINING CORPORATION	Mining	CANADA	YES
77	THORNTREE INDUSTRIES (Pvt) Ltd	Provides capital to MBC	ZIMBABWE	NO
78	TRACK STAR TRADING 151 (Pty) Ltd	Exploitation and trading minerals DRC	SOUTH AFRICA	NO
79	TRADEMET SA	Coltan trading	BELGIUM	YES
80	TREMALT Ltd	Mining	British Virgin Islands	NO
81	TRINITECH INTERNATIONAL Inc	Coltan trading and exploitation	USA	YES
82	TRIPLE A DIAMONDS	Diamond trading	BELGIUM	YES
83	UMICORE	International Metals and Materials Group	BELGIUM	YES
84	VISHAY SPRAGUE	Capacitor manufacture	USA and ISRAEL	YES (USA) NO (ISRAEL)
85	ZINCOR	Mining	SOUTH AFRICA	NO

Annex IV

Countries visited and representatives of Governments and organizations interviewed

The Panel wishes to express its deep appreciation to the Government officials, diplomats, United Nations agencies, donor institutions, non-governmental organizations, civil society groups, journalists, commercial operators and others with whom it met and who have assisted in making possible the present report.

The Panel also wishes to extend special thanks to the United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo. In addition, the Panel would like to thank the United Nations Office in Burundi and the UNDP offices in Bangui, Brazzaville, Bujumbura, Kampala, Kigali, Kinshasa, Pretoria and Yaounde for their assistance and support.

Austria

International organizations

United Nations Office for Drug Control and Crime Prevention

Belgium

Government officials

Inter-Ministerial Ad Hoc Working Group on the Illegal Exploitation of the Natural Resources of the Democratic Republic of the Congo

Parliamentary Inquiry Commission on the Illegal Exploitation of the Natural Resources of the Democratic Republic of the Congo

State representatives

European Union Commission

Others

Arslanian Frères

International Peace Information Service

Sibeca

Sogem mineral trading company (division of Umicore)

Tantalum Niobium International Study Center

Vrije Universiteit Brussel

Burundi

Government officials

Minister of Defence

Minister of Energy and Mines

Minister of Finance

Minister of Foreign Affairs

Department of Customs (Ministry of Finance)

State representatives

Embassy of Belgium

Embassy of France

International organizations

Acting Special Representative of the Secretary-General in Burundi

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

UNDP

UNHCR

UNICEF

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in Burundi

Others

Affimet

ASYST mineral trading company

Comptoir minier des exploitations du Burundi (COMEBU)

HAMZA mineral trading company

Central African Republic

Government officials

Ministry of Economy

Ministry of Equipment, Transport and Settlement

Ministry of Finance and Budget

Minister of Mines, Energy and Hydraulics

Minister of Trade and Industry

Department of Customs

State representatives

Embassy of the Democratic Republic of the Congo

Embassy of France

European Union

International organizations

Representative of the Secretary-General in the Central African Republic

ASECNA

UNHCR

UNDP

Democratic Republic of the Congo

Government officials

Minister of Defence

Minister of Foreign Affairs

Minister of Land Affairs, Environment and Tourism

Minister of Planning and Reconstruction

Vice-Minister of Foreign Affairs

Vice-Minister of Mines

Deputy Chief of Staff of the FAC

Governor of the Central Bank

Governor of Equateur Province

Governor of Katanga

Governor of Mbuji Mayi

Vice-Governor, in charge of the Economy, Finance and Development, Equateur Province

Centre d'évaluation, d'expertise et de certification

Comité interministériel de "Small Scale Mining"

Générale des carrières et des mines (Gécamines)

Office national des transports

Régie des voies aériennes

Société minière de Bakwanga (MIBA)

State representatives

Ambassador of Angola

Ambassador of Belgium

Ambassador of Canada

Ambassador of Germany

Ambassador of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Ambassador of the United States of America

Belgian Consul

Embassy of Denmark

Embassy of France

European Union

International organizations

Special Representative of the Secretary-General in the Democratic Republic of the Congo

European Commission's Humanitarian Aid Office (ECHO)

FAO

GTZ

MONUC

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

UNDP

UNHCR

UNICEF

World Bank

World Food Programme

World Health Organization

MLC

President

Secretary-General

RCD-Goma

Vice President

Commissioner of the Interior

Governor of Kalemie

Department of Mines and Energy

Vice-Governor of Kisangani

Customs officials

RCD-K/ML

Second Vice-President

Minister of Interior

Acting Chief of Staff for the APC

Governor of Bunia

Governor of Ituri Province

Mayor of Butembo

Others

Action contre la faim

ADETE

Agro Action Allemand

Associazione per la Cooperazione Internationale e l'Ainto Umanitario

Anglican Church

Ashanti Goldfield

Association africaine des droits de l'homme (ASADHO)

Banque internationale de commerce

BEP Productique (BEPROD)

Conseil african et malgache pour l'enseignement supérieur (CAMES)

Caritas

Centre d'information et d'animation missionnaire (CIAM)

Centre d'etudes national sur le développement populaire (CENADEP)

Centre de formation, recherches en conservation forestière

Centre national d'appui au développement et à la participation populaire (CENADEP)

Church of Christ of the Congo

Comité provincial des diamantaires (CPD)

Commissions diocésaines Justice et Paix (CDPJ)

Conseil apostolique des laïques catholiques au Congo (CALCC)

Conference on Central Africa Moist Forest Ecosystems participants

Confédération de petites et moyennes enterprises du Congo (COPEMECO)

COSLEG (joint venture of COMIEX Congo and OSLEG)

Dara Forêt

Exploitation forestière, sciérie raffinage de la papaine (ENRA)

Fédération des entreprises du Congo (FEC — Kinshasa, Kisangani, Mbandaka, Beni, Goma, Gémena, Bukavu)

Fédération nationale des parents d'élèves du Congo (FNPEC)

Fédération des ONG laïques à vocation économique au Congo (FOLECO)

Forces novatrices pour l'union et la solidarité (FONUS)

Groupe de recherches et d'échanges technologiques (in Kabinda)

Groupe Lotus

Groupe musulman des droits de l'homme

GST (Gécamines labour union)

Héritiers de la justice

International Human Rights Law Group

International Rescue Committee

Inter Press Service (IPS)

JAMS

Journalistes en danger

Justice et Paix

Ligue des avocats pour les droits de l'homme

Kababankola Mining Company

Kotinne Plantation

Jardin botanique d'Eala

Maintenance, Assistance, Technique and Design

Mayi-Mayi representatives

Médecins sans Frontières (of Belgium and France)

Mennonite Church

Mouvement nationale congolais Lumumba (MNCL)

Mouvement des pionniers de l'indépendence

Mouvement populaire de la révolution (MPR)

National Commission of Experts on the illegal exploitation of the natural resources and other forms of wealth of the Democratic Republic of the Congo

National Congolese Railway Society (SNCC)

National Council of Development NGOs (CNONGD)

Nganga Plantation

Norwegian Refugee Council (NRC)

Organisation concertée des ecologistes et amis de la nature (OCEAN)

OKIMO

Oxfam

Parti démocrate et social chrétien (PDSC)

Parti lumumbiste unifié (PALU)

Pharmakina

Pole Institute

Promotion de la femme rural (PROFER)

Programme d'appui aux femmes victimes des conflits et des catastrophes

Radio Okapi

Regional Committee of Development NGOs (CRONGD)

Religious community representatives

Radio Télé Debout Kasaï (RTDK)

Save the Children

Sengamines

Shenimed Coltan Comptoir

Syndicat des exploitants alluvionnaires du diamant (APLOKA)

SOCEBO

Société civile du Congo (SOCICO)

Société de renforcement de communauté de base (SERACOB)

Solidarités

TOFEN-CONGO

TRAFCO Freight Company

UDPS representatives

UPDF Sector Commander in Bunia

UPDF Battalion Commander in Butembo

UPDF Colonel Peter Karim

Union des banques congolaises

Voix du handicape pour les droits de l'homme (VHDH)

Wildlife Conservation Society

France

Government officials

Ministry of Economy and Finance

Ministry of Foreign Affairs

Others

Air France Cargo

Germany

Government officials

Ministry of Foreign Affairs

Others

H. C. Starck

Karl-Heinz Albers Mining and Minerals Processing

Kenya

Government officials

Minister of Foreign Affairs and International Cooperation

Ministry of Defence

Ministry of Finance

Ministry of Trade and Industry

Ministry of Transport and Communications

Kenya Revenue Authority

State representatives

Ambassador of Belgium

High Commissioner of the Republic of South Africa

Ambassador of Rwanda

High Commissioner of Uganda

Belgian Ministry of Defence

German Embassy

Belgian Parliamentary Inquiry Commission

Embassy of the Democratic Republic of the Congo

Democratic Republic of the Congo National Parks representatives

Institut congolais de conservation de la nature (Ministry of Environment, Democratic Republic of the Congo)

International organizations

Special Representative of the Secretary-General for the Great Lakes Region

Special Adviser to the Special Representative of the Secretary-General for the Democratic Republic of the Congo

World Customs Organization

World Wildlife Fund

Others

Association of Cargo Airliners

Congolese Commission of National Experts

Dian Fossey Gorilla Fund

International Crisis Group

Kababankola Mining Company/Tremalt Ltd.

Kencargo

Lusaka Agreement Task Force

Martin Air

Oryx Natural Resources

Oxfam

World Vision

Republic of the Congo

Government officials

Minister of Environment

Ministry of Transport

Department of Customs (Ministry of Finance)

State representatives

Embassy of Belgium

Embassy of the Democratic Republic of the Congo

European Union

International organizations

UNDP

Rwanda

Government officials

Special Envoy of the President for the Democratic Republic of the Congo and Burundi

Office of the President of Rwanda

Minister of Foreign Affairs

Ministry of Commerce, Industry and Tourism

Customs Commission

State representatives

Ambassador of Belgium

Ambassador of France

Ambassador of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Ambassador of the United States of America

European Union

International organizations

MONUC

UNICEF

World Bank

Others

President of RCD-Goma

Eagle Wings Resources

SDV Transintra

SOGERMI mineral trading company

South Africa

Government officials

Acting Director-General for Foreign Affairs

Department of Foreign Affairs

Department of Defence

Department of Home Affairs

Department of Minerals and Energy

Financial Intelligence Centre

National Intelligence Agency

National Intelligence Coordinating Committee

National Prosecuting Authority

National Treasury

Secretariat for Safety and Security

South African Diamond Board

South African Police

South African Revenue Service

State representatives

Ambassador of Belgium

Ambassador of France

Ambassador of the United States

High Commission of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Others

Banro

Bateman Minerals and Metals

Centre for the Study of Economic Crime

Cobalt Metals Company

Compliance Institute

De Beers Group

DiamondWorks

Executive Outcomes

Fluxmans Attorneys

Grove Family Trust

International Institute of Security Studies

Kimberley Process Secretariat

Money Laundering Forum

Overseas Security Services

PricewaterhouseCoopers Forensic Services Division

Rand Afrikaans University

Rand Merchant Bank

SaferAfrica

STK Consulting

Tandan Holdings

Trans Hex

Ware Associates

University of South Africa at Pretoria

University of Witwatersrand/South African Institute for International Affairs

Uganda

Government officials

First Deputy Prime Minister

Acting Minister of Foreign Affairs

Minister of Defence

Chief of Staff of UPDF

Ministry of Tourism, Trade and Industry

Bank of Uganda

Department of Geological Survey and Mines

Uganda Bureau of Statistics

Uganda Civil Aviation Authority

Uganda Coffee Development Authority

Uganda Revenue Authority

State representatives

Ambassador of Belgium

Ambassador of Denmark

Ambassador of France

High Commissioner of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Ambassador of the United States of America

Head of the Delegation of the European Union

International organizations

UNDP

UNICEF

World Bank

Others

Amnesty International

Judicial Commission of Inquiry

Saracen Uganda Ltd.

Uganda Debt Network

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland

Government officials

Ministry of Foreign Affairs

United States of America

Government officials

Department of Justice

State representatives

Belgian Deputy Minister of Foreign Affairs

Permanent Representatives to the United Nations, Security Council members and other Member States

International organizations

International Monetary Fund

Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict

UNDP

Forum on Forests

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs

World Bank

Others

Human Rights Watch

Oxfam

Winston Strawn and Partners

Zambia

Others

Non-governmental organizations

Zimbabwe

Government officials

Ministry of Mines

State representatives

British High Commission

Others

Renaissance Bank

Dozer Parts

Annex V

Abbreviations

ADB	African Development Bank
ANC	Armée nationale congolaise (army of RCD-G movement)
APC	Armée patriotique congolaise (army of the RCD-ML rebel group
ASECNA	Agence pour la sécurité de la navigation aérienne en Afrique et à Madagascar
CIDA	Canadian International Development Agency
CITES	Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora
coltan	columbo-tantalite
COMIEX	Compagnie mixte d'import-export
COSLEG	COMIEX-OSLEG joint venture
FAC	Forces armées congolaises
ex-FAR	former Forces armées rwandaises
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
Gécamines	Générale des carrières et des mines
GTZ	Deutsche Gesellschafte für Technische Zusammenarbeit (German Government agency for technical cooperation)
ICAO	International Civil Aviation Organization
IMF	International Monetary Fund
KMC	Kababankola Mining Company
MIBA	Société minière de Bakwanga
MLC	Mouvement de libération congolais
MONUC	United Nations Organization Mission in the Democratic Republic of the Congo
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
OKIMO	Office des Mines de Kilo-Moto
OSLEG	Operation Sovereign Legitimacy
RCD	Rassemblement congolais pour la démocratie (Rally for Congolese Democracy)
RCD-Congo	Rassemblement congolais pour la démocratie (newly formed rebel group made up of MLC and RCD-Goma dissidents)
RCD-Goma	Rassemblement congolais pour la démocratie, based in Goma
RCD-K/ML	Rassemblement congolais pour la démocratie — Mouvement de libération, initially based in Kisangani, now headquartered in Bunia

RCD-N	Rassemblement congolais pour la démocratie-National
RPA	Rwandan Patriotic Army
SADC	Southern African Development Community
SIDA	Swedish International Development Agency
SOMIGL	Société minière des Grands Lacs
SOCEBO	Société congolaise d'exploitation du bois
UDPS	Union pour la démocratie et le progrès social
UNDP	United Nations Development Programme
UNHCR	Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF	United Nations Children's Fund
UPDF	Uganda People's Defence Forces
USAID	United States Agency for International Development
WCO	World Customs Organization
ZDF	Zimbabwe Defence Forces